جامعة ابن خلدون –تيارت–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : اقتصاد وتنمية

من إعداد الطالبتين :

– بن عبو فاطمة

– مولياط مليكة

الأستاذة المشرفة :

هرقون تفاحة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ.....

السنة الجامعية 2014–2015 0

كلمة شكر

نشكر الله و نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة العلم و البصيرة يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل و الثناء

الخالص و التقدير إلى من مد يد المساعدة و ساهم معنا في تذليل ما واجهتنا من صعوبات و نخص بالذكر: الأستاذة المشرفة

مرقون تفاحة

التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و إرشاداتها القيمة.

نتقدم بالشكر إلى من كانت صلواتهم مفتاح أملنا، ودعواتهم نور دربنا ..الوالدين الكريمين

وجميع أفراد العائلة..

وإلى كل الأساتذة الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي، وجميع الأصدقاء والى كل عمال و موظفي مكتبة العلوم الاقتصادية

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم باستقراء محتويات هذا العمل واثرائه

الفهرس

كلمة شكر

الفهرس

قائمة الجداول

مقدمة.....02

الفصل الأول:الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.....07

تمهيد.....08

المبحث الأول: : أهم النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية.....09

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية.....09

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية المحدثة و النظرية الكنزية.....12

المطلب الثالث: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية.....17

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية 25

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية..... 25

المطلب الثاني: عناصر ومقاييس التنمية الاقتصادية..... 32

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية..... 37

المبحث الثالث: أبعاد واستراتجيات التنمية الاقتصادية.....41

المطلب الأول:متطلبات التنمية الاقتصادية..... 41

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية..... 42

المطلب الثالث: استراتجيات التنمية الاقتصادية..... 43

خلاصة الفصل الأول..... 46

الفصل الثاني:دراسة شاملة حول البلدان النامية..... 47

تمهيد.....48

المبحث الأول: ماهية البلدان النامية.....49

المطلب الأول: مفهوم البلدان النامية.....49

المطلب الثاني: تصنيف البلدان النامية..... 57

المطلب الثالث: التقسيمات الجديدة للبلدان النامية.....62

المبحث الثاني: خصائص البلدان النامية.....63

المطلب الأول:الخصائص الاقتصادية والاجتماعية.....64

المطلب الثاني:الخصائص السياسية والثقافية..... 66

المطلب الثالث:الخصائص التكنولوجية والمالية..... 68

المبحث الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية..... 71

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية.....71

المطلب الثاني: المعوقات الاجتماعية..... 73

المطلب الثالث: معوقات الحكومة في طريق التنمية.....74

خلاصة الفصل الثاني.....78

الفصل الثالث:الانطلاق الاقتصادي وواقع التنمية بالبلدان النامية.....79

تمهيد.....80

المبحث الأول : الواقع التنموي الراهن بالبلدان النامية.....81

المطلب الأول: واقع التنمية بالبلدان النامية.....81

المطلب الثاني:تجارب بعض البلدان النامية في التنمية الاقتصادية.....82

المطلب الثالث: مجهودات الدول النامية لتحقيق الانطلاق الاقتصادي.....85

المبحث الثاني: الانطلاق الاقتصادي بالبلدان النامية.....89

المطلب الأول: مفهوم الانطلاق الاقتصادي.....89

المطلب الثاني: خصوصية الانطلاق الاقتصادي.....93

المطلب الثالث: معوقات الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية.....95

المبحث الثالث: تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة بالبلدان النامية.....101

المطلب الأول: التجربة الماليزية.....101

المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية.....105

المطلب الثالث:التجربة الصينية.....108

خلاصة الفصل الثالث.....113

خاتمة.....115

قائمة المراجع.....118

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	ملخص نظريات التنمية الاقتصادية	24
01-02	التوزيع الجغرافي للدول النامية	63
02-02	توزيع نسبة الدخل بين أفقر و أغنى سكان بعض الدول النامية	65
03-02	مؤشرات الصحة العامة في إفريقيا وأوربا وآسيا الوسطى	67
04-02	اختلاف آليات التقدم التكنولوجي داخل كل من الدول المتقدمة والدول النامية	68

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية حيث أصبحت قضية التنمية الاقتصادية تحتل مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى المنظمات الدولية بعد أن كانت تحظى باهتمام ضئيل من علماء الاقتصاد ،لا يرجع ذلك الاهتمام إلى اكتشاف مفاجئ لمدى انتشار التخلف في العالم بل يرجع ذلك أساسا إلى تغيير في المواقف تجاه وجوده.

إن التنمية الاقتصادية تطور متعمد ومقصود ومدروس يحدث نتيجة تغيرات هيكلية في المجتمع بهدف الوصول إلى زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية للأفراد أي المزيد من العدالة والأمن ،ومن ثم فان عملية التنمية الاقتصادية تتطلب التحديث حسب ما تفرضه مستجدات العصر والتوسيع في الاستثمار وتطبيق استراتيجيات تنموية محكمة الدراسة.

في ظل التغيرات العالمية الجديدة لم تستطع غالبية البلدان النامية أن تلم بمختلف أبعاد عملية التنمية فقد كانت معظم محاولات التنمية بالنسبة لهذه الدول ليست نابعة من ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها ،وإنما كانت نقلا عن تجارب الدول المتقدمة دون مراعاة لبعض الاعتبارات كاختلاف ظروف الدول عن بعضها البعض ،اختلاف المدى الزمني بين محاولات الدول المتقدمة والدول النامية في تحقيق عملية التنمية ،وعليه فان الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية يشكل الغاية الأولى المنشودة من الدراسات التنموية التي عنيت بهذه البلدان ،حيث تشكل نظرية روستو الإسهام البارز في هذا الشأن والنظرية التي ينصرف إليها الفكر عند توضيح فكرة الانطلاق الاقتصادي ،إلا أن تجارب التنمية التي عاشتها البلدان النامية وتطبيقها العديد من الاستراتيجيات والبرامج التنموية لم تؤدي سوى إلى تأزيم الوضع التنموي وخلق اختلالات هيكلية لا زالت تعاني من آثارها إلى اليوم،إضافة إلى ما سبق لا يمكن تصور تحقيق الانطلاق الاقتصادي بنماذج مستوردة من الخارج ،مبنية عل واقع يختلف عن واقع الدول النامية بل لا بد أن تستلهم مفردات هذا النموذج من داخل تلك الدول ،أو من تجارب دول تتشابه معها في الخصائص.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا من واقع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والوضعية التي تشهدها هاته الأخيرة والتي تطبعها مظاهر التخلف في شتى مجالات التنمية ،يمكن صياغة الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة على النحو التالي:

ما هو واقع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ؟ وماهي أهم الصعوبات التي تواجهها؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى عدة أسئلة منها:

- ماذا نعني بالتنمية الاقتصادية ؟وما هي أهم النظريات المفسرة لها؟

- إلى أي مدى يمكن مواجهة الصعوبات التي تعرقل عملية التنمية في البلدان النامية؟

- ما مفهوم الانطلاق الاقتصادي ؟ وما مدى تحقيقه من طرف البلدان النامية؟

فرضيات البحث:

اعتمادا على الإشكالية الرئيسية في دراسة منهجية البحث من خلال اقتراح مجموعة من الفرضيات التي نرى أنها تساهم في بلورة وتحديد معالم الموضوع والمتمثلة فيما يلي:

1-التنمية الاقتصادية ليست مجرد الزيادة في الدخل الإجمالي والفردي بل التنمية الاقتصادية مفهوم شامل له جوانب عديدة.

2-تعتمد التنمية الاقتصادية على متطلبات واستراتيجيات للنهوض بالمجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم الاقتصادي.

3-تعتبر فكرة الانطلاق الاقتصادي سبيل من سبل تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع والأسباب التي أدت بنا إلى اختيار ودراسة الموضوع ترجع إلى عدة اعتبارات منها:

- إدراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار إضافة إلى أن هذا الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص وهو اقتصاد وتنمية.

- الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة مواضيع تتعلق بالوضع الحالي للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

- تعدد أبعاد الموضوع وشموليته مما يجعل الموضوع شيقا للبحث والإثراء.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إعطاء رؤية علمية في إطار متكامل عن التنمية الاقتصادية ومحاولة ربط الاقتصاد النامي بالاقتصاد العالمي لمواكبة التطورات والتحولات نظرا للتغيرات الكبيرة التي تمس مختلف المجالات،إضافة إلى نقص الدراسات الأكاديمية عن تجربة اقتصاديات البلدان النامية بالرغم من بعض التجارب التي يقتدى بها.

أهداف البحث:

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي ، وفيما يخص هذه الدراسة فهي تهدف إلى تقديم إطار نظري لمفهوم التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى التطرق لأهم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها ، ومعرفة مسار التنمية المتبع في البلدان النامية، ومعرفة مدى انفتاح هاته الأخيرة على العالم الخارجي من خلال عملية الانطلاق الاقتصادي.

صعوبات الدراسة:

واجهنا في هذا البحث الكثير من الصعوبات والتي تتمثل في:

النقص الشديد في المعلومات خاصة عن البلدان النامية من حيث الإحصائيات المرتبطة بها، واتساع الموضوع وعمقه ،واستحالة الإحاطة بجميع جوانبه، عدم تمكننا من اللغة الأجنبية مما صعب المهمة وذلك على الرغم من المساعدات المقدمة من بعض الأساتذة والزملاء التي كانت لها الأثر في تغطية بعض جوانب البحث.

الدراسات السابقة:

- فارس رشيد ،"التنمية الاقتصادية في الوطن العربي اقتصاديا وسياسيا"، أطروحة دكتوراه ، جامعة الدنمارك، 2008، حيث توصل من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي:من أهم أسباب التخلف في المجتمع العربي هو عدم وجود نظريات اقتصادية،ارتفاع تكلفة نقل السلع وعدم توفر وسائل نقل منتظمة يشكلان عائقا أمام تطور التجارة العربية،أما بالنسبة للتوصيات هي كالآتي:استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة،وجود سلطات مركزية لحكومة محلية فعالة ،وبمشاركة تامة من قبل جميع المواطنين.

– ماحنوس فاطمة،"مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية"، رسالة ماجيستير،كلية الحقوق بالجزائر،2005-2006،حيث توصلت من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كالآتي:زيادة المساعدات المالية الدولية وعدم قصرها على القطاع الاجتماعي ،بتوجيهها إلى القطاع الإنتاجي من أجل تحسين البنية الاقتصادية،وضع استراتيجيات تنموية توازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،الاهتمام برأس المال البشري باعتباره أساس كل تنمية.

– عبد الرحمان بن سانية،"الانطلاق الاقتصادي في ظل التجربة الصينية"،أطروحة دكتوراه ،جامعة تلمسان،2012-2013،حيث توصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها مايلي :لا تزال الدول النامية تعاني من العديد من المعوقات التي تقف أمام تحقيق الانطلاق الاقتصادي ،تشكل التجربة الصينية نموذجا ملائما لدراسة مختلف الشروط التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق الانطلاق الاقتصادي،ومن جملة التوصيات التي طرحها نذكر مايلي:ضرورة إنشاء أجهزة متخصصة في البرامج التعليمية ،ضرورة تعزيز التكتلات الإقليمية والدولية بين دول العالم النامي.

المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة واثبات صحة الفرضيات أو نفيها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إذ عملنا على عرض المعطيات وتحليلها لنخلص في النهاية إلى جملة من الملاحظات والنتائج بشأن الفرضيات وكذا التساؤلات المطروحة، كما تم الاعتماد على أدوات عدة ذات صلة بموضوع البحث من بينها :

– المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع كالكتب والأبحاث والدراسات السابقة بالإضافة إلى الاستعانة بالرسائل والملتقيات والمجلات والمواقع الالكترونية.

– الإحصائيات والتقارير...الخ

عرض خطة البحث:

من أجل الإحاطة بكل جوانب البحث وتحليل الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا اعتمدنا على التحليل المنهجي بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وخاتمة على النحو التالي:

نتطرق في الفصل الأول إلى دراسة نظرية حول التنمية الاقتصادية والذي ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول نتناول فيه أهم النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية ، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى

ماهية التنمية الاقتصادية من خلال مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، أما المبحث الثالث شمل على مختلف الأبعاد والاستراتيجيات التي تحتاجها التنمية الاقتصادية.

أما الفصل الثاني حاولنا من خلاله تقديم دراسة شاملة حول البلدان النامية من خلال عدة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى دراسة مختلف المفاهيم المتعلقة بالبلدان النامية ،أما المبحث الثاني فهو يشمل خصائص البلدان النامية من،أما المبحث الثالث ندرس من خلاله مختلف معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

أما الفصل الثالث خصص لدراسة الانطلاق الاقتصادي وواقع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حيث تناولنا في المبحث الأول إلى دراسة واقع التنمية بهاته البلدان وبعض تجارب البلدان النامية والتطرق إلى سلسلة المجهودات التي عرفتها هاته البلدان، أما المبحث الثاني هو دراسة للانطلاق الاقتصادي بالبلدان النامية من خلال المفاهيم المتعلقة به وخصوصيته ومختلف المعوقات، أما المبحث الثالث فهو دراسة لمختلف التجارب الناجحة التي عرفتها البلدان النامية.

تمهيد:

لقد غدت دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والناميةعلى حد سواء حيث أصبحت تمثل مركز الصدارة في مختلف الأبحاث،باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي والوصول إلى أرقى المستويات وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

ومن هذا المنطق أصبحت التنمية هي القضية الأولى والرئيسية بالدول النامية، وفي سبيل ذلك جندت مواردها المتاحة المادية، والبشرية لتحقيق ذلك الهدف الكبير، ولقد دلت التجارب التاريخية لعمليات التنمية بالبلدان النامية أن جوهر عملية التنمية الاقتصادية يكمن في تنويع الهياكل والتطلعات الاقتصادية من جهة والتطور المستمر للمحتوى العلمي والتكنولوجي لهذه القطاعات من جهة أخرى.

وبذلك فالتنمية الاقتصادية تتطلب التحديث حسب ما تفرضه مستجدات العصر والتوسيع في الاستثمار وتطبيق استراتيجيات تنموية محكمة الدراسة.

المبحث الأول : أهم النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية

إن نظريات التنمية تتمثل في الأساس النظري الذي اعتمدت عليه البلدان في سعيها لتحقيق التنمية إذ نجد أنه لا يشترط لنجاح دولة ما أن تطبق نظرية بعينها و بكل تفاصيلها، بل من الممكن أن تستعين بمجموعة من النظريات التي ترى أن تطبيقها سيتلاءم مع احتياجات التنمية المنشودة و تتلخص هذه النظريات في ما يلي :

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية :

1-النظرية الكلاسيكية:

لم يقدم الاقتصادي آدم سميث نظرية خاصة في التنمية الاقتصادية بشكل مستقل ، لكن وضع مجموعة من الأفكار الأساسية و التي يمكن اعتبارها أفكارا حول التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال كتابه الشهير" ثروة الأمم " والذي صدر سنة 1776، حيث أشار بصورة غير مباشرة إلى مشكلة التنمية الاقتصادية و كان الهدف هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي و ما هي العوامل التي تعيقه وتقف في طريقه ، وقد تمثلت هذه الأفكار في ما يلي:

أ – تقسيم العمل : يعتقد الاقتصادي آدم سميت أن تقسيم العمل هو نقطة البداية لعملية التنمية الاقتصادية، وأساس رفع الإنتاجية و زيادة مهارات العمال ، حيث أن تخصص العمال في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة ، هو وضع يعطي لهم القدرة على الإنتاج بكميات أكبر و بنفس الجهد المبذول من طرفهم

ب– تراكم رأس المال : وحسب آدم سميث دائما فإن تقسيم العمل لا يمكن أن يأخذ مكانه إلا عندما يستطيع العمال استخدام الآلات والمعدات المتخصصة من أجل ضمان تقسيم العمل وبالتالي زيادة في نصيب الفرد من الدخل وهذا لا يتأتى إلا عن طريق تراكم رأس المال الذي يراه شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ج– حجم السوق : بالإضافة إلى تراكم رأس المال ، يوجد قيد أخر على تقسيم العمل في رأي الاقتصادي " آدم سميث "هو حجم السوق من أجل شراء كافة السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير و يتجلى هذا من خلال زيادة دخول الأفراد ، بزيادة إنفاقهم على السلع وكذلك يتبع حجم السوق في حالة إيجاد عملاء للسلع المحلية في الدول الأخرى .[1]

[1] بن علو حيزية ،**الاستثمار في قطاع السياحة ودوره في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،تخصص تجارة دولية،قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تيارت،2013-2014،ص 54.

أما جون ستيوارت ميل فينظر إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض و العمل و رأس المال ، حيث تمثل الأرض والعمل عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن سماتها هي :

- التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

- إن الميل غير المحدود في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة قانون تناقص غلة الحجم في الزراعة و زيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي ، حيث يصبح معدل نمو الربح عند حده الأول وتحدث حالة من الركود.[1]

نقد النظرية الكلاسيكية :

ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في زيادة السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى ، وقد تناولت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين ، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية و لم تتوقف عملية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها .[2]

2-النظرية النيوكلاسيكية :

لقد بين النيوكلاسيك نظريتهم حول التنمية، وفقا لبعض المعطيات من المدرسة الكلاسيكية حتى ولو أنهم تخلوا عن المنهج المبسط الذي اتبعه الكلاسيك رغم شموله ، والنقاط التالية تمثل بداية أفكار المدرسة النيوكلاسيكية للتنمية وهي :

أ- اعتبار المتغيرات السكانية متغيرة من المعطيات و لم يفسروها لجزء من عملية تحقيق التنمية.

---

[1]- فارس رشيد ،**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، المملكة الأردنية الهاشمية عمان ، 2008، ص ص 76-77.

[2]- عبلة عبد الحميد بخاري ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي مقدمة في التنمية و التخطيط** ، الجزء الثالث،دار النهضة العربية القاهرة ، ص 33.

ب- اعتبار أن التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه تلقائيا و يعتمد على عوامل غير اقتصادية

ج- الإهمال الكبير لكيفية توزيع جهاز الثمن لموارد المجتمع بين العديد من الاستخدامات المختلفة والمتنافسة.

د- تحسين التحليل النيوكلاسكي فيما يتعلق بتراكم رأس المال وجعله أكثر انطباقا على الهياكل الاقتصادية ، ويرى النيوكلاسيك في هذه النقطة أنه ليس من الضروري أن يعتمد الاستثمار على مدخرات المستثمرين فقط ، بل يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية باستخدام أرصدة مفترضة ، كما يستطيع أفراد المجتمع أن يقوموا بالادخارعن طريق شراء السندات بدلا من الأصول العينية حيث يجمع سوق رأس المال بين المدخرين و المستثمرين ويعمل على تحقيق التوازن بين المطلوب من الأرصدة الاستثمارية من ناحية والمعروض من الأرصدة من ناحية أخرى ، كما يلعب سعر الفائدة دورا هاما في تحديد الاستثمار وتكون هنا العلاقة عكسية ، حيث يوجد رجال الأعمال بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من خلال هذا المشروع الاستثماري ومعدل الفائدة للاقتراض ، فإذا كان معدل العائد المتوقع أكبر من معدل الفائدة فيكون الاستثمار مربح .

ه- توجد خاصية أخرى هامة للتنمية عند المدرسة النيوكلاسيكية وهي "أن النمو ذو طبيعة تدريجية منسقة" أي أن التنمية حسبهم ليست عملية تكسب فيها مجموعة وتخسر فيها مجموعة أخرى لكنها عملية عادلة أي أن كل مجموعات المجتمع تقطف "ثمار النمو" ،كما أنهم يعتبرون أن البطالة الناتجة عن التقدم الإقتصادي على الصناعات الأخرى هي عبارة عن بطالة مؤقتة ولا تشكل أي مشكلة، وهذا يدعم خاصية الاتساق لعملية التنمية النيوكلاسيكية[1]

في حين نجد أن كارل ماركس و أتباعه يركز على النقاط التالية في التنمية الاقتصادية :

- يؤكد الاقتصادي ماركس على أن العوامل الأساسية التي تشكل التنمية وتحركاتها هي ضرورة دراسة "طبيعة النظام الاقتصادي " الذي يحدد الهياكل الطبيعية للإنتاج والذي يتأسس عليه هيكل الادخار والمؤسسات ولكن مع مرور الوقت تتغير القوى المادية للإنتاج ويبقى الهيكل الطبقي القائم متناقض مع القوى الاقتصادية الجديدة هذا ما يؤدي إلى حدوث صراع طبقي بين الطبقتين المستفيدة وغير المستفيدة وبالتالي يتأسس نظام جديد .

- كما يعرف ماركس التفسير المادي للتاريخ وتتجلى هذه الفكرة من خلال أنه إذا أريد إجراء تقييم دقيق لعمليات التنمية واحتمالات نجاحها فإن هذا يقتضي تحليل النمو من خلال إطار التفسير المادي لهذا

[1]- سالم توفيق التحفي ، محمد صالح تركي القريشي ، **مقدمة في اقتصاديات التنمية** ،مديرية دار الكتاب العراق ، الطبعة الأولى ،1988، ص 70.

التاريخ ، وكعودة للنقطة الأولى فإن النظام الذي ركز عليه ماركس هو بطبيعة الحال النظام الرأسمالي الذي يراه يحتوي على كل التناقصات الداخلية التي تحول دون تحقيق التنمية

وحسب ماركس دائما فإن هذه التناقصات لها أهمية حيث تعمل على انهيار النظام الذي يحل محله النظام الاشتراكي و الذي يعتبر نظام غير طبقي و تستخدم فيه جميع القوى الاقتصادية مما يعزز و يدعم النمو وبالتالي استفادة جميع أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة عن ذلك ، كما يرى ماركس أن عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع في النظام الرأسمالي هو السبب الجوهري وراء انهيار هذا النظام.[1]

نقد النظرية النيوكلاسيكية :

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات من أهمها :

– التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.

– القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

– الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل

– افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين .[2]

المطلب الثاني : النظرية الكلاسيكية المحدثة و النظرية الكترية

1 – النظرية النيوكلاسيكية المحدثة :

حاول شومبيتر أن يسد الفجوة القائمة بين آراء ماركس والنيوكلاسيك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية حيث يرى أن التنمية الاقتصادية تحدث في صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة وبالتالي تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالأعمال على درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد،لذلك رأى أن هذا الأمر يتطلب شخصا مهما ألا وهو المنظم وبذلك اعتبر " شومبيتر " أن التنظيم مفتاح عملية التنمية وذلك للدور

[1]–سالم توفيق التحفي، **مقدمة في اقتصاديات التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2]–عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية و التخطيط الاقتصادي مقدمة في التنمية و التخطيط** ، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الذي يلعبه المنظم والمتمثل في خلق شيء جديد في السوق وبالتالي يفوق دوره أهمية ودور الشخص الذي يمده بالأرصدة لعملية التنمية ومن أهم الأفكار التي تقوم عليها نظرية شومبيتر نذكر :

أ– الابتكارات : وفقا لشومبيتر تتمثل الابتكارات في ادخار أي منتوج جديد أو تحسينات مستمرة على المنتجات المتوفرة وتشمل هذه الابتكارات العديد من العناصر مثل :

-ادخار منتوج جديد .

-إقامة منظمة جديدة لأي صناعة .

-طريقة جديدة في الإنتاج .

ب– دور المبتكر : هو أساس هذه النظرية ، حيث يرى صاحب هذه النظرية في ظل الأوضاع المزرية التي يتميز بها الاقتصاد ، فإن الشخص الوحيد القادر على عملية التنمية هو المنظم وليس رجال الأعمال الرأسماليين

ج – دور الأرباح : وفقا لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون الأسعار مساوية تماما للتكاليف ومن تم لا يوجد أرباح أو تكون منعدمة .

د – العملية الدائرية : حسب هذه النظرية فإن تمويل الاستثمارات يتم عن طريق الائتمان المصرفي وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة على المعروض من هذه المنتجات ، ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح .[1]

نقد النظرية النيوكلاسيكية المحدثة :

كانت إضافات شومبيتر للأدب العربي واضحة ، إلا أن نظريته لا تعتبر متكاملة لعدة أسباب من أهمها :

– إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم ، حيث تعقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمتخصصين .

– افتراضه لتأثر الادخار بسعر القائدة رغم أن هذه العلاقة لا زال الغموض يكتنف جوانبها

– اقتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي ، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات .

[1]–بن علو حيزية، **الاستثمار في قطاع السياحة ودوره في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 57.

– عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نمو.[1]

2–النظرية الكترية

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 اتجهت جميع افتراضات النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية خاصة في مجال العمالة الكاملة وفي الأجل الطويل ، حيث قدم "جون مينارد كينز " نظرية جديدة حول العمالة التي اعتبرت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية .

و سوف يتطرق لتحليل كبير حول التنمية من خلال افتراضاته في هذا المجال :

-عدم سيادة حالة التشغيل الكامل (أي عدم وجود حالة التوظيف الكامل لكل عناصر الإنتاج ومن بينهما عنصر العمل) وهذا معكوس أمام الفرضيات الكلاسيكية.

-يعتمد مستوى الاستثمار في تحديد الدخل القومي على معدلات العائد على الاستثمارات المتتالية من ناحية ومعدل الفائدة من ناحية أخرى ، حيث أن هناك علاقة عكسية بينهما فأي انخفاض في معدلات الفائدة وارتفاع العائد على الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري .

- يتحدد مستوى الادخار في النموذج الكينزي على مستوى الدخل فقط .

-إمكانية تحديد المستوى التوازني للدخل من خلال العملية المشهورة والتي يطلق عليها "المضاعف" من خلال معرفة معدل القائدة السائد في السوق وكذلك إمكانية توفير جدول معين للطلب على الاستثمار .

–عدم فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة وتفعيل دور الدولة في تطبيق السياسة المالية أو التمويل بالعجز لوقع مستوى التوظيف .

ومن المعروف أن نظرية كينز كانت موجهة لاقتصاديات الدول المتقدمة ، غير أن اقتراحاته في مجال السياسة الاقتصادية قد جذبت أنظار الدول النامية والتي تعاني من انتشار واسع للبطالة ومن ثم أثيرت مسألة البرامج الاستثمارية الحكومية الممولة عن طريق عجز الميزانية مع إمكانية النظر إليها على أنها الأدوات الأسهل و الأقل ضررا لتحقيق أهداف الإنماء و العمالة في هذه البلدان ، ولكن تنتشر البطالة في

[1] –عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية و التخطيط الاقتصادي مقدمة في التنمية و التخطيط**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

هذه البلدان في فئة العمل غير مؤهلة كما أن الطاقة الفائضة توجد في قطا عات و صناعات معينة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار دون رفع الإنتاج الحقيقي.[1]

نقد النظرية الكترية

يمكن القول بأن النموذج الكنزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية و المتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة ، وذلك لسببين رئيسين هما :

– إن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس في جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة ، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج ، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي ، قد تؤدي إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة

– اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن و التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المدن نقص عمالة الريف.

وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها أن تؤدي إلى ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدول مع انخفاض الدخل القومي .[2]

3– نموذج هارود دومار:

يعتبر نموذج 'هارود دومار' توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزي و يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة ، و يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان . وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو. وقد طرح 'هارود 'السؤال التالي : إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار فماهو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار و الاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن ؟ .وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد ؟

و من جهة أخرى يبحث دومار عن الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل ؟

---

[1] بوختالة سمير، **دور أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مذكورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية ، فرع اقتصاد و تنمية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ، جامعة تيارت ، 2009 – ص 13

[2] –عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية و التخطيط الاقتصادي مقدمة في التنمية و التخطيط**، مرجع سبق ذكره،ص45.

فقد ركز نموذج (هارود-دومار) على النظرية الديناميكية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات و الناتج . و يوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية إلا أن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو و متطلبات رأس المال ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة إلى أخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لتخزين رأس المال ، ويشتمل النموذج على عدد من الافتراضات أهمها :

- هناك توازن للاستخدام الكامل
- الاقتصاد مغلق
- أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار
- أن الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا
- أن معدل رأس المال الناتج (k/y) يبقى ثابتا
- أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا
- أن الأسعار تبقى ثابتة و كذلك أسعار الفائدة

إن هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل و لكنها لتبسيط التحليل.

والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد علي كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية و إن معدل النمو في الناتج (ΔY/Y) يعتمد على الميل الحدي للادخار و رمزها [ΔS/ΔY] وكذلك معامل رأس المال / الناتج و رمزها (K / Y) و بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار فان: $\Delta S/Y\Delta=S/Y=S$

حيث أن (S) هي معدل الادخار.

و في حالة التوازن فان الادخار يساوي الاستثمار $i= S$ و بذلك فان : $I =i/Y$

حيث (i) هي معدل الاستثمار,وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أن $i=\Delta K$

والمعامل الحدي لرأس المال / الناتج يساوي (K) أي أن :

$$\Delta K/\Delta K = Y = 1/Y\Delta$$

و من المعادلة الأخيرة نحصل على : $\Delta Y = 1/K$

و بقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على: $\frac{\Delta y}{Y}=\frac{I/Y}{K}$

و عليه فان معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال /الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي : $g=(\frac{S}{K})$

حيث أن:

g=تمثل معدل نمو الناتج .

S=تمثل معدل الادخار.

K=تمثل المعامل الحدي لرأس المال /الناتج .

وهذه المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تنص على أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال /الناتج ومن المعادلة المذكورة فان معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال /الناتج ومعدل نمو الناتج ،إذا كان على النمو أن يكون مستقرا .ومن هنا فان معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي أو بتخفيض رأس المال على الناتج أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال.[1]

نقد النموذج هارود دومار :

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوربية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الجرب العالمية الثانية ،من خلال خطة مارشال الأمريكية ،إلا أن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة له اختلاف كبير وما انطبق عليه قد لا ينطبق على هذه الأخيرة.

وان كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار. فكما يلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج هارود–دومر لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسا ،والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية .في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو السماح بالاستثمارات الأجنبية في بلادها.[2]

المطلب الثالث: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية

لم تكن هذه النظريات بحد ذاتها بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات آنفة الذكر إلا أنها تمثل وجها جديدا للفكر الاقتصادي بما يتلاءم و التغييرات الاقتصادية الكبيرة ،التي أصابت العالم بعد

[1]–مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر ،الأردن،الطبعة الأولى،2007 ، ص ص،75–76.

[2]–عبلة عبد الحميد بخاري ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي مقدمة في التنمية و التخطيط** ،مرجع سبق ذكره ، ص43

الحرب العالمية الثانية ،حيث إن النظريات التنموية كانت تنظر إلى عمليات التنمية على أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع وكان ذلك خلال المدة من الخمسينات وحتى أواخر الستينات ،مما احتيج معه إلى وجود أفكار توضح مدى العلاقة بين العمليتين التنمويتين ،فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية و المزيج من الادخار و الاستثمار والمساعدات الأجنبية التي تمثل ضرورة حتى تستطيع الدول النامية أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة ،وبناء عليه ووفق الأحداث التاريخية فان التنمية أصبحت مرادفا للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

و يمكن عرض الأوجه الرئيسية كما يلي:[1]

1-نظريات المراحل الخطية :

التنظير في مجال التنمية من عام 1950 وحتى أواخر 1960 كان يرى أن عملية التنمية كسلسلة من مراحل النمو الاقتصادي المتتابعة التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول.

1-1-مراحل النمو لروستو:

قدمت من طرف الاقتصادي والت ويتمان روستو سنة 1960والتي لقيت صدى كبير، وهي عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، وقدم روستو نموذجا بما فيه الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفء والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير ، كما حاول في هذه النظرية إن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تمشي عليها للوصول إلى التقدم ،وتلخصت هذه الخطوات في المراحل التالية:[2]

1-1-1- مرحلة الانطلاق:

تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع وعندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية ،وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة .

1-1-2- مرحلة الاتجاه نحو النضج:

عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق علي نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة و يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث ثلاثة تغيرات أساسية :

- تغير سمات و خصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات و ميل السكان للعيش في المدن.

---

[1]- فارس رشيد ، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي** ،مرجع سبق ذكره ، ص82.

[2]هند جمعوني،صليحة مقاوسي،مداخلة حول **:نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**،الملتقى الوطني حول :الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية ،كلية العلوم التجارية،الاقتصادية وعلوم التسييرومخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية ،باتنة،2009-2010،ص

- تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المسيرين الأكفاء .
- يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى المزيد من التغيرات.

1-1-3-مرحلة الاستهلاك الكبير:

تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع ،في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض الى جانب الطلب .

-نقد نظرية مراحل النمو لروستو :

وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية منها ما يلي :

- إن المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية .
- معامل رأس المال الناتج ليس ثابتا كما افترضه روستو .
- غموض النظرية.

ورغم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية إلا أنها أساس تحقيق عملية التنمية .

1-2- نظرية نماذج التغيير الهيكلي:

1-2-1- نموذج لويس:

في نهاية الخمسينات وبداية الستينات أصبح نموذج لويس آرثر معمول به بمثابة النظرية العامة لصيرورة وتطور اقتصاديات البلدان النامية ،فلويس يقسم اقتصاديات هذه الأخيرة إلى قطاعين:

قطاع ريفي تقليدي:يتميز بإنتاجية حدية ضعيفة أو منعدمة وهي وضعية سمحت للويس بتصنيف هذا العمل على أنه إضافة بمعنى أنه لا ينقص من إنتاج هذا القطاع الزراعي ،إضافة إلى أن مدا خيل العمال تتحدد بإحدى الآليتين التاليتين:

- في حالة وجود نظام لملكيات صغيرة ،فان مدا خيل العمال تساوي الإنتاجية المتوسطة للعمل .
- أما في حالة وجود ملكية للأراضي من طرف طبقة مسيطرة فان مدا خيل العمال تكون أدنى مما يمكن العيش به.

قطاع حديث في المدن:يتميز بإنتاجية عالية ومرتفعة مقارنة بالقطاع التقليدي الريفي ،حيث أن الفائض من العمال في القطاع الفلاحي يوجه إلى هذا القطاع الحديث الذي يستفيد من عرض يد عاملة تتميز بمرونة تامة بالمقارنة مع الفارق في الأجور الموجود مابين الحد الأدنى للعيش في القطاع التقليدي الريفي والأجر المعروض من طرف القطاع الحديث ،جزء من هذا الفارق في الأجور حقيقي وهو ضروري يساعد على تحويل اليد العاملة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث ،وبالتالي فان هذا النموذج يعتمد على إجراءات التحول في العمل والتشغيل في القطاع الحديث كان نتيجة توسع منتجات هذا

القطاع بسرعة حيث يتحدد هذا التوسع عن طريق معدل الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الحديث.

1-2-2 نموذج (Fei et Ranis) :

هذا النموذج هو امتداد لنموذج آرثر لويس ولكن يمتد تحليله أكثر في استعمال الفائض في العمل بعد تحويله ،والدور الذي يلعبه تراكم رأس المال والتطور التقني ،ففي نموذج جون في ورنيز صيرورة التطور مقسمة إلى مرحلتين ،الأولى تخص التحول التدريجي لفائض اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي الحديث ،أما الثانية تهتم بالخصوص بالدور الذي يلعبه رأس المال والتطور التقني هذا يعني الاختيار ما بين استعمال وزيادة العمل أو تفضيل رأس المال.[1]

نقد نموذج لويس،جوستاف رنيز،جون في :

رغم أهمية النموذج إلا أنه تلقى مجموعة من الانتقادات ويمكن إيجاز أهم هذه الانتقادات في النقاط التالية:

- افتراضه يناسب عملية التحول مع معدل التراكم الرأسمالي،لكن ماذا يحدث لو تم إعادة استثمار الأرباح باستخدام آلات ومعدات أكثر حداثة .

- ماذا يحدث لو أن أرباح الرأسماليين لم تستثمر داخل الوطن وإنما تذهب للخارج وهو حال كثير من الدول النامية.

- يفترض النموذج وجود فائض عمالة مستمر في القطاع الزراعي وتوظيف كامل في القطاع الحضري وهذا الغرض مخالف تماما للواقع، حيث هناك بطالة سافرة في المناطق الحضرية وبطالة موسمية في المناطق الريفية.

1-3-نظرية ثورة التبعية الدولية :

أثناء السبعينات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد مفكري العالم الثالث ، فنماذج التبعية الدولية ترى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها ،حيث توجد ثلاثة تيارات فكرية ضمن التبعية الدولية وهي:[2]

-نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة .

---

[1]-هرقون تفاحة،**سياسات دعم المؤسسات المصغرة وأثارها على التشغيل ،داسة حالة ولاية تيارت**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في الاقتصاد،تخصص اقتصاد وتنمية،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير،المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير،2011-2012،ص ص،14-16.

[2] - هند جمعوني،صليحة مقاوسي،مداخلة حول ،**نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**،مرجع سبق ذكره،ص11.

-نموذج المثال الكاذب.

-فرضية التنمية الثنائية.

1-3-1-نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة :

يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

من خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق عدم تكافئ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وحسب هذه النظرية توجد مجموعات 'حكام عسكريين وبعض النخب' الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية التابعة للنظام الرأسمالي الدولي القائم على انعدام العدالة وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية.

باختصار أصحاب هذه النظرية يرجعون الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي

1-3-2-نموذج المثال الكاذب :

هو نموذج قائم على ما يعطي للعالم الثالث من نصائح خاطئة وغير مناسبة ،فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة ،ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول ،ان العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية كثيرا ما تغيب من نماذجهم المعروضة وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجحة للدول النامية.

1-3-3-فرضية التنمية الثنائية :

أظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة ،تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر والثنائية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية ،وهو ما يشير إلى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة ،ومفهوم الثنائية يشمل على أربعة عناصر أساسية :

-توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد.

-اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية.

-عدم تقارب الثنائية بل على العكس فإنها تزداد بكثرة مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والمتخلفة وتتسع من عام لآخر.

-واهم خواص الثنائية يكمن في عدم تأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم بل على العكس بدلا أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع .

2-نظرية 'الدفعة القوية 'الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة :

صاحب هذه النظرية هو "رودان روزنشتاين"* الذي يؤكد أن التقدم خطوة لن يكون له تأثير فعال في الحواجز والقيود ،وكسر الحلقة المفرغة ،بل يتطلب حد أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي ،وهذا يعني حد أدنى من الاستثمار والذي يسميها بالدفعة القوية.

2-1 أسس بناء النظرية :

-ينطلق رودان في تبريره للدفعة القوية أن مفادها التصنيع وهو سبيل التنمية في البلدان النامية ،ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي .

- توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء رأسمال اجتماعي من طرف مواصلات ،وسائل النقل والتي من شانها أن تخلق وفورات اقتصادية خارجية .

- توجيه حجم من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بحيث تدعم بعضها البعض ، وكسبها الجدوى الاقتصادية في آن واحد .

- مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية وبين الصناعات الاستهلاكية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ،واستيراد السلع الإنتاجية .

- الإنتاج ذو الحجم الكبير من شانه أن يشغل ويستثمر رأسمال بشكل أكثر كفاءة من الإنتاج ذو الحجم الصغير .

2-2 مزايا نظرية الدفعة القوية:

يؤكد الاقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى :

-حصول زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة الادخار .

-زيادة الاعتماد على المواد المحلية .

-تحفيز المستثمر الخاص في المشروعات الصناعية التي تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية ،عن طريق تدخل الدولة في التخطيط وتنفيذ مشروعات التصنيع وضمان توفير الموارد المحلية .[1]

-نقد نظرية الدفعة القوية :

من جملة الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي :[2]

---

[1]-قندريشة فتيحة،زواتنية كريمة،**آليات وترقية الاستثمار وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم التجارية ،الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص تجارة دولية،تيارت،2013-2014،ص 61.

[2]-محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصف ،" **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية** "، قسم الاقتصاد ، الاسكندرية ، 2000 ، ص120 .

-تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية وهي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية .

-تحتاج الدفعة القوية إلى إطارات كبرى ،اقتصادية وإدارية ومحاسبية .

-الاهتمام بالتنمية الصناعية وعدم التركيز على التنمية الزراعية.

-تطبيق هذه النظرية يؤدي إلى زيادة مستوى الطلب على العديد من السلع والموارد ومستلزمات الإنتاج وهو ما يؤدي إلى زيادة مستوى الطلب على العديد من السلع والموارد ومستلزمات الإنتاج ،كما يؤدي إلى ضغوطات تضخمية في الاقتصاد .

-تؤكد النظرية على مشكلة ضيق السوق ولكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق .

-التركيز على الصناعات الاستهلاكية قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الأمثل وهذا ما يصعب الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير .

3-نظرية النمو المتوازن:

صاغ الأستاذ 'نركس' جوهر فكرة الدفعة القوية في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية النمو المتوازن .[1]

3-1 أسس بناء النظرية :

-توسيع حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي لا يتحقق إلا بإنشاء جهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية

-تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

-تحدد معدل نمو الصناعات بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة .

-التركيز على السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية.

-توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم بالاعتماد على الموارد المحلية لعدم الثقة في الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية .

-توجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي وهذا سوف يرفع من إنتاجية القطاع الزراعي.

3-2-الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

تمثلت في:

-إن إقامة صناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة.

[1]-محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية** ،مرجع سبق ذكره ، ص122 .

-ظهور الاختناقات في المواد الخام والأسعار وشح عوامل الإنتاج تعود إلى ظاهرة تناقص العوائد .

-يعتبرها البعض أنها غير واقعية لأنها تعترض موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها وهذا غير متوفر في البلدان النامية.

-الصناعات الاستهلاكية تؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الدخل الوطني في المراحل الأولى للتنمية لكنها سوف تتسبب في إبطاء عملية التنسيق .

-تطبيق هذه النظرية سوف يؤدي إلى ضغوط تضخمية لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست موجودة في البلدان النامية .

4- نظرية النمو غير المتوازن:

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي المعروف 'البرت هيرشمان'*،وان كان سبقه إلى ذلك 'بيروكس'في تقديمه صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو.وتمثلت نظرية 'بيروكس' في البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتميز بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي ،وانطلق 'هيرشمان' من انتقاد سينجر لنظرية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها الذي دعي الدول المتخلفة إلى تبني إستراتيجية النمو غير المتوازن.[1]

-وفي ما يلي ملخص لأهم نظريات التنمية الاقتصادية وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (01-01)ملخص نظريات التنمية الاقتصادية.

النظرية	محور اهتمام النظرية
نظرية آدم سميث	اهتمت بالتخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا النسبية كما اهتمت بالصادرات للتغلب على ضيق حجم السوق المحلي.
نظرية جوزيف شومبيتر	اهتمت بدور المنظم والاختراعات في تحقيق التنمية الاقتصادية .
نظرية مراحل النمو -روستو	اهتمت بوصف المراحل التي يمر بها المجتمع من التخلف إلى التنمية وقسمتها إلى 5 مراحل أساسية.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عاطف ناصف ، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية** ،مرجع سبق ذكره ، ص122 .

* ألبرت هيرشمان: ولد في 07 أفريل 1915 ببرلين ، اقتصادي أمريكي.

نظرية هارود- دومار	اهتمت بالادخار ، ورأت انه كلما زادت قدرة الاقتصاد الوطني على الادخار والاستثمار كلما زاد الناتج الوطني.
نظرية فائض العمل لآرثر لويس	ترتكز على انتقال فائض العمالة الريفية إلى الحضر حيث يأخذ التحول الهيكلي وضعه ليتوازن النشاط الاقتصادي وانتقاله من الزراعة التقليدية إلى الحديثة.
نظرية الدفعة القوية روزنشتاين	ترى أن القضاء على التخلف لا يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة حتى تجتاز الدول مرحلة الانطلاق.
نظرية النمو المتوازن-هيرشمان-	تؤكد تلك النظرية على أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بإنماء بعض القطاعات أو الصناعات الرائدة ثم تنتشر بعد ذلك تلقائيا في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

المصدر:. Ouserir Menouar, **Revue des Refumes Economiques et Intégrations en Economique Mondiale**, École supérieure de Commerce, Alger, N03 , 2007,p3.

المبحث الثاني:ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد اهتم الاقتصاديون الأوائل من أصحاب المدارس الاقتصادية بمسألة النمو و التنمية في كتاباتهم إلا أنها لا تغدوا على أن تكون أفكارا عامة لم تتطرق إلى موضوع التنمية بنوع من التخصص لكنها وفي حقيقة الأمر اعتبرت القاعدة التي مهدت لأفكار نظريات ونماذج النمو الحديثة.

فقد وضع هؤلاء الاقتصاديون النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج أو على علاقات الإنتاج وبيئته كما صاغوا النماذج الذهنية والرياضية متدرجة التعقيد واختبروها غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية تشكل غداة الحرب العالمية الثانية مع انطلاق عملية إزالة الاستعمار من الدول النامية وإرساء قواعد و اتفاقيات بروتن وودز التي بدأت في طرح مشاكل التنمية في هاته البلدان، إلا أن موضوع التنمية لم يبقى محتكرا على المفهوم أو معنى واحد فقد تغير ذلك خلال العقود الستة الأخيرة، ففي عقدي الخمسينات و الستينات من القرن الماضي استند هذا المفهوم إلى مؤشرات كمية خالصة أبرزها

يتعلق بمتوسط دخل الفرد الذي حظي بأكبر قدر من التأييد من الاقتصاديين وتم استخدامه لأجل المقارنات بين دول العالم المتقدمة و المتخلفة.

أما في أوائل السبعينات ظهر اتجاه جديد بين الاقتصاديين يسلط الضوء على مفهوم جديد للتنمية هو التنمية الاجتماعية و الذي أخذ بعين الاعتبار انعكاس السياسات التنموية على بنى المجتمع و أنشطته الاقتصادية وقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه الجديد على معيار آخر سمي بمعيار أو نظرية إشباع الحاجات الأساسية فاعتبروه أفضل من المعيار السابق والمتمثل في معيار متوسط دخل الفرد لأنه وببساطة يسلط الضوء على أكبر شريحة من أي مجتمع من حيث الاهتمام بحاجاتها المادية والمعنوية ومع مطلع التسعينات طرح مفهوم جديد للتنمية هو التنمية البشرية حيث اعتبر معيارا للتنمية اعتمد على ثلاث عناصر تعلقت بدخل الفرد وعمره المتوقع ومستوى تعليمه و أضحى هذا المعيار أساس تصنيف الدول المعيار وذلك على الرغم من افتقاده لعناصر عديدة كحجم البطالة أو العمالة والتضخم ونمط العلاقات الاجتماعية وغيرها.[1]

إلا أنه لقي قبولا واسعا عند العارفين به لكن تدهور البيئة و إهتلاك مواردها من جهة وتطور العديد من المفاهيم هذا من جهة أخرى جعل الاقتصاديين يطرحون مفهوما أعمق من ذلك وهو مفهوم التنمية الإنسانية الذي تضمن استدامة التنمية(من حيث البيئة) كما شمل الاهتمام بالحريات والمرأة ودرجة الاتصالات وغيرها.

وهكذا أصبح ينظر للتنمية على أنها عملية تقاس بمدى تحقيق عملية التغيير الكلية وليس بأحداث وظواهر محددة وهي وجهة النظر التي تتفق مع توجهات الفكر المعاصر ومع مفهوم التنمية لدى المؤسسات المالية الدولية التي ترى أن التنمية عملية شاملة و متعددة الأبعاد والجوانب وأن التنمية الاقتصادية المتواصلة لها متطلبات سياسية واجتماعية وثقافية وأنها تطرح تداعيات على نفس الأصعدة.

وترى أيضا أن التنمية الحقيقية تفترض الارتقاء بمستوى الدخل والصحة والتعليم والغذاء ومن هذا المنظور فإن جوهر التنمية هو كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق رفاهية الإنسان.

كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في النمو السريع للدخل حيث تؤكد أدبيات التنمية على جانب النمو و أصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان و أن معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة، وخلال عقد الستينات تغير مفهوم التنمية إذ أن مظاهر التخلف الاقتصادي

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية نظريات – نماذج – استراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،عمان، الطبعة الأولى،2014،ص ص،227-228-230.

استمرت حتى بعد حصول البلدان النامية على استقلالها فبعد أن حققت معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي، فقد كشفت التجارب العملية قصور مفهوم التنمية التقليدي والذي ظهر من البلدان المتقدمة، حيث انحصر مفهوم التنمية فيه على أنها مجرد النمو الاقتصادي العالمي.

ومن ناحية أخرى استطاعت بلدان نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في النمو في الدخل أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية.

ولهذا فإن التغيير الكمي في الناتج القومي الإجمالي لا يعبر عن التغيرات النوعية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي و أن المطلوب بالنسبة للبلدان النامية هو التأكيد على هذه التغيرات النوعية إلى جانب التغير الكمي و المعلوم أنه من الممكن أن يحدث النمو دون تغيير في البنيان الاقتصادي.[1]

وفي حالة زيادة الدخل القومي المعتمد على مصادر الثروة الطبيعية فإن زيادة النمو في الاقتصاديات النامية يشترط تغييرا كبيرا في الهيكل الاقتصادي وهكذا تحول مفهوم التنمية الاقتصادية من النمو الاقتصادي إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل و إزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي.

وبذلك أعيد تعريف التنمية في السبعينيات بأنها تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد يستمر بالنمو، وأدركت العديد من الجهات المعينة بالتنمية بأنها ليست قضية اقتصادية فحسب بل أنها مرتبطة بالأفكار السياسية وتشكل الحكومة ودور الأفراد في المجتمع وحتى أن البنك الدولي الذي كان يركز على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية غير موقفه هو الآخر وبدأ ينظر نظرة أوسع للتنمية، كما ورد في تقريره لعام 1991 حيث يؤكد بأن تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة والتي تتضمن أكثر من مجرد ارتفاع الدخل لتشمل تعليما أفضل، ومستوى أعلى من الصحة والتغذية وفقرا أقل وبيئة أنظف وتكافئ الفرص، وحرية فردية أكبر وحياة ثقافية أغنى، وقد ظهرت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية،فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة والتنمية المستقلة الشاملة وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المفاهيم.

1-التنمية البشرية

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني و ترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ عام 1990، ولقي هذا المفهوم اهتماما من المهتمين بالعلوم الاجتماعية،حيث عرفت التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة بأنها(عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس) وهذه الخيارات هي:

-العيش حياة طويلة وصحية.

[1] مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**،ص ص، 125-126.

-الحصول على المعارف

-الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب

وتعرف أيضا بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشة حسنة وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالانجاز واحترام الذات.[1]

1-1عناصر التنمية البشرية

تقوم التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1995 على أربعة عناصر:

أ-الإنتاجية:مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.

ب-المساواة:أي تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عائق أو تمييز.

ج-الاستدامة:أي عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد أو بسبب الديون العامة

د-التمكين:فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم ولذلك عليهم أن يشاركوا بصورة تامة في القرارات و الإجراءات التي تشكل حياتهم.

2- التنمية المستدامة

هي تلك التنمية التي تؤمن إشباع الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها والسبيل إلى ذلك ليس فقط الاستعمال الحكيم للموارد الحالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب ولكن أخذ حق الأجيال المقيلة في الحسبان ومن ثم فإن أول اعتبار في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي و النظام البيئي بدون استنزاف للموارد الطبيعية من جهة ومراعاة الأمن البيئي من جهة أخرى خاصة وأن الدورات البيئية تعتبر طويلة بالمقارنة بالدورات الاقتصادية.[2]

ويعود أول استخدام لهذا المصطلح بشكل رسمي لرئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundtland سنة 1987 في تقرير مستقبلنا المشترك للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سبق ذكره،ص 128.

[2] - Ouserir Menouar **Revue des Refumes Economiques et Intégrations en Economique Mondiale**،op.cit.9-14-15.

والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية وهكذا عرفت هذه الأخيرة التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

كما يعرفهاErard Barilier بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر يعرفها مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ويوضح بأن التنمية البشرية في كونها أكثر تعقيدا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي.

إن مثل هذه التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول النقطتين الرئيستين التاليتين:[1]

– إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة فهي تنمية مستدامة تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية الحيوانية والنباتية ولا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

– استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.

3–التنمية المستقلة

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من عملية الاعتماد على الذات وذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية، ويعتبر Paul Baran رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير"الاقتصاد السياسي للتنمية"إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن، ثم أخذ الفكرة عن Baran اقتصاديون من القارات الثلاث وحتى في أوربا، وحاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، وقد أجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي،ورغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلا أن الغالبية تتفق على أنه يتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها وقد وضعت بعض الشروط اللازمة لانجاز التنمية المستقلة كان أهمها:

–ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني وذلك لتحقيق الاستقلال وتكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية.

[1] عماري عمار،مداخلة حول، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**،المؤتمر العلمي الدولي حول :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أفريل 2008،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، ص 04.

-السيطرة على الفائض الاقتصادي وتوجيه استخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية.
-التوجه نحو الداخل في إستراتيجية التنمية وتوسيع السوق المحلية.
-تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني.
-التوزيع العادل لثمار التنمية.
-ضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في تحقيق التنمية.
-وأخيرا يؤكد هذا التوجه على ضرورة استخدام التكنولوجيا الملائمة ذات كفاءة اقتصادية.[1]

ومن خلال ماسبق من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول لمصطلح التنمية فبدون هذا التعريف سيصعب تحديد مدى انجاز وتطور أي بلد في مضمار التنمية ولكن قبل هذا يجب علينا أن نتطرق إلى الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها لأن الكثير من الباحثين والأكاديميين والمتتبعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات وأخطاء هذا المصطلح سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح التحديث أو التطور وغيرهم من المصطلحات المتقاربة لهذا المصطلح وأهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيما يلي:

أ-الفرق بين التنمية والنمو

إن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي من التنمية والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

ب-الفرق بين التنمية و التغير

إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء و الازدهار فقد يتغير إلى الشيء السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

ج-الفرق بين التنمية والتطور

إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها والتقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

د-الفرق بين التنمية والتحديث

كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية والتحديث فالأول يعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية أما الثاني

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** ،مرجع سبق ذكره،ص ص 129-130.

فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل:التجهيزات التكنولوجية و المعدات و السلع الاستهلاكية،و لم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب بسيط جدا وهو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي لأنها لم تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث.[1]

4-تعريف التنمية الاقتصادية

لقد تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية من أهمها:

-التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية.

-التنمية الاقتصادية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان الاقتصادي.

-التنمية الاقتصادية هي ذلك التطور ألبنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية والفكرية و التنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع الأفراد.

ويرتكز هذا التعريف على عنصرين أساسين هما: تغير بنياني وتوفير الحياة الكريمة"فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى تعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي....الخ، وأن هذا التغير يختلف من مجتمع لآخر حسب حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع، ولهذا فقد استبدل هدف زيادة الدخل الفردي بهدف تحقيق الحياة الكريمة للفرد رغم أهمية الدخل الفردي،ويتضمن مفهوم الحياة الكريمة توفير الاحتياطات الأساسية للفرد،وتحقيق ذاتية الفرد وتوفير حرية الاختيار للفرد في المجتمع.[2]

-التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.[3]

-التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد تنطوي على تغيرات هامة في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وكذلك في سلوكيات ومواقف أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة وهي تحسين حقيقي في نوعية الحياة يكفلها المجتمع لأفراده.[1]

---

[1] هند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره،ص03.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سبق ذكره،ص ص 122-123.

[3] شريط عابد وآخرون،**الخلدونية في العلوم الاقتصادية**،جامعة ابن خلدون،تيارت،العدد الأول،2012،ص 76.

ومهما اختلفت و تنوعت تلك التعاريف فإن جوهر التنمية الاقتصادية في البلدان النامية يكمن في أنها عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو مستمر في اقتصادياتها ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها أي أنها مجموع الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة للتغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد ولفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية أفراد المجتمع.[2]

وتعرف كذلك بأنها تمثل مقدار التوسع في إمكانيات الناتج المحلي الإجمالي أو معدل النمو في المخرجات بالنسبة للفرد الواحد وهو يحدد معدل الارتفاع في مستوى معيشة أي بلد ويقاس معدل التنمية بمقدار المخرجات بالنسبة للشخص الواحد خلال فترة زمنية تمتد لعشر سنوات أو عشرين سنة.[3]

وبذلك تكون التنمية هي التغيير المقصود والموجه والمخطط باتجاه ضمان البقاء وتحقيق الاستمرار،أو هي النمو المدروس على أسس علمية والتي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية

المطلب الثاني:عناصر ومقاييس التنمية الاقتصادية

1-عناصر التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية موارد مختلفة منها الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال التكنولوجيا إذ أن الدول الأقل تطورا تحتاج فضلا عن هذه العناصر إلى تطوير مؤسسات داعمة للتنمية وتوفير الشروط الاجتماعية لذلك ومن الأمور الأخرى التي تتطلبها التنمية هي التأكد من جانب الطلب والعرض في الإنتاج وأن يكونا كافيين فمن بين هذه العناصر نذكر ما يلي:

1-1الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بوصفها كل العناصر الأصلية التي تؤلف أو تكون الأرض أو موارد الأرض وهذه الموارد موجودة على سطح الأرض أو تحت سطح الأرض و تشمل أيضا كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار،فنجد تعريف الأمم المتحدة للموارد الطبيعية على أنها أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والذي يستغله الإنسان لمنفعته،وبصيغة أكثر تحديدا فإن هذه الموارد تشمل الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة مثل النفط و الفحم و اليورانيوم والغاز والمنتوجات المفيدة الأخرى

---

[1] Ouserir Menouer , **Revue des Refumes Economiques et Intégrations en Economique Mondiale** opcit ,p5

[2] محمد أحمد الدوري،**التخلف الاقتصادي**، ،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة عنابة، الطبعة الثانية،1987، ص 54.

[3] غازي محمود ذيب الزعبي،**البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**، جدار الكتاب العالمي،الأردن،العبد لي،عمان، الطبعة الأولى، 2009،ص31.

مثل أحجار البناء والمياه الجوفية وكذلك التي توفر الأماكن أو المواقع للبناء والطرق وسكك الحديد...الخ.

كما أن المياه السطحية والمياه الجوفية لا يمكن أن يستغني عنها البشر والحيوانات والنباتات في حياتهم وتمثل هذه الموارد العنصر الرئيسي من حيث الأهمية خاصة في مرحلة بداية النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فيه فائض وهذا الفائض في بداية عملية النمو الاقتصادي ليس أكثر من إنتاج غذاء بكمية أعلى من مستوى حد الكفاف لمعيشة الناس في الدول الأقل تطورا،وهكذا في المرحلة الأولية للنمو الاقتصادي فإن الموارد الطبيعية إذا كانت متوفرة بكميات كبيرة يمكنها أن تستديم النمو في معدلات عالية.

إن عملية التنمية الاقتصادية في اللحظة التي يمكن تعزيزها مع زيادة في كميات الغذاء لعدد متزايد من العمال الذين يعملون في نشاطات غير زراعية وكذلك عرض المواد الخام للصناعات.

1- 2الموارد البشرية

إن هذه الموارد تشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج وهذه الموارد يمكن أن تقسم إلى الفئات التالية:

-عرض العمل وهذا العرض يتألف من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرون على العمل في أعمال لا تتطلب المهارة ومع مخزون رأس المال البشري (التعليم، مهارات)أو أن النوعية تتجسد على نحو مختلف

-الفئة الأخرى من فئات الموارد البشرية تلك التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في مجال العمل وهذه الفئة تشمل المدراء و الموظفين.[1]

1-3 رأس المال المادي

إن هذا النوع من رأس المال يتضمن أو يشمل المباني،المعدات و المخزونات،إذ هناك سلعا إنتاجية تساعد في إنتاج سلعا أخرى وهذه السلع هي سلع دائمة أو سلع طويلة العمر وهذا النوع من رأس المال ينبغي أن يميز عن رأس المال البشري والذي هو أيضا يساعد في عملية الإنتاج ولكنه متجسد في البشر وكذلك ينبغي أن يميز من رأس المال المالي الذي يتألف من أرصدة سائلة يمكن تبادلها مع السلع ،لعل رأس المال المادي يمكن تصنيفه إلى الأنواع الآتية:

الهياكل الارتكازية وهذه في طبيعة رأس المال الثابت وهذا النوع يتضمن مشروعات المنافذ العامة مثل(النقل،الطرق،السكك الحديد) الكهرباء،شبكة الاتصالات،المدارس،الجامعات...الخ، إن هذه

[1] محمد صالح تركي القريشي،**علم اقتصاد التنمية**،إثراء للنشر والتوزيع،الأردن،عمان، الطبعة الأولى،2010،ص ص 54-55.

المكونات أو العناصر من رأس المال المادي تسهل نشاطات الإنتاج وهناك رأس المال ثابت يأخذ شكل مكائن ومعدات في الصناعة والزراعة تدخل في إنتاج السلع والخدمات والصنف الثالث هو ما يدعى رأس المال المخزون وهذا النوع يشمل كافة أنواع السلع منها السلع الوسيطية والسلع قيد التصنيع والسلع كاملة التصنيع، ومن ناحية أخرى فإن توافر رأس المال يمكن أن يدعم التخصص وتقييم العمل إلى مدى أكبر بكثير من زيادة قوة العمل نفسها،ولعل رأس المال المادي يشكل العنصر الرئيسي في إدخال التقدم التكنولوجي في النظام الإنتاجي بمعنى أن كل سلعة رأسمالية هي تجسيد التكنولوجيا أو منظومة من التكنولوجيات التي تشكل قدرتها على إنتاج سلعا معينة أو مجموعة متنوعة من السلع،يساهم رأس المال المادي في نمو القطاع الزراعي والقطاع الصناعي مما يقود إلى زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والأكثر أهمية هو دور رأس المال المادي في زيادة تراكم أو مخزون رأس المال نفسه.

1-4التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع و الخدمات والتكنولوجيا ليست مثل عناصر الإنتاج فالتكنولوجيا تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في السلع الرأسمالية وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة...الخ

إن أي أسلوب تكنولوجي تستعمل فيه عناصر الإنتاج بوصفها توليفة إذا تحسنت فإنها سوف تجعل الإنتاج أكثر كفاءة والكفاءة هنا قد تأخذ شكل تحسن في المنتوج الذي هو أفضل نوعية،كما أن التقدم التكنولوجي يقلل تكاليف الإنتاج ومن ناحية أخرى فإن التقدم التكنولوجي يخفف القيود الذاتية المتأتية من الندرة التي يواجهها الإنسان.[1]

1-5تكنولوجيا المعلومات والتنمية

إن استلام وتطبيق المعلومات يعد من الخصائص المركزية في اكتساب وتعميم المعرفة التي تخلق بدورها معلومات تعكس اعتقادا عالميا قويا في مؤهلها التحويلي أن تكنولوجيا عامة قد نشأت حول معلومات أنفق عليها الملايين من الدولارات كل سنة، وفي تقرير للبنك الدولي سنة 1999 يقول فيه البنك الدولي أن هذه التكنولوجيا الجديدة سهلت الكثير من حيث اكتساب و امتصاص المعرفة مزودة بذلك الدول النامية بفرص لها لم يسبق لها مثيل لتعزيز الأنظمة التعليمية وتحسين وضع أو بناء السياسات وتنفيذها وتوسيع الفرص للأعمال والفقراء، فالحكومات والمتبرعون أو المانحون ومنظمات التنمية مندفعون لتحقيق وإدراك المنافع التي تعد بها المنفذ على الشبكة في المحاربة ضد الفقر هناك فرص لتطبيق التكنولوجيا

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية** ،مرجع سبق ذكره ، ص55-61.

الجديدة في معلومات حول الصحة ومعلومات تعليمية وزراعية، وتعرف تكنولوجيا المعلومات بوصفها إلكترونية للحصول على المعلومات وإعدادها واختزانها وتوصيلها،إن تكنولوجيا المعلومات هي تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتأسس على معلومات رقمية وهي ليست التكنولوجيا التي تتعامل مع المعلومات التكنولوجية.

1-6العناصر المؤسسية والاجتماعية

إلى جانب المدخلات التكنولوجية فإن عناصر مؤسسية واجتماعية ملائمة تساهم كثيرا في التنمية وعلى نحو واسع فإن هذه العناصر تخص تنظيم عملية التنمية ورعاية المشاعر والعواطف والحوافز المتعلقة بالنمو وهذه العناصر لا تشبه عناصر الإنتاج مثل الأرض والعمل ورأس المال التي يمكن أن يحل أي عنصر من هاته العناصر محل العنصر الآخر بدلا من ذلك فإن العناصر المؤسسية والاجتماعية هي عناصر مكملة للأخرى.

ومن ناحية أخرى فإنها يجب أن تكون بكمية صحيحة ونوعية صحيحة لضمان استغلال ملائم أو مناسب للمدخلات التكنولوجية وتوفير مناخ مفضل للتنمية حتى تبدأ التنمية وتستدام فإن العنصر التنظيمي يكون ذا أهمية كبيرة جدا وفي الحقيقة فإن الاهتمام الأولي في وضع بقية العناصر مع بعضها للإنتاج الكفء.[1]

2-مقاييس التنمية الاقتصادية

تتباين مقاييس التنمية الاقتصادية تبعا لتباين مفاهيم التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد خطوة أساسية لتحديد المقياس الملائم ومع هذا فإن وضع مقاييس للتنمية الاقتصادية،قد يواجه جملة من الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:

أ-نظرا لكثرة المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في التنمية،يتوجب الإلمام بها لبناء مقاييس مركبة جامعة للتنمية.

ب-غالبا ما تتواجد متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها كالتطور الحضاري والمؤسسي والعدالة الاجتماعية والتغيير الهيكلي.

ج-لبناء مقياس التنمية الاقتصادية فإن ذلك يتطلب قياس كل متغير لوحده ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لمدى أهميتها داخل مفهوم التنمية الاقتصادية الذي تم الاتفاق عليه وبشكل عام فإنه يوجد مجموعة من مقاييس التنمية الاقتصادية المتعارف عليها وهي كالتالي:

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية** مرجع سبق ذكره،ص ص62-66.

2-1مقياس نوعية الحياة المادية

إذا أخذنا بالاتجاه الذي أخذ به مجلس التنمية لما وراء البحار وهو الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة وهو عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي:

-توقع العمر عند الميلاد.

-معدل وفيات الأطفال

- نسبة الأمية

حيث أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقياسيه تبدأ من الصفر وحتى المائة وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس وهذا المقياس أو المعيار إن جمع بين جملة من المعايير السابقة التي كانت بشكلها المفرط أنه لم يسلم من بعض الملاحظات المأخوذة عليه وهي بشكل عام تتلخص في أنه:

-يعتمد على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة مهملا البعض الآخر.

-اهتم المعيار بالنتائج و لم يتعرض لجهود تحصيل هذه النتائج.

-اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية، كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.

2-2دليل التنمية البشرية:

لتصحيح مساوئ المعيار السابق نتج معيار ثاني مركب تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 أطلق عليه اسم دليل التنمية البشرية أو معيار التقدم البشري حيث يتكون من ثلاثة متغيرات وهي:[1]

-توقع الحياة عند الميلاد(أو متوسط عمر الفرد).

-معيار تحصيل العلمي المكون بدوره من جزأين:معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

-متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

ولابد من القول أن دليل التنمية البشرية يمتلك أهمية تطبيقية لأنه يوفر للحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وللأفراد فرصة تخصيص الموارد المختلفة بالاتجاهات التي تضمن الارتفاع بمستوى التنمية البشرية كما يوفر للمجتمع الدولي(دول ومنظمات دولية) إمكانية ترتيب أوضاع الدول طبقا لمستوى التنمية البشرية في كل منها،وذلك لتحديد الدول الأكثر حاجة للعون الدولي في مختلف أشكاله.

[1] اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية نظريات – نماذج – استراتيجيات** ،مرجع سبق ذكره،ص ص 253-254

وأخيرا فإن احتساب مؤشرات هذا الدليل يتطلب توفير إحصاءات شاملة ودقيقة وموثوق بها خلال مدة زمنية معينة وذلك لتعزيز ودعم الجهود التخطيطية وإسنادها.

2-3 مقياس كوسوف

يميز فلاديمير كوسوف بين مؤشرين، يختص الأول بمقياس "النمو" معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي ويختص الثاني بقياس التنمية معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية. ويمكن قياس "درجة التنمية" انطلاقا من هذا المفهوم عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي، هذا المقياس وإن كان مهما من الناحية العملية إلا أنه يعاني عند بنائه من مشكلة تحديد القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع والتي تضمن له تطورا مستمرا على المدى الطويل.

المطلب الثالث:أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية

1-أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة الأفراد وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، وسنوضح فيما يلي إلى طرح الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وهي كالآتي:

1-1زيادة الدخل القومي

تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أفرادها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل للقضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي والدخل الفردي أي زيادة في الدخل القومي الحقيقي لا النقدي،أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وليس هناك شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان وإنما تحكمها عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والغنية فمثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي، كلما توفرت أموال أكثر وكفاءات أحسن كلما سمح بتحقيق نسبة زيادة في الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

1-2رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا،ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة مالم يرتفع مستوى معيشة الأفراد بدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التغيير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وكذلك حل نظام توزيع الدخل لو كان مختلا في هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي وهي عادة لا تكون إلا قلة من الناس.[1]

وبالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض وبما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فإنه كلما كان المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة وتحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى.

فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا وذلك للتحكم في معدل المواليد والهبوط به إلى مستوى ملائم ومن ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

1-3تقليل التفاوت في الدخول وفي الثروات

هذا الهدف في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أن معظم الدول المتخلفة نجد أنها بالرغم من انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي،وهذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى فئتين: فئة من الغنى المفرط وفئة من الفقر المدقع إضافة إلى أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف

[1] كامل بكرى،**التنمية الاقتصادية**،الدار الجامعية،بيروت،لبنان، الطبعة الأولى، 1988،ص ص،70-72.

قدرة الجهاز الإنتاجي،وزيادة تعطل العمال ذلك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع والخدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال، لذلك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

1-4 تعديل التركيب النسبي

هناك أهداف أخرى أساسية للتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي ونعني بذلك عدم قدرة البلاد على الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي،سواءا كانت تعتمد على الزراعة فقط أو البحث في تنشيط ودعم قطاع الصناعة لذا يجب أن تقترن التنمية الاقتصادية ببناء الأساس المادي للتقدم والمتمثل في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي وذلك ببناء الصناعات الثقيلة التي تمد الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج، فالاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد، إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر والتي تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة، كما تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجيتهم الأساسية ويتضمن هذا الهدف مجموعة من النتائج كالآتي:[1]

-ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.

-ضرورة التحكم في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا العلاقات المدينة بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز.

-توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار الذي يشجع على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2-أهمية التنمية الاقتصادية

تتجلى أهمية التنمية الاقتصادية في العنصرين التاليين:

[1] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية** ،مرجع سبق ذكره،ص ص 72-73.

2-1التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

من أجل تقليص حدة الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة يجب على الدول النامية تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية للنهوض والتسيير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

أ-مجموعة العوامل الاقتصادية:تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي وهي تتمثل في:

-التبعية الاقتصادية للخارج

-سيادة نمط الإنتاج الواحد

-ضعف البنيان الصناعي والزراعي

-نقص رؤوس الأموال

-انتشار البطالة وخاصة البطالة المقنعة

-انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة

-سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي

-استمرارية أزمة المديونية الخارجية

-ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار

ب-مجموعة العوامل غير اقتصادية:تمس هذه العوامل الجانب غير اقتصادي وهي بدورها تتمثل في:

-الزيادة السكانية الهائلة

-انخفاض المستوى التعليمي

-ارتفاع نسبة الأمية

وعليه يجب على البلدان النامية العمل على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك بتبني رؤية وإستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

2-2التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته،فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل

الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا وكاملا.[1]

المبحث الثالث:أبعاد واستراتجيات التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أبعاد مختلفة تهدف من ورائها إلى تطوير اقتصاديات البلدان النامية كما أنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات التنموية لذلك سنوضح ذلك مع التطرق لمختلف متطلباتها.

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتمثل متطلبات التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة
- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة
- توفير الموارد البشرية المتخصصة
- وضع السياسات الاقتصادية
- توفير الأمن و الاستقرار
- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع

إن من أهم مراحل التنمية الاقتصادية هو التخطيط لذا سنقوم بشرح هذه المرحلة الخاصة بمتطلبات التنمية خاصة في البلدان النامية حيث نجد أن Tony Quick قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط،حيث يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية والحكومية ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطا عضويا بالتنمية المستقبلية الاقتصادية.

تضع خطة التنمية إستراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة،- تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الإستراتيجية وتحقيق الأهداف وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترداد به بشأن القرارات اليومية،كما تشمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي.

[1]-زيروني مصطفى،**النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر، 2000،ص 14.

ولضمان الأمثلية والاتساق تستخدم الخطة نموذجا للاقتصاد الكلي بقصد دعم الإسقاطات التي تتعلق بالآراء المستقبلية لاقتصاد الدولة ،تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة فقد تكون خمس سنوات مثلا، ويتم التعبير عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل ويمكن استخدام مدى زمني أطول.[1]

المطلب الثاني:أبعاد التنمية الاقتصادية

مما تقدم يتضح لنا أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة تتمثل فيما يلي:

1-البعد المادي الاقتصادي للتنمية

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة فالمفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل،أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية.

2- البعد السياسي

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية وحلت التنمية محل الاستقلال لأن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستثمارية المباشرة فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا،إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

3-البعد الاجتماعي

لاشك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران المرادفة بين التنمية والتحديث عرف التحديث على أنه التحول في الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوربا الغربية،كما عرفت التنمية على أنها تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة التحضر والخدمات الاجتماعية وإعادة تأهيل المهارات بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

4-البعد الدولي للتنمية

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وفادت إلى تبني التعاون مع المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولهذا فقد أطلقت

[1] فارس رشيد،، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره،ص ص 68-69.

الأمم المتحدة في سنة 1961 تسمية عقد التنمية الأول الذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 7%كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة الأوتوكاد أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدلا سنويا للنمو بلغ 6 % إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق الأهداف الإنسانية.[1]

المطلب الثالث:استراتيجيات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من الاستراتيجيات والتي تعتبر جزئية وتتكامل مع بعضها البعض فمنها من يركز على تلبية الحاجات الأساسية ومنها من يركز على الاستثمار والتراكم الرأسمالي وهي كالآتي:

1-إستراتيجية النمو المتوازن

ارتبطت هذه الإستراتيجية باسم الاقتصادي "راكتار نوركس الذي تبنى الأفكار الرئيسية لرودان في إستراتيجية الدفعة القوية وحسب نوركس يرى أن اقتصاديات الدول النامية دخلت في حلقات مفرغة للتخلف وهذا ما سيؤدي إلى التأثير على توفير رأس المال خاصة كما يؤثر على الطلب عليه ويرجع سبب قلة الطلب على رؤوس الأموال إلى ضيق السوق وهذا ما سيؤدي إلى ضعف الحافز على الاستثمار ويرى نوركس أن الحل يكمن في توسيع هذا السوق، ففي الواقع لا تعتبر مساحة البلاد أو عدد سكانها من العوامل التي تحدد حجم السوق وإنما المستوى العام للإنتاج الاقتصادي ولكن المستوى الإنتاجي بدوره يتأثر بحجم رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية وعليه من الضروري رفع مستوى الإنتاجية عن طريق تكثيف رأس المال ولكن إذا كانت السوق ضيقة لا يوجد من يرغب في الاستثمار وفي هذه الحالة تصبح الحلقة المفرغة مغلقة، ويرى نوركس إن في مثل هذه الظروف ينبغي لكل استثمار أن يكون متزامنا مع عدد من الصناعات التي من شأنها أن تضمن الهدف الذي أقيمت من أجله وهو توسيع السوق وكسر الحلقة المفرغة للتخلف، والزيادة في الإنتاج التي تتعلق بمنتج واحد لا تضمن الطلب عليها،بينما نجد أن الزيادة في الإنتاج على نطاق واسع فحسب اختيار منتجات الاستهلاك الملائمة لنماذج الاستهلاك التي تؤدي إلى خلق الطلب على المنتجات.[2]

وخلاصة القول أن هذه الإستراتيجية تدعو الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برامج استثمارية ضخمة وفي مختلف المناطق وتوجه هذه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية التي تدعم بعضها البعض

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** ،مرجع سبق ذكره،ص 133.

[2] -عويسات جمال،ترجمة الصديق سعدي،**التنمية الصناعية في الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982،ص 06.

بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية[1]

2-إستراتيجية النمو الغير متوازن

يعتبر هارشمان هو صاحب هذه النظرية أو الإستراتيجية ، تتمثل إستراتيجية النمو غير متوازن في تشجيع تنمية القطاعات الرئيسية التي من شأنها أن تنمي القطاعات الأخرى وتساهم في توسيعها، ووفق هذا الطرح فإن الاستثمارات تصبح مصنفة إلى فئتين:

-الاستثمارات الرئيسية التي توفر الوفرات الخارجية

-الاستثمارات التشجيعية التي تستفيد من فائدة صافية من الوفرات الخارجية

ويجب على الاقتصاد الذي يتبنى نمو غير متوازن أن يركز استثماراته في القطاعات ذات التنمية السريعة حيث تكون اقتصاديات الوحدات هامة والدوافع متوفرة على أحسن وجه وحسب هارشمان تعتمد هذه النظرية على مبدأ الاستثمار والعلاقة بين القطاعات وهذا ما يحدد التكامل الحقيقي على المستوى الوطني. كما يرى هارشمان أيضا أن هناك صناعات تابعة أو لاحقة يكون وجودها مرتبطا ومقتصرا على وجود الصناعة الرئيسية ولهذه الصناعات مزايا كبرى إذ توجد على مقربة من الصناعات الرئيسية وهي تستخدم في مدخلاتها منتجا أو منتجات ثانوية ثم الحصول عليها من الصناعات الرئيسية، ويتبين لنا من هذه الإستراتيجية أنه وإلى جانب حجم الاستثمارات هناك عنصران هامان هما:البنية ونظام ترتيب الانجاز فهي إذن قائمة على هذه الأسباب الهامة التي تعد بمثابة الأساس بالنسبة للتنمية العامة لأي اقتصاد كما تبين أيضا الدور الأساسي الذي تؤديه العلاقات بين مختلف القطاعات في مجال ميكانيزم التنمية، ويرى هارشمان ضرورة توفر حد أدنى من المنشآت الأساسية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، من أجل أن تلعب هذه الميكانيزمات الدور المنوط بها.ولكن هذه الإستراتيجية في الواقع لا يمكن اعتبارها مشروعا للانطلاق الحقيقي في مجال الاقتصاد فهي تطبق فقط في البلدان التي شرعت في حينها في خوض معركة التنمية كما يمكن استخدامها في المرحلة الثانية وهذا بعد إنشاء قدر أدنى من المرافق الأساسية الضرورية وبعد إقامة المجموعة الأولى من الصناعات أما عن التكامل المتوقع فيعتمد على العوامل المحلية مثل:الموارد الطبيعية، رأس المال،اليد العاملة،السوق فبدون هذه العوامل لا يمكن لهذه الإستراتيجية أن تطبق.[2]

[1]-بوختالة سمير، **دور أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره،ص 27.

[2]بوختالة سمير، **دور أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 28-30.

3-استراتيجيات أخرى

3-1نظرية أقطاب النمو

إن هذه الإستراتيجية تجمع اتجاهين متكاملين فهي مرتبطة بالنمو غير متوازن عن طريق الدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي تشمل عدة عناصر أخرى إذا أخذنا بعين الاعتبار الموقع الجغرافي وما يقدمه من تسهيلات الإقامة، هذه الأقطاب وبصفة عامة يدور مفهوم هذه النظرية في بناء أقطاب النمو حول نشاط صناعي هام، وينطوي هذا القطب في أغلب الأحيان على صناعة أساسية تتسم بالحركة والنشاط لمختلف الأنشطة المتكاملة.

وكما يقدم رائد هذه الإستراتيجية الاقتصادي"بيرو"أن تجمع هذه النظرية بين نظرية السيطرة ونظرية الاقتصاد المكافئ فالعنصر الأول تتجلى في أن للقطب أثر السيطرة على جميع الأنشطة التابعة للمنطقة التي يبنى فيها.

أما العنصر الثاني فإن المجال الاقتصادي يحدد وفقا لشبكة علاقات التبادل وتوزيع الدخل بين العناصر المتواجدة في منطقة جغرافية معينة.

إن أقطاب النمو لا تسبب في خلل التوازن الاجتماعي والاقتصادي وهي تساهم في تحسين مستوى المعيشة لدى السكان عبر توزيع الدخل،كما تقضي محاور أقطاب التنمية على التوازن البنيوي وتزيل العراقيل التي تجعل الاقتصاد في حالة ركود شبه تام.[1]

3-2 نظرية الصناعات المصنعة

تهدف كل السياسات التنموية إلى إدخال تغيرات بنيوية، وعليه فإن عملية التصنيع ليست مجردة إقامة مصانع أو عملية اختيار بين الصناعات الثقيلة و الخفيفة بل القضية هي معرفة القطاع الصناعي الذي من شأنه أن ينهض بجهود عملية التنمية الشاملة، ففي الإطار تندرج نظرية الصناعات المصنعة التي جاء بها الاقتصادي"دي برنس"وحسب هذا المنظر فإن عملية التصنيع هي بمثابة تحويل المجتمع برمته عن طريق نظام منسق من الصناعات، تتمثل الوظيفة الرئيسية للصناعات المصنعة في توفير وملئ القالب الصناعي والوظائف الإنتاجية عن طريق وضع كل الوسائل الضرورية الجديدة تحت تصرف الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ويوفر الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية للنظام.[2]

[1] بن علو حيزية، **الاستثمار في قطاع السياحة ودوره في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر**،مرجع سبق ذكره،ص17.

[2] -بوختالة سمير، **دور أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره،ص ص 30-31.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة المدى من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد،فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط الفرد الحقيقي سيرتفع وبالتالي إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء والذي يعتبر من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية والسياسية،الثقافية...الخ.

وتحقيق هذه الأهداف يستلزم تطوير هيكل الاقتصاد القومي وتغيير البنيان الاقتصادي للمجتمع نظرا لما تصادفه من معيقات اقتصادية وأخرى اجتماعية ولهذا اتبعت البلدان النامية توجيهات متباينة لتحقيق التنمية الاقتصادية لا تعني كيف تغذي الضعفاء وإنما تعني كيف تجعلهم أقوياء.

تمهيد:

إن دراسة التنمية الاقتصادية واقتصاديات الدول النامية قد كشفت عن وجود ضغوطات كبيرة تواجهها هاته الدول وذلك من أجل النهوض باقتصادياتها نحو التقدم وتنميتها لذا انتهجت عدة تجارب تنموية كانت قد تبنتها الدول الغربية لكنها لم تحقق التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها، والملفت للانتباه هو إن هناك إجحاف في حق الدول النامية نظرا لان معظم الدراسات تنصب أساسا حول الدول المتقدمة بالإضافة إلى وجود مجموعة من الخصائص و العوامل المشتركة لظاهرة التخلف التي تعاني منها الدول النامية نتيجة لكل هذه العوامل أصبح مطمح و غاية شعوب الدول النامية هو بناء صرح واسع للتنمية ومن ثم حتمية تحقيقها ضرورة مؤكدة.

المبحث الأول:ماهية البلدان النامية

المطلب الأول:مفهوم البلدان النامية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد إحساس مختلف شعوب المعمورة و حكوماتها بانقسام العالم إلى مجموعتين من الدول فهناك من سلك الطريق الرأسمالي وهي الدول المتقدمة الغنية التي تضم اقل من خمس سكان العالم ،و الدول المتخلفة الفقيرة والتي سلكت الطريق الاشتراكي التي تضم نحو ثلثي سكان العالم ويقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي و تتوسط هاتين الطائفتين مجموعة من الدول المتوسطة الدخل التي تضم اقل من سبع سكان العالم.[1]

فالمجموعة الأولى تضم شمال أمريكا و معظم دول أوروبا الغربية و اليابان و استراليا أي الجزء الشمالي من الكرة الأرضية ويطلق عليها اسم الدول المتطورة صناعيا و المتقدمة اقتصاديا ،نظرا لتقدم الأساليب الفنية و التكنولوجية المتقدمة و الارتفاع النسبي في مستويات المعيشة التي حققتها هذه المجموعة.

و تضم المجموعة الثانية و الثالثة (والتي يطلق عليها اسم الدول المتخلفة أو النامية أو السائرة في طريق النمو)أغلبية دول أسيا و أمريكا اللاتينية حيث تتصف معظم اقتصاديات هذه الدول بتخلف الأساليب الفنية و التكنولوجية التي تستخدمها ،كما تتسم بانخفاض في مستوى المعيشة التي توصلت إليها هذه الدول مقارنة بدول المجموعة الأولى،[2] وانتشار الفقر المزمن وعدم القدرة على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانها و تخلف طرق الإنتاج و التنظيم الاجتماعي و ضعف الأداء الاقتصادي و غيرها وهذا ما يعرف بالتخلف الاقتصادي الذي قام بتعريفه ايف لا كوست بأنه "مجموعة الظواهر المعقدة و المتبادلة و التي تبرز في عدم التكافؤ الحاد للثروة و الفقر في الركود ،التخلف النسبي لبعض الدول التي لها قدرة إنتاجية كامنة تنمو حسب إمكانياتها الحقيقية لتبعيتها الثقافية و السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.[3]

ومن أهم خصائصه نذكر مايلي:[4]

- ضعف الدخل الوطني
- ضعف القطاع الصناعي
- ضعف استهلاك الطاقة

---

[1]- محمد زكي الشافعي،**التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية،القاهرة،الطبعة الأولى ،1986،ص03.

[2] -كميل،حبيب،حازم،**دراسات في الإنماء والتطوير**،المؤسسة الحديثة للكتاب ،طرابلس،لبنان،الطبعة الثانية،1997،ص07.

[3] -عبد المولى محمود،**العالم الثالث ونمو التخلف نظريات،وقائع،أفاق**،الدار العربية،ليبيا،الطبعة الأولى،1982،ص26.

[4] -حميدية زهران،التنمية الاقتصادية والاصطلاح الاقتصادي في مصر،مكتبة عين شمس،1995،ص32.

-التبعية الاقتصادية

-اتساع سطحي لقطاع الخدمات

-عدم التكامل الاقتصادي

-وجود بطالة مقنعة

-ارتفاع معدلات الولادات

-سوء التغذية الصحية...الخ

وقد أطلق على هذه البلدان تسميات عديدة نذكر منها:

البلدان المتأخرة:

هي الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني أو الاقتصادي ،أو هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها.إلا أن هذا التعريف تنقصه الدقة ولا يوضح الأبعاد الحقيقية لمشكلة تخلف هذه البلدان .[1]

الدول المتخلفة:

هي تسمية غريبة تعبر عن الإيديولوجية الرأسمالية التي تتناسب مع نهاية الاستعمار حيث لجأت الدول الاستعمارية إلى الطرق الملتوية حيث تبقي وجودها السياسي عن طريق المساعدات المالية وتضمن تبعية البلدان المستقلة لها ،نظرا لما احتواه الاصطلاح من أخطاء لم يستعمله الكثير من كتاب العالم الثالث حتى الكتاب الغربيين من بينهم الماركسي شارل بلتها يم الذي وصفه بأنه اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبية.[2]

بلدان العالم الثالث:

يقصد بها تلك البلدان التي ظهرت بعد مؤتمر باندونغ للسلام سنة1955 كعالم جديد يختلف عن العالم الرأسمالي والاشتراكي ،استخدم هذا المفهوم سياسيا.[3] ففي أوائل السبعينات أضاف له البنك الدولي المفهوم الاقتصادي حين قسم بلدان العالم الثالث إلى قسمين بلدان ذات دخل فردي منخفض وأخرى ذات دخل فردي متوسط .

---

[1] -عمرو محيي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النضة العربية،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى ، بدون سنة نشر ،ص ص29-30.

[2] -عبد المولى محمود ؛ ، مرجع سبق ذكره ، ص42.

[3] -صلاح الدين نامق،**التضخم السكاني في العالم الثالث الأبعادوالنتائج و أوجه العلاج**،مجلة مصر العربية،الطبعة الأولى،1984،ص27.

البلدان السائرة في طريق النمو:

في بادئ الأمر كان يطلق عليها تعبير"البلدان النامية"الذي يعني أن هذه البلدان تخلصت من خصائص ورواسب التخلف وأصبحت نامية وقد تم اعتماده من طرف الأمم المتحدة منذ الخمسينات ،انتقد هذا المصطلح خاصة من حيث معناه اللغوي الظاهري لان البلدان النامية هي تلك التي قطعت شوطا كبيرا من النمو أي أصبحت متقدمة فالمصطلح مدلول ينسب للتقدم أكثر منه للبدء في عملية التنمية حيث لا يمكن الاعتماد عليه للتمييز بين البلدان النامية والبلدان التي هي في طريقها إلى تحقيق التنمية ،إلا أن هذا المصطلح لا يعبر بمضمونه على خصائص بلدان العالم الثالث التي تعيش في مستويات تختلف عن تلك التي في البلدان المتقدمة الأمر الذي أدى إلى اعتماد لفظ البلدان السائرة في طريق النمو باعتباره أكثر منطقي وتعبيرا عن صفات هذه البلدان كما انه لا يجرح شعور شعوبها.[1]

كما أن تعبير الدول النامية ليس سوى اصطلاح يهدف إلى مراعاة مشاعر هذه الدول التي تبذل جهودا للنمو حتى لا تصاب بالإحباط وتستسلم لما هو قائم ومن ثم فهو تعبير إنساني أخلاقي أكثر من كونه مسمى اقتصادي يعبر عن حقيقة وصف هذه الدول بالتخلف ما قد يبعث إلى الاعتقاد بوجود حالة من التسليم من جانب شعوب هذه الدول وحكوماتها لاستمرار تدني المعيشة للإفراد وهذا ما شهده العقدان الأخيران من القرن العشرين من تغير الاصطلاح الذي يطلق على هذه الدول مرة بعد الأخرى ضمن اصطلاح الدول المتخلفة ثم اصطلاح الدول الأقل نموا وأخيرا اصطلاح الدول النامية .[2]

بالإضافة إلى ما سبق إن أهم ما يميز البلدان النامية الفقر ،الجوع لكن يبقى ذلك نسبيا حيث يتباين بعضها عن الأخر بفعل عوامل كثيرة جعلت منها ذات مستوى معيشي مرتفع وأخرى تعاني الجوع والفقر وهناك من تقع في مركز وسط بين المتقدمة والنامية إضافة إلى بلدان متضررة جغرافيا وأخرى أوفر حظا طبيعيا لذا سنحاول تبيان نقاط الاختلاف بين البلدان النامية التي أتاحت للبعض فرص التكيف بصورة أكثر فعالية من غيرها ،وهذه النقاط هي كالآتي.

1-من حيث العامل الطبيعي:

ينشئ العامل الطبيعي اختلافات كبيرة فيما بين البلدان من حيث المساحة ، الثروات الطبيعية ،المناخ وكذلك الإطلالة على البحر فيجعل بعض البلدان أكثر حظا من الأخرى ويدفع البعض الأخر إلى

---

[1] -علي وهب،**خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، ،دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى ،1996،ص83.

[2] -عبد الله الصعيدي ، **تطور النظم الاقتصادية مع إشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،الطبعة الأولى،1992 ،ص182.

مواجهة العوائق الموجودة بدلا من المضي في عملية التنمية.

1-1-من حيث المناخ:

تعتبر البلدان النامية أقطارا مدارية حيث تقع بين مدار الجدي على بعد 1600ميل تقريبا جنوب خط الاستواء ومدار السرطان الذي يقع على نفس المسافة شمالا ،يتصف هذا المناخ على العموم بحرارته المرتفعة ، وتتوزع هذه البلدان على ثلاثة أنواع:[1]

1-1-1-المناطق الرطبة:

هي الواقعة ضمن نطاق 1000ميل من خط الاستواء تتميز بالسقوط الدائم للأمطار.

1-1-2-المناطق شبه الرطبة:

هي الواقعة على أطراف المناطق الرطبة في نطاق عرضه 500ميل ،تتساقط فيها الأمطار في موسم سنوي واحد فقط.

1-1-3-المناطق المدارية الجافة:

تقع وراء مدار الجدي ومدار السرطان خارج 1000ميل من خط الاستواء ،أكثر أراضيها صحراوية قاحلة (صحراء أريزونا،الصحراء الإفريقية...الخ)

1-1-4-المناطق الواقعة خارج المناطق المدارية:

تعتبر استثناءا على موقع المناخ المداري للبلدان النامية تنتمي لها كل من الاروغواي ،الأرجنتين والشيلي وقسم كبير من الصين وكوريا.

نلاحظ من خلال ماسبق أن المناطق المدارية الجافة هي الأكثر تضررا بالمقارنة مع المناطق الأخرى،لأن المناطق الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية لا تسقط بها الأمطار بتاتا وبذلك تكون عرضة للأمراض الطفيلية،الحشرات و انتشار الأوبئة بالإضافة إلى هشاشة النظم الايكولوجية (التصحر،الجفاف، تدهور كميات المياه ونوعيتها) زد على ذلك تصاعد وتيرة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي.[2]

كما أن المناطق الأسيوية الواقعة في الأعالي الجبلية تعاني من إزالة الأحجار وانجراف التربة وتعرضها الدائم للأعاصير والفيضانات.

[1] -أفريت هاجن،**اقتصاديات التنمية**،مركز الكتاب الأردني،الطبعة الأولى،1988،ص82.

[2] -تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حول البلدان الأقل نموا،1990،ص132.

-إن للعامل المناخي والايكولوجي علاقة وطيدة بعملية النمو الاقتصادي فبدلا من توجه هذه البلدان إلى الزيادة في نموها ،تبقى تثابر من أجل التغلب على هذه العوائق فاقدة جهدا كبيرا من حيث الوسائل والموارد اللازمة وتبعا لذلك يتأثر النمو الاقتصادي للبلد ككل.

1-2 من حيث الجغرافيا:

تتوزع البلدان النامية على القارات الثلاثة:إفريقيا ،أسيا،أمريكا اللاتينية تختلف هذه البلدان جغرافيا من حيث الإطلالة على البحر (البلدان الساحلية وغير الساحلية)والجيولوجيا(البلدان الجزيرية والأرخبيلية) أي بلدان ساعفها الحظ جغرافيا دون البعض الأخر.

1-2-1 من حيث الإطلالة على البحر:

إن اليابسة لا تمثل الا5/2من مساحة الكرة الأرضية والباقي عبارة عن محيطات وبحار،لكن قد لا تصل هذه المياه إلى كل البلدان ويمكن إن تحيط بكل الجوانب ،من خلال ذلك تم تقسيمها إلى بلدان جزيرية بلدان ساحلية وأخرى غير ساحلية حيث أدرجت في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982 عند وضع الحقوق والالتزامات المتعلقة بالاستفادة من ثروات المناطق البحرية وعرفتها كالتالي:

البلدان الساحلية: هي التي تتمتع بحقوق واسعة سواء في المناطق السيادية أو خارجها تمكنها من استغلال الثروات الطبيعية.

البلدان غير الساحلية: لا تتمتع بكل هذه الحقوق وإنما يقتصر الأمر على بعض التزامات البلدان الساحلية تجاه الغير أو استعمال حقوقها على مناطق التراث المشترك للإنسانية غير المتاحة إلا للبلدان ذات التطور التكنولوجي الهائل الذي يمكنها من الوصول إلى أعالي البحار وقاع المحيطات و تبقى البلدان الضعيفة في انتظار الحقوق الممنوحة من البلدان الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة[1].

و تبين المادة 69من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حول استغلال الموارد الحية من طرف البلدان غير الساحلية التي تنص :"يكون للبلدان غير الساحلية الحق في المشاركة على أساس منصف في استغلال جزء مناسب من فائض الموارد الحية للمناطق الاقتصادية الخالصة...

إن إمكانية الاستغلال تقتصر على جزء مناسب من فائض الموارد الحية دون الموارد غير الحية (المعادن) حيث يتم تنظيم هذا الحق عن طريق الاتفاقيات الثنائية وان اعتبر حقا ثابتا فانه تتوقف ممارسته على الموافقة المسبقة للبلد الساحلي مع منحه إمكانية الرقابة الفعالة على استغلال الثروة السمكية في المنطقة.

[1] -المادة 1/57 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982.

– أما البلدان النامية تختلف من حيث محاذاتها للبحر حيث تستفيد البلدان الساحلية من الموارد الحية وغير الحية(حسب اتفاقية قانون البحار1982) في حين لا تستفيد البلدان غير ساحلية من أهمية البحر خاصة في مجال النقل و المواصلات التي تزيد من قدرة البلدان على ممارسة التجارة الدولية،ويبلغ عددها 20بلد ذات أوضاع اقتصادية سيئة منها(جمهورية مالي،ملاوي،النيجر،أوغندا ،بوتان ،بوتسوانا).

1-2-2 من حيث التركيبة الجيولوجية:

تختلف البلدان النامية من حيث جيولوجياتها فتوجد:بلدان جزيرية وأخرى أرخبيلية جاء تعريفها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار1982،حسب المادة 46 من الاتفاقية "الدول الأرخبيلية تلك التي تتكون كليا من أرخبيل واحدا أو أكثر وقد تضم جزرا أخرى ويعني الأرخبيل مجموعة من الجزر و المياه الواصلة بينهما والمعالم الطبيعية الأخرى التي يكون الترابط فيما بينها وثيقا إلى حد تشكل معها هذه الجزر والمياه والمعالم الطبيعية الأخرى كيانا جغرافيا،اقتصاديا ،سياسيا قائما بذاته أو التي اعتبرت كذلك تاريخيا"

-عرفت الجزيرة بواسطة المادة1/121 من نفس الاتفاقية كالأتي:هي رقعة من الأرض متكونة طبيعيا ومحاطة بالماء وتعلو عليه في حالة المد"، فمن بين البلدان الجزيرية نذكر :الرأس الأخضر،سامو ،جزر القمر...الخ تتميز هذه البلدان بصغر الحجم من حيث الأراضي وتباعدها في حالة الأرخبيل،وحتى تتمكن من الوصول إلى الأسواق العالمية لا بد لها من وضع روابط النقل الداخلي و الخارجي ،وتستنزف بذلك موارد كبيرة لمواجهة هذه الصعوبات بدلا من العمل على تنمية اقتصادياتها.[1]

1-2-3 من حيث الموارد الطبيعية:

تختلف البلدان النامية في ثروتها الطبيعية سواء كانت الطاقوية أو المعدنية ،إذ تتفاوت فيه حالة الطاقة تفاوتا بارزا ، وحسب دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة ل96 بلد نامي تم تقسيمها إلى:[2]

ا-المجموعة الأولى:

وهي البلدان الطاقوية وعددها 31 بلد بما فيها البلدان المنتجة للنفط، تمتلك هذه المجموعة من الناحية الفعلية جميع احتياطات البلدان النامية من النفط التي تقدر ب90% من احتياطات غاز وأكثر من 50%من احتياطات فحم.

[1] – محمد بجاوي،**من اجل نظام اقتصادي دولي جديد**،باريس،الطبعة الأولى،1981،ص221.

[2] –جاك لوب،ترجمة أحمد بلبع،**العالم وتحديات البقاء**،مطابع الكويت،1986،ص143.

ب–المجموعة الثانية:

وهي البلدان التي تستورد 25 %الى75% من استهلاكها ،تتمثل في ثمانية بلدان فقط ،تتمتع على وجه العموم بتوفر الموارد الطبيعية.

ج–المجموعة الثالثة:

تشمل 57بلدا،تستورد أكثر من 75% من استهلاكها فهي تعاني من قلة الموارد الطبيعية باستثناء القدرة الكهربائية،إضافة إلى المجوعات السابقة توجد البلدان ذات الأساس المعدني حيث تختص في استخراج و تصدير المعادن التي تشكل جزءا هاما من اقتصادياتها تتمثل في كل من:[1] بوليفيا ،التشيلي، بيرو،جمايكا في أمريكا اللاتينية آما في إفريقيا نجد كل من المغرب موريتانيا،غينيا،ليبيريا،النيجر،توغو،زمبيا،زمبابوي،في أسيا نجد دويلة وحيدة جديدة (بابوا غينيا الجديدة

2–من حيث طبيعة الحكم الاستعماري المطبق:

اختلفت طبيعة الحكم الاستعماري المطبق بسبب مواقف الدول الامبريالية واختلاف الشعوب المحكومة ذاتها حيث رأى كل من البريطانيين ضرورة تدريب الشعوب المستعمرة في حين باقي القوى الاستعمارية اعتبرتهم شعوبا تستوجب الحكم والاستفادة منهم لا غير.

ربط رينو لدز النمو الاقتصادي للبلدان النامية بمدى اهتمام الدول الاستعمارية بمستعمراتها والعمل على تطورها ،ويمكن تقسيم البلدان النامية بحسب خضوعها للاستعمار فنجد أن القسم الأعظم والأكثر سكانا منها إما مستعمرة للدول العظمي أو بلد تابع ومضطهد قوميا.إضافة إلى البلدان المستقلة سياسيا هي الأخرى كبلت بشباك التبعية الاقتصادية.

2–1–البلدان الخاضعة للاستعمار:

من بين البلدان الخاضعة للاستعمار نجد كل من المستعمرات البريطانية واليابانية التي استفادت في الجانب التعليمي والعمالة عن طريق التدريب ،حيث قامت بريطانيا بإنشاء المدارس والجامعات وبعث ذوي المواهب الأكاديمية المتفوقة إلى بريطانيا أما في جانب العمالة فقد قامت بتدريب الهنود ليصبحوا رجال إدارة في المستوى المنخفض والمتوسط رغم احتكار المناصب العليا من طرفهم أما في جانب إنشاء البنى التحتية قامت ببناء الموانئ ،السكك الحديدية ،شبكات الطاقة الكهربائية ...الخ وان كان الهدف هو إيصال المادة الخام والمواد الزراعية من مناطق إنتاجها إلى الموانئ ثم إلى المستعمرات حيث كان الاستثمار في البنى التحتية ضخما بهدف استغلاله لمدة غير محدودة وبمنح الاستقلال لهذه البلدان جعل هذه الأخيرة

[1] أفريت هاجن،**اقتصاديات التنمية**،مرجع سبق ذكره،ص66.

تستفيد من ذلك ومن أمثلة ذلك (التايوان،الكوريتين) كانتا مستعمرتان من طرف اليابان لمدة 50 سنة و40سنة على التوالي.

2-2البلدان الخاضعة للاستدمار:

هي تلك البلدان التي استعملت فيها سياسة الأرض المحروقة وتمثلت خاصة في المستعمرات الفرنسية البلجيكية و الهولندية، بدءا من التأثير النفسي على شعوبها حيث طمست حضارتهم من أجل إبقائهم في ظلمات الجهل مثل ما فعلته هولندا التي لم تكتف بعدم توفير أي تدريب متقدم للأهالي وإنما رفضت السماح لهم بالسفر لتلقي العلم خارج البلاد ،و لم تشجع التصنيع إلا بكميات قليلة في الهند أما الأرباح الناجمة عن البنى التحتية المنشأة كانت تعود للمستعمرين لا للمستعمرات ،نصل إلى إن الحكم الاستدماري أعاق النمو الاقتصادي بالبلدان النامية باستنزاف مدا خيل المستعمرة التي لو بقيت في بلادها لساهمت في تكوين رأس مال هام فيها.[1]

كما نلاحظ أن المستعمرات غير الغربية أحرزت تقدما فائق السرعة بالمقارنة مع المستعمرات الغربية ويظهر ذلك جليا في كل من كوريا الجنوبية ،تايوان،هونغ كونغ،سنغافورة،كانتا مستعمرتين غربيتين لكنهما لم تكونا إلا مركزين تجاريين لتوزيع السلع وتوفير الخدمات للتجار الغربيين.

2-3من حيث طرق الانفتاح على الغرب:

إن الاتصال بالغرب هو احد الفروق الأساسية حيث اتصلت البلدان النامية بطرق متفاوتة بحسب فرص الاتصال وتقبل الاتصال ذاته .[2]

2-3-1 بالنسبة لإفريقيا:

رغم قربها من أوروبا وقيام هذه الأخيرة بشراء العبيد منها وممارسة مختلف التجاريات في المدن الساحلية مع أحكام سيطرتها على المساحات المحاذية للسواحل ،فان إفريقيا جنوب الصحراء لم تتصل بها إلا في نهاية القرن التاسع عشر نظرا لامتناع الطرفين باعتبار الطرف الأخر همجي باستثناء منطقة جنوب إفريقيا أما في أوروبا لم تر في إفريقيا جنوب الصحراء منطقة جذابة لأحكام سيطرتها عليها.

[1]- صبحي محمد قنوص ،**أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**، ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،القاهرة،الطبعة الثانية،1999،ص141.

[2] - أفريت هاجن ،**اقتصاديات التنمية**،مرجع سبق ذكره،ص67-ص72.

2-3-2 بالنسبة لأمريكا اللاتينية :

تم الاستيطان الأوروبي في أمريكا اللاتينية منذ أكثر من خمس قرون ،حافظ ذلك على اتصالهم بموطنهم الأصلي وتقدمهم إلى مستويات دخل كبيرة .

2-3-3 بالنسبة لأسيا :

إن اتصالها بالغرب جد معقد ،فالعلاقة بين الدول الغربية والهند وإندونيسيا علاقة حكم استعماري أما الصين كانت في حالة عزلة وباقي البلدان كانت تحرز تقدما اقتصاديا بحسب عدم سيطرة الاستعمار الغربي عليها.

المطلب الثاني :تصنيف البلدان النامية

إن سهولة الفصل بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية لا نجدها عند وضع تصنيف داخل فئة البلدان النامية نظرا للمشاكل التي تطرحها هذه العملية بدءا من إشكالية خلق فئة واحدة أو عدة فئات داخل هذه المجموعة وصولا إلى إيجاد معيار ثابت يمكن الاعتماد عليه للتعرف على البلدان الأكثر فقرا منها ومن الأغنى لتحديد أكثر البلدان حاجة للامتيازات الممنوحة من طرف الدول و المنظمات الدولية لهذا واجهت عملية التصنيف صعوبات كثيرة واختلفت من منظمة إلى أخرى حسب تقنيات العمل من قبلها لذا سوف نعتمد على تصنيفين أساسيين: التصنيف الموضوع من طرف المنظمات الدولية للبلدان النامية والتصنيف الموضوع حسب الوضعيات الخاصة للبلدان النامية.

1-تصنيف البلدان النامية من طرف المنظمات الدولية:

عمدت الكثير من المنظمات الدولية إلى وضع تصنيفات فرعية داخل فئة البلدان النامية حسب درجة النمو ووفقا لمؤشرات معلومة،لكن اختلفت هذه التصنيفات من منظمة إلى أخرى حسب الأهداف المستعملة من قبلها و من بين التصنيفات التي سوف نتطرق إليها:

1-1 التصنيف الموضوع من طرف المنظمة العالمية للتجارة:

طرحت لأول مرة وبصفة رسمية فكرة التفريق بين البلدان النامية حسب درجة نموها من طرف المنظمة اثر تعديل المادة (18) من الاتفاقية سنة1955 حيث أصبح النص الجديد لا يطبق على كل البلدان النامية وإنما يقتصر على تلك التي لا يستطيع اقتصادها توفير سوى مستوى ضعيف و متدني من المعيشة للسكان وهي في المستوى الأول من نموها حيث طبقت الفقرة الأولى من هذه المادة على كل البلدان النامية لكن بقيت التفرقة النامية حسب القدرة على تحمل الالتزامات الموجودة في الاتفاقيات المبرمة لتفادي صعوبات تعريف الفئات المكونة لها ، ففي الجانب العملي يختلف تطبيق اتفاقيات المنظمة بحسب

مستوى التنمية لان هناك بلدان قادرة على الوفاء بالتزاماتها بسرعة وأخرى تقف عاجزة أمام ذلك،ويمكن القول على تصنيف المنظمة العالمية للتجارة أنه تصنيف عملي لكنه غير كامل.

لم تبين المنظمة التصنيف بالمفهوم الضيق إلا أن هناك تصنيف اتفاق تقوم به حيث كانت تخاطب من خلاله احد الفئات دون غيرها إذ أن هناك تفريق عام بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا ،هذه الأخيرة تم تحديدها في قائمة تضم 32 بلد عضوا في المنظمة خلال مؤتمر الوزراء بسنغافورة المتعلق بوسائل الإعلام المنعقد في ديسمبر1996 واستثناءا وضع الاتفاق المتعلق بالمساعدات قائمة وفقا للمعايير التي أخذت بها الأمم المتحدة لتحديد البلدان الأقل نموا في قائمة تضم 20دولة ،كما يتجلى التفريق بين البلدان النامية والأقل نموا من خلا ل تطبيق الاتفاقات المتعلقة بالمساعدات بسبب كثرة انعقادها لتشجيع منتجات البلدان الفقيرة.[1]

1-2 التصنيف الموضوع من طرف البنك العالمي:

وضع البنك العالمي تقسيما له طابع بياني يسمح بالمعرفة الجيدة للحالة الاقتصادية للبلدان وان كان المضمون القانوني فهو الوحيد الذي يجمع بين البلدان النامية ،فلقد قسم البنك العالمي البلدان النامية إلى ثلاث فئات هي:[2]

1-2-1 البلدان منخفضة الدخل:

اعتبر البنك العالمي البلدان منخفضة الدخل تلك التي يقل فيها الناتج الوطني الخام لكل فرد عن 400دولار ذلك سنة 1981 (حسب تقرير حول التنمية في العالم لسنة1983)ويقل عن 635 دولار لسنة 1991 ويبلغ عددها 55 دولة مع انتماء كل من جمهورية مصر العربية واليمن لهذه الفئة حيث أن أغلب بلدان هذه الفئة تنتمي إلى القارة الإفريقية وتضم كذلك كلا من الصين و الهند اللذين يمثلان ثلثي سكان مجموعة الاقتصاديات الأقل دخلا، أما أخر الإحصائيات التي قدمها البنك العالمي لسنة 2001 اعتبر البلدان لمنخفضة الدخل تلك التي يقل فيها الناتج الوطني الخام لكل فرد عن 745دولار ويبلغ عددها 66بلدا.

1-2-2 البلدان المتوسطة الدخل:

تدخل ضمن هذه الفئة البلدان المصدرة أو المستوردة للبترول وتنقسم إلى قسمين:

---

[1] -ماحنوس فاطمة ،"**مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الدولية**"،رسالة ماجيستير في الحقوق ،جامعة الجزائر ،2006/2005، ص ص 40-41.

[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،"**اتجاهات حديثة في التنمية**" طبع ونشر الإسكندرية،1999،ص34.

-مجموعة الدخل المتوسط الأدنى: حسب التقرير الصادر عن البنك العالمي لسنة1983 تحدد المجموعة من420 دولار(كينيا) إلى 1630 دولار(أروغواي) ،أما تقرير سنة1993 حدد هذه الفئة من 636 دولار إلى 2555 دولار.

-مجموعة الدخل المتوسط الأعلى: حددت من1700 دولار(جمهورية كوريا)إلى 5670دولار (ترنيدا توباكو) حسب تقرير التنمية حول العالم لسنة 1983 وتقرير سنة1993 حددها من 2555 دولار إلى 7910 دولار ،أما بالنسبة لتقرير البنك العالمي لسنة 2002 حدد بصفة عامة البلدان متوسطة الدخل تلك التي يتراوح دخلها الوطني الخام من 746 دولار إلى 9205 دولار سنة 2001 وتضم 86 بلدا من بينها الجزائر.

1-2-3 البلدان المصدرة للبترول ذات الدخل المرتفع:

نجد ضمنها كل من ليبيا 8450 دولار المملكة العربية السعودية 12600 دولار، الكويت 20900 دولار، الإمارات العربية 24660 دولار .

1-3 تصنيفات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية):

أصدرت الأمم المتحدة تقرير حول التنمية البشرية سنة1990 أولت فيه اهتماما للتنمية البشرية التي لها جانبان:جانب تكوين القدرات وجانب الاستفادة من هذه القدرات فيما يتعلق بالجانب الأول فالتنمية البشرية تعني تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة... أما الجانب الثاني يعني استخدام هذه القدرات في زيادة الإنتاج ،والمشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية فالإنسان هو محور عملية التنمية،واستخدمت الأمم المتحدة مؤشر التنمية البشرية كمعيار لتصنيف البلدان الى3 مجموعات:[1]

1-3-1 المجموعة الأولى:

هي البلدان ذات التنمية البشرية العالمية التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية فيها بين 1 % إلى 1.8 % وضمت هذه المجموعة 64 بلدا وفقا لتقرير الأمم المتحدة لسنة 1994 ،تقع جميع البلدان المتقدمة بها في مقدمتها كندا بمقياس 0.96 % بالإضافة إلى بعض البلدان النامية مثل الأرجنتين ،الأروغواي ،البحرين الإمارات، الكويت ،قطر، وفي الأخير ليبيا بمقياس 0.80% .

1-3-2 المجموعة الثانية:

هي البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية فيها بين 0.50 % إلى 0.79% وتحوي 66 بلدا من بينها مصر بمقياس 0.61% .

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،"**اتجاهات حديثة في التنمية**"، مرجع سبق ذكره ،ص 97.

1-3-3 المجموعة الثالثة:

هي البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة التي يقل فيها مؤشر التنمية البشرية عن 0.50 % ،تضم هذه المجموعة ما يقارب 45 بلدا آخرها سيراليون بمقياس 0.17 % .

1-4 تصنيف الجمعية اللاتنو أمريكية للتجارة الحرة:

ظهرت التفرقة بوضوح في اتفاقية مونتيفديو في 10 فيفري 1960 التي أقرت بإنشاء منطقة للتبادل الحر حيث تم اتفاق البلدان على الأخذ بعين الاعتبار الحالة الاقتصادية للبلدان الأقل نموا التي تستدعي إجراءات ملائمة لفائدتها فمنحت المادة 32 من الاتفاقية الحق في أخذ التدابير لفائدة طرف دون الأخر بالإضافة إلى ذلك أنشأت فيما بعد فئة تسمى البلدان ذات السوق الوطني المنكمش وأخذ بهذه التصنيفات في الاتفاقيات الأخرى للتعاون أو الاندماج الاقتصادي الجهوي بين بلدان أمريكا اللاتينية والكراييب.

2-تصنيف البلدان النامية حسب الوضعيات الخاصة:

من خلال هذا التصنيف اخذ بالمستوى التنموي للبلدان ببعض الحالات الخاصة وفقا للمعيار الجغرافي (البلدان الساحلية و البلدان غير الساحلية) وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك وأضافت له البلدان الأكثر تضررا.

2-1 البلدان النامية الحبيسة (غير الساحلية):

طرح مشكل البلدان النامية غير الساحلية سنة 1957 على مستوى الأمم المتحدة حيث لعب دور أساسي في لفت نظر المجموعة الدولية لمشاكل هذه البلدان التي تستدعي معاملة خاصة تمكنها من الوصول إلى البحر و تسهل تجارتها الدولية،يعتبر انعدام الشاطئ من معايير تحديد فئة البلدان الأقل نموا حسب اللائحة 11 وذلك بضرورة وضعها في فئة متميزة عنها بخصوص العائق الجغرافي (عدم إطلالتها على البحر) و تضم هذه الفئة 21 بلد حيث اغلب هذه البلدان تقع في افر يقيا،حضيت هذه المجموعة بجهود كبيرة حيث نوقشت مشكلة هذه البلدان بناءا على طلب كل من أفغانستان ولاووس و النيبال توجت هذه الجهود بالمصادقة على اتفاقية 8 جويلية 1965 المتضمنة حقها في الوصول إلى البحر مع تنظيم ممارسته لكنه عولج ذلك بنوع من العمومية،و أن تم تطويرها فيما بعد بواسطة اللوائح الصادرة عن الجمعية العامة مثل تلك المتعلقة باستراتيجيات الأمم المتحدة للتنمية لسنتي 1970-1980 وكذلك النصوص المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد.[1]

[1]-ماحنوس فاطمة ،"**مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الدولية**"،مرجع سبق ذكره،ص ص43- 45.

2-2 البلدان النامية الساحلية(الجزيرية):

أشير للبلدان الجزيرية بأنها صغيرة من حيث المساحة و تباعد جزرها و تعرضها للكوارث الطبيعية مما يضعها أمام صعوبات خاصة تلك المتعلقة بالنقل نظرا لبعد المسافة التي تفصلهم عن الأسواق ،صغر الأسواق الداخلية و قلة الثروات الطبيعية.

2-3 البلدان الأكثر تضررا:

اعتبرت الجمعية العامة تدهور ميزان المدفوعات لهذه البلدان نتيجة لارتفاع أسعار صادراتها مشكل هيكلي لا يتم حله إلا في إطار النظام الاقتصادي الجديد حيث وضعت 7 معايير لتحديد هذه البلدان وبينت أنه ليس فقط البلدان الأقل نموا أو البلدان غير الساحلية أو ضعيفة الدخل هي الأكثر تضررا وإنما كذلك البلدان النامية الأخرى التي تأثرت اقتصادياتها جراء الأزمة الاقتصادية الحالية و الكوارث الطبيعية وجراء الاعتداء عليها (الاستعمار)، ومن أهم ما تتصف به هذه البلدان ما يلي:

-الدخل الفردي كمؤشر عن مستوى الفقر.

-ضعف الإنتاجية وانخفاض مستوى التقنيات والتنمية.

-الزيادة في أسعار استيراد المواد الأساسية مقارنة بالمداخيل المترتبة عن التصدير.

-عدم كفاية وقلة الإمكانيات وتوسيع مداخيل الصادرات بالإضافة إلى قلة الفائض القابل للتصدير.

-ضئالة حجم الاحتياطات من العملة الصعبة.

حجم التجارة الخارجية في مسار التنمية.

2-4 البلدان المصنعة الجديدة:

هو مفهوم جديد ظهر في أواخر السبعينات رغم عدم وجود فئة خاصة بها لكن العديد من المنظمات الدولية اتفقت على اعتبار كل من تايوان،هونغ كونغ ،كوريا الجنوبية،سنغافورة،المكسيك،البرازيل الأرجنتين دول مصنعة جديدة مع إضافة كل مرة بعض البلدان النامية أو بعض البلدان الأوروبية ،حيث تتميز هذه البلدان بالنمو الصناعي السريع و المستديم و اعتمادها على استراتيجيات التصدير الأمر الذي جعلها تحتل مكانة هامة في الأسواق العالمية والأمر هنا يتعلق باسبانيا،البرتغال،اليونان،ويمكن إجمال بعض الخصائص المشتركة بينهما فيا يلي:

-معدلات نموا أعلى للصادرات من السلع المصنوعة.

-نمو أسرع للمنتجات و الإنتاجية الزراعية.

-معدلات نمو أعلى لرأس المال المادي تتجاوز 20% من الناتج المحلي الإجمالي .

-تراكم رأس المال في اقتصاديات هذه البلدان نتيجة أدائها المتفوق .

2-5 البلدان الأقل نموا:

عرف مفهوم البلدان الأقل نموا في ندوة مانيلا سنة 1979 وان كان موجودا أثناء تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و ميثاق الجزائر، الذي يدل على أحد فئات البلدان النامية،وقد صادفها في عملية تحديده الكثير من الصعوبات.[1]

المطلب الثالث :التقسيمات الجديدة للبلدان النامية

في ظل المسار الاقتصادي الجديد والتعمق المتنامي لظاهرة العولمة وعولمة النشاط الإنتاجي وتسارع الثورة العلمية والتكنولوجية و إعادة التقسيم الدولي الجديد للعمل أصبحت تصنف وفق لمناطق محددة وكل منطقة منها تشمل مجموعة من الدول و تتمثل في:

-منطقة المركز أو المحور وتضم الدول التي تتمتع ببيئة صناعية وتكنولوجية مرتفعة وتركيز اهتمامها على القطاع الخدماتي وتعتبر أيضا كمراكز رئيسية للمشروعات والشركات المتعددة الجنسية وتمثل مناطق جذب الاستثمارات و مناطق رئيسية للتمويل،كما تتميز أيضا بالعمالة الماهرة والمعرفة المتقدمة الأجور والعالية وتتمتع بمستويات قليلة من البطالة.

-أما المنطقة الثانية فتسمى منطقة شبه الضواحي أو المحيط فتشمل دولا قريبة من المنطقة الأولى(دول المركز)من حيث المستوى وتزداد فيها أهمية الإنتاج المادي وخصوصا الصناعي وتنتمي إليها الدول الحديثة التصنيع والتي تتمثل في دول شرق آسيا والدول التي تتمتع بقدرات تكنولوجية تقليدية.

-أما المنطقة الأخيرة فتسمى بمنطقة الضواحي أو المحيط فهي تشمل الدول منخفضة الدخل والفقيرة عموما ومستوى مرتفع من البطالة، وضعف قطاعاتها الاقتصادية يغيب عنها البحث والتطوير أو الاختراعات النظرية أو التطبيقية وسوء توزيع الدخل... الخ، حيث أصبحت هذه الدول تمثل أفقر وأضعف شرائح المجتمع الدولي.[2]

[1] – ماحنوس فاطمة ،"**مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الدولية**"،مرجع سبق ذكره،ص49.

[2] –محمد عبد القادر عطية ،"**اتجاهات الحديثة في التنمية**"،مرجع سبق ذكره،ص36.

الجدول رقم (02-01) :التوزيع الجغرافي للدول النامية.

البيان	السكان		المساحة	
	مليون نسمة	%من الدول النامية	الف كلم^2	% من الدول النامية
إفريقيا جنوب الصحراء	583.3	12.2	24271	23.9
شرق أسيا و المحيط الهادي	1706.4	35.8	16249	16.0
جنوب أسيا	1243.0	26.0	5133	5.0
أوروبا و آسيا الوسطى	487.6	10.3	24355	24.0
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	472.4	5.7	11.21	10.9
أمريكا اللاتينية	477.9	10.0	20414	20.1
الإجمالي	4770.9	%100	101444	%100

المصدر :محمد عبد القادر عطية،**اتجاهات حديثة في التنمية**،مرجع سبق ذكره،ص36.

يتضح لنا من خلال ما سبق أن هناك تسميات كثيرة للدول التي ما تزال تعيش في حالة تخلف و لم تستطع حتى الآن تحقيق المستوى المرتفع من الرفاهية اللازمة لشعوبها لهذا لم يستطع علماء الاقتصاد الوصول إلى تسمية موحدة لهاته البلدان،لهذا عليها إتباع مجموعة من الاستراتيجيات و تقديم التضحيات التي تتطلبها عملية التنمية الشاملة التي تعتبر تحديا رئيسيا لهاته الدول لتحقيق أعلى معدلات النمو والتخلص من تبعيتها الاقتصادية.

المبحث الثاني: خصائص البلدان النامية

إن دراسة التنمية الاقتصادية واقتصاديات الدول النامية تكشف عن وجود بعض الخصائص والعوامل المشتركة لظاهرة التخلف التي تعاني منها الدول النامية ، وعلى الرغم من صعوبة تعميم جميع الخصائص على كافة هاته الدول ، إلا أنه يمكن تشخيص ثماني خصائص عامة تنطبق على معظم تلك البلدان وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة .

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية

و تمثلت هذه الخصائص فيما يلي :

1-انخفاض مستويات الدخل والمعيشة:

تتأثر مستويات المعيشة لشعوب الدول النامية بحالة الفقر وتردي مستويات الدخل والناتج ، ومن ثم مستويات التعليم والصحة ، فباستخدام خط فاصل للفقر يقسم العالم إلى نصفين غير متعادلين يضم الأول خمس سكان العالم تقريبا يعيشون في النصف الشمالي للكرة الأرضية (فوق خط الفقر) ، ويضم القسم الثاني أربعة أخماس السكان والذين يعيشون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية أي تحت خط الفقر ، وفي ذلك الأخير تنخفض مستويات الدخل الحقيقية و تنخفض الإنتاجية ومستويات الخدمات المختلفة وخاصة التعليمية و الصحية ، أو بمعنى آخر انخفاض مستويات المعيشية بشكل عام.

ولبيان خطورة الوضع يجدر بنا أن نشير إلى أن سكان الدول النامية (5.6 مليار نسمة) والذين يشكلون 82% من سكان العالم (البالغ عددهم حوالي 6.79 مليار نسمة) يحصلون وفق إحصائيات سنة 2008 على 21% من الدخل أو الناتج القومي العالمي و المقدر بحوالي 60917 مليار دولار هذا في حين يحصل سكان الدول المتقدمة ونسبتهم أقل من 18% على 76% من إجمالي الإنتاج العالمي وتمثل المستويات المنخفضة للمعيشة انعكاسا لعدد من المؤشرات و العوامل مثل:

1-1-انخفاض الدخل الفردي:

اتخذ الاقتصاديون معدل الدخل الفردي مؤشرا اقتصاديا هاما لقياس مستوى رفاهية و معيشة الشعوب و معيار للتفرقة بين الدول الفقيرة و الغنية ، و يثور الجدل حول الحد الفاصل من الدخل الذي يميز التقدم عن التخلف ، ليتفق الاقتصاديون بأنه يتمثل في ذلك المستوى من الدخل الذي يضمن للفرد الحد الأدنى من ضروريات الحياة (حد الكفاف).[1]

هذا وينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول النامية مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة ولتوضيح هذه الظاهرة نقول بأن متوسط الدخل الفردي في أغنى دولة متقدمة في العالم (لوكسمبورغ 82.441 دولار سنويا) يبلغ أكثر من 307 ضعفا لمتوسط الدخل الفردي في أفقر دولة (زيمباوبوي 268 دولار) و تنطبق هذه المقارنة على الدول العربية النامية فيما بينها.

لنجد أن متوسط دخل الفرد في قطر (أغنى دولة في العالم) و الذي يقدر بحوالي 86008 دولار أكثر من 39 ضعفا لمثيله في السودان و 36 ضعفا له في اليمن.

[1]-عبلة عبد الحميد بخاري ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي مقدمة في التنمية و التخطيط**، مرجع سبق ذكره ، ص16 .

وتزداد فجوة التخلف التي تفصل شعوب العالم الغني عن العالم الفقير ، حيث تزداد الهوة الفارقة بين معدل الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعا ، فبعد أن كانت حصة دخل أفقر 20% من الدول النامية تعادل 30/1 من دخل أغنى 20% من الدول المتقدمة في سنة 1960 أصبحت هذه الحصة تعادل حوالي 90/1 في الوقت الحالي.

1-2-سوء توزيع الدخل القومي:

إن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة ظاهرة خطيرة ، حيث تزداد حدة التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في الدول النامية عنها في دول متقدمة ، ففي دول نامية كالبرازيل فنزويلا ، غواتيمالا ، جنوب إفريقيا ودول الخليج تظهر عدم العدالة في توزيع الدخل بصورة أكبر بكثير مما هي عليه في دول نامية أخرى كالهند وماليزيا وتشيلي ، هذا في حين تنخفض هذه الظاهرة بدرجة في اليابان ، السويد ، كندا ، سويسرا و غيرها من الدول المتقدمة ، وإن كانت تظهر في دول متقدمة أخرى كالولايات المتحدة و لكن بدرجة أقل حدة ، حيث تصل نسبة ما يحصل عليه أغنى 20% من السكان إلى 46.4% في حين ما يحصل عليه أفقر 20% يصل إلى 5.2% فقط ، وتقدم إحصائيات البنك الدولي صورة واضحة لهذا التفاوت ، حيث يظهر الجدول التالي توزيع نسبة الدخل بين أغنى 20% و أفقر 20% من سكان بعض الدول النامية .

الجدول (2-2): توزيع نسبة الدخل بين أفقر و أغنى سكان بعض الدول النامية.

الدولة	سيراليون	باراغواي	البرازيل	النيجر	مالي
أفقر 20%	1.1	1.9	2.2	2.6	4.6
أغنى 20%	63.4	60.7	64.4	53.3	56.2

المصدر: عبلة عبد الحميد بخاري ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي مقدمة في التنمية و التخطيط** مرجع سبق ذكره ، ص17 .

2-انخفاض الإنتاجية:

لعل من أهم ما يمكن اكتشافه من فروق بين الدول المتقدمة و الدول النامية ينحصر في مستوى إنتاجية العامل ، حيث يعتبر انخفاض إنتاجية أحد العوائق الرئيسية للتنمية ، تتسم الدول النامية بانخفاض إنتاجية العامل فيها مقارنة بالدول المتقدمة و ذلك للعديد من العوامل أهمها:

-النقص في عوامل الإنتاج الأخرى المكملة كرأس المال و التنظيم الكفء.

-غياب الحوافز الاقتصادية .

-نقص المدخرات و الاستثمارات العامة خاصة في المجالات الصحية و التعليمية.
-ضعف النمو الجسمي و العقلي للأفراد و الناجم عن سوء التغذية منذ الطفولة.
-تفشي ظواهر الكسل و اللامبالاة و عدم الشعور بالانتماء.[1]

3-بطء تعافي النمو في البلدان النامية:

تشير آفاق النمو في البلدان إلى أنه سيكون ثابتا في عام 2014 في العالم النامي الذي يقل فيه معدل النمو عن 5% ، و يعزى ذلك إلى التحديات التي تحفل بها البيئة الاقتصادية العالمية بعد الأزمة ، ويخفي ثبات المعدل السنوي للنمو انتعاشا متوقعا للنشاط خلال عام 2014 ، ليصل النمو في البلدان النامية إلى 5.4% و 5.5 % سنتي 2015و 2016 . و هو ما يتسق عموما مع الإمكانيات .

تعكس آفاق المستقبل قوى متضاربة فمن ناحية ، سيخلع تسارع النمو في البلدان النمو العالمي تسارع النمو في البلدان مرتفعة الدخل ظروفا داعمة قوية ، ومن المتوقع أن تزداد مساهمة هذه البلدان في النمو العالمي من أقل من 40% سنة 2013 إلى قرابة 50% سنة 2015 ، و نتيجة لذلك ، فمن المتوقع أن تتسارع وتيرة الطلب على الواردات في البلدان مرتفعة الدخل من 1.9% العام الماضي إلى 4.2% في 2014 و ما يصل إلى 5% في 2016 ، و أن تقفز صادرات البلدان من 3.7% العام الماضي إلى 6.6% سنة 2016 ، إلا أن النمو في البلدان النامية لن يكون أكثر قوة ، و هو ما يرجع جزئيا إلى أن معظم البلدان النامية تعافت بالفعل ، بشكل كامل من الأزمة و تسجل نموا قريبا من أقصى إمكانياتها علاوة على ذلك ، فان الأوضاع المالية العالمية ستصبح في الأمد المتوسط أكثر تشددا و هناك عوامل أخرى لا ترجح احتمال حدوث تسارع أكثر نشاطا لوتيرة النمو ، منها إعادة الهيكلة في الصين ، و الانتقال التدريجي نحو إتباع مواقف أكثر حيادية على مستوى السياسات في البلدان النامية ، و استقرار أسعار السلع الأولية أو حتى تراجعها للبلدان المصدرة لهذه السلع.

المطلب الثاني: الخصائص السياسية والثقافية

سيتم حصر وتبيان الخصائص السياسية والثقافية التي من شأنها أن تظهر مدى قابلية الدول النامية من الجانب الرسمي لدخول الأعوان الاقتصادية والأجنبية إلى أراضيها أو أنظمتها.

-محدودية المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات:

إن محدودية المشاركة الجماهيرية بالدول النامية من أهم العوامل التي أسهمت في بقاع ظاهرة التخلف الاقتصادي حيث كان انتقال العادات والقيم السائدة في الدول النامية سببا في تبديد الكثير من النقد

[1]-الأفاق الاقتصادية العالمية ، البنك الدولي ، سنة2014 ، ص01 .

الأجنبي خاصة في غياب الوعي الجماهيري للتوجهات التي تخوضها البلدان النامية والسياسات التنموية التي تتبعها والأسس التي يتم على أساسها اختيار هذه السياسات.

-الفقر وتدهور الحالة الصحية:

بالحديث عن الفقر تعد الدول النامية يدان خصب للنقاش، ففي تقديرات بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرون تم إحصاء 2.1 مليار نسمة أي ما يعادل 32 % من سكان الدول النامية يعيشون تحت خط الفقر ويعيش 980 مليون نسمة منهم على الأقل من 1.25 دولار في اليوم ، وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للفقر نجد أن أعلى معدلات الفقر بنسبة 43 موجودة في جنوب شرق آسيا وتمثل هذه النسبة حوالي 515 مليون نسمة ،أما بالنسبة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء يوجد حوالي 219 مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع ،بالإضافة إلى معضلة الفقر يتعرض الكثير من الناس في الدول النامية لمشاكل سوء التغذية والأمراض ونقص الرعاية الصحية وهو ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02 -03): مؤشرات الصحة العامة في إفريقيا وأوربا وآسيا الوسطى

المؤشرات	المنطقة	
	إفريقيا	وأوربا وآسيا الوسطى
نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني لسنة 2008	1082 دولار	7418 دولار
العمر المتوقع عند الولادة	52 سنة	70 سنة
معدل وفيات الرضع لكل 1000مولود	89 سنة	21 سنة
عدد المصابين بالايدز	22.3 مليون/0.8 مليار	1.6 مليون/0.4 مليار

المصدر:البنك الدولي ،التقرير السنوي للبنك الدولي،2009،ص30.

يبين الجدول أعلاه الفرق الشاسع في المؤشرات الصحية المسجلة على مستوى منطقتين ناميتين وهما إفريقيا وأوربا الوسطى فعلى سبيل المثال يشير الفرق في معدلات وفيات الرضع لكل 1000 رضيع بين منطقتي المقارنة إلى مدى تفاقم المشاكل الصحية وانخفاض الرعاية الصحية في إفريقيا التي يصل بها المعدل إلى 89 حالة وفاة للرضع على عكس منطقة أوربا وآسيا الوسطى أين يصل المعدل إلى 21 حالة فقط، وهو نفس المنحنى الذي تأخذه المقارنة بين المنطقتين.

المطلب الثالث:الخصائص التكنولوجية والمالية

1-الخصائص التكنولوجية:

إن المؤشرات التي تقيس القدرات التكنولوجية وأصول المعرفة توضح أن مستوى التطور التكنولوجي في البلدان النامية منخفض جدا حيث هناك عدد متزايد من المؤشرات وهي بيانات ناقصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا.

ا-مؤشرUNDP للإنجاز التكنولوجي(Tai) يضع البلدان كرائدين محتملين معينيين دينامكيين وبلدان مهمشة وكل البلدان الأقل نمو التي تحتويها البيانات تقع في الفئة الأخيرة.

ب- البلدان الأقل نموا هي بالقرب من أسفل التصنيف العالمي لمؤشر التنافسية الصناعية.

للقدرة على الابتكار علاوة على ذلك UNCTADتقع البلدان الأقل نمو في الجزء السفلي من مؤشر بالنسبة لنصف أعداد البلدان الأقل نموا شهدت القدرة على الابتكار لديها بالنسبة لنصف أعداد البلدان الأقل نموا شهدت القدرة على الابتكار لديها بالنسبة إلى بقية بلدان العالم انخفاضا ملحوظا في 2001 مقارنة بسنة 1995.

تسعى كل من دول العالم النامية والمتقدمة إلى امتلاك الإمكانيات التكنولوجية التي تؤهلها لتحقيق تقديم ملحوظ في المجالات المختلفة إلا أن هناك اختلاف في درجة الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والآلات المرتبطة به داخل كل من الدول النامية والمتقدمة. ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(02-04) اختلاف آليات التقدم التكنولوجي داخل كل من الدول المتقدمة والدول النامية

عناصر المقارنة	الدول المتقدمة	الدولة النامية
أسباب السعي إلى تحقيق التقدم التكنولوجي	تحقيق الزيادة التكنولوجية وزيادة معدلات نمو الاقتصادي	تلبية الاحتياجات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي داخل الدولة
سبل تحقيق التقدم التكنولوجي	القيام بالابتكارات والتكنولوجية وأنشطة البحث والتطوير في المجالات العلمية والتطبيقية معا	عن طريق نقل أو تقليد التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة وتوظيفها داخل الدولة
مصادر التقدم التكنولوجي	الشركات والمؤسسات الكبرى	المؤسسات والشركات القادرة

بالدولة	التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير المختلفة	على استيراد وتقليد التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة
توافر الموارد اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي	ارتفاع حجم الموارد المادية والبشرية التي توجهها الدولة لتحقيق التقدم التكنولوجي	انخفاض حجم الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي وارتباطها بالوضع الاقتصادي. والسياسات المتبعة داخل كل دولة
بيئة العمل المؤثرة على التقدم التكنولوجي	تتوافر نظم قوية لتنظيم وحماية عملية الابتكارات التكنولوجية	تفتقر معظمها إلى النظم والمؤسسات المحفزة للابتكارات

المصدر :أبو السعود محمد السيد،**الامكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي**،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،العدد 25 ،2010،ص5.

ويشير الجدول إلى اختلاف اهتمام الدول المتقدمة والدول النامية بعملية التقدم التكنولوجي،حيث تستهدف الدول المتقدمة الزيادة في التكنولوجيا عن طريق الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية وأنشطة البحث والتطوير في كافة المجالات وخاصة من جانب الشركات والمؤسسات الحكومية الكبرى وغير حكومية العملة داخل الدولة،كما تتوافر لدى هذه الدول الموارد المادية والبشرية والنظم التشريعية اللازمة لتحفيز التقدم التكنولوجي وعلى الجانب الآخر،تهتم الدول النامية بعملية التقدم التكنولوجي بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية داخل الدولة عن طريق نقل أو تقليد التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة وتوطينها داخل الدولة،وبصفة خاصة من جانب المؤسسات والشركات الكبرى القادرة على تحمل تلك التكلفة داخل الدولة، مع انخفاض حجم الموارد المادية والبشرية والمهارات والنظم والتشريعات اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي .

وتغيرها بتغير الوضع الاقتصادي والسياسات المتبعة داخل الدولة.[1]

[1]- سايح أسماء،،**أثر واردات السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي**،شهادة ماستر، قسم العلوم التجارية ،تجارة دولية،تيارت،2013-2014، مرجع سبق ذكره،ص 48.

2-الخصائص المالية

ويرى بعض الاقتصاديين أن من بين أهم أسباب زيادة المديونية للدول النامية ما يلي:

-انخفاض أسعار معظم المواد الأولية التي تشكل المكون الأساسي لحصيلة النقد الأجنبي.

-الإختلالات الهيكلية في اقتصاديات معظم الدول النامية.

-سوء استخدام وإدارة القروض الخارجية.

-أعباء خدمة الديون الخارجية.

-تراجع الطلب العالمي على صادرات الدول النامية.

- ارتفاع أسعار الفائدة خاصة على قروض الهيئات المالية الدولية الخاصة

الجدول رقم 02-04) حجم الديون الخارجية على الدول النامية(1998-2003)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي الديون الخارجية(مليار دولار)					
إفريقيا	272،2	259،8	263،2	275،5	281،9
وسط وشرق أوربا	308،3	312،9	359،8	402،2	499،8
الدول النامية الأسيوية	663،3	669	662،2	696،2	771،8
خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات					
إفريقيا	16،9	18،2	21،8	14،1	11،7
وسط وشرق أوروبا	19،9	21	20،8	18،6	21،8
الدول النامية الآسيوية	13،9	14،2	13،6	11،6	84

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2005، ص 30.

وكما يوضحه الجدول السابق زيادة مخيفة في إجمالي الديون الخارجية للدول النامية لتصل على سبيل المثال في إفريقيا إلى 281،9 مليار دولار في عام 2001،وهو نفس المنوال الذي انتهجته سيرورة الديون على مستوى الدول النامية الأخرى أما فيما يتعلق بخدمة الدين منسوبة إلى 281،9 مليار دولار من

إجمالي الصادرات السلعية والخدمية فقد سجل انخفاضا وذلك من مستوى 16،9% خلال عام 2000 إلى 11،7% خلال عام 2003 ويرى بعض الاقتصاديين أن من بين أهم أسباب زيادة المديونية للدول النامية ما يلي:

-انخفاض أسعار معظم المواد الأولية التي تشكل المكون الأساسي لحصيلة النقد الأجنبي.

-الإختلالات الهيكلية في اقتصاديات معظم الدول النامية.

-سوء استخدام وإدارة القروض الخارجية.

-أعباء خدمة الديون الخارجية.

-تراجع الطلب العالمي على صادرات الدول النامية.

- ارتفاع أسعار الفائدة خاصة على قروض الهيئات المالية الدولية الخاصة

المبحث الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

تعترض عملية التنمية في الدول النامية العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب ، الأمر الذي يؤدي الى استمرار حالة التخلف ، و من الصعب تناول كل المعوقات في هذا الصدد لذلك سوف يتم التركيز على أبرز هاته المعوقات .

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية

تشمل هاته المعوقات مايلي:

1-حلقة الفقر المفرغة:

يشير مضمون الحلقة المفرغة إلى أن الدول النامية لا تواجه عقبات منفصلة بل تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر و تتأثر بالعقبات الأخرى ، أي أن كل عقبة من هاته العقبات هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى ، مما يزيد من حدة هاته المشكلة في الدول النامية هو النمو السكاني المرتفع الأمر الذي من شأنه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاجتماعية و الاقتصادية أي بقاء البلد المتخلف في حالة التوازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الاقتصادي و الاجتماعي في مجالات مختلفة.

وتشير هذه الحلقة إلى أن الدول النامية تعاني من عقبات عديدة تعترض عملية التنمية فيها من أبرزها نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية و البشرية و نقص رؤوس الأموال ، هذه السمات بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي و بالتالي انخفاض الادخار والذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الحلقات المفرغة التي

تواجه البلدان النامية ، نذكر على سبيل المثال الحلقة المفرغة في التعليم ذلك أن انخفاض المستوى التعليمي يؤدي إلى انخفاض وعي الأفراد و ثقافتهم و مستوى تأهيلهم مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وانخفاض الدخل وبالتالي انخفاض القدرة على توفير الإمكانات و الحوافز المطلوبة للتعليم ، ومن الحلقات الهامة التي يشير إليها بعض الكتاب في مقدمتهم نيركسه هي الحلقة المتصلة بتكوين رأس المال باعتباره أحد العوامل الأساسية التي تعاني الدول المتخلفة نقصا فيها.

مما يترتب عليه إعاقة عملية التنمية فيها حيث تواجه الدولة المتخلفة حلقة مفرغة في جانب العرض يرجع النقص فيه إلى رأس المال الذي سببه نقص الاستثمار وبالتالي نقص الادخار ، أما في جانب الطلب فتتمثل في أن النقص في رأس المال سببه انخفاض الطلب عليه الناجم عن انخفاض الحوافز على الاستثمار الذي يعود إلى انخفاض القوة الشرائية الناجمة عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي.

ومغزى فكرة الحلقة المفرغة يتأتى في أن الدول المتخلفة لا تجابه عقبات منعزلة عن بعضها البعض وإنما عقبات تنشأ فيما بينها علاقات تأثير تبادلية على نحو دائري من شأنه إبقاء هذه الدول في حالة ركود أي توازن عند مستوى التخلف.

2-محدودية السوق:

تعتبر من أبرز العقبات التي تعترض عملية تحقيق التنمية في الدول النامية وخاصة في إطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق أساسا في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتطورها وذلك لأن السوق في هذه البلدان تعتريها جملة من العقبات تبعدها عن النموذج النظري للسوق وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير ، ذلك أن جمود عناصر الإنتاج وثبات الأسعار وعدم مرونتها والجهل بأحوال السوق وقلة التخصص كلها عوامل تؤدي إلى إعاقة الاستخدام الكامل والكفء للموارد الاقتصادية المتاحة .

إضافة إلى ما سبق فان طبيعة الإنتاج ووجهته تؤثر هي الأخرى على حجم السوق فإذا كان الإنتاج يتم في معظمه لأغراض الاستهلاك الذاتي فان ذلك يؤدي بالنتيجة إلى الحد من توسيع السوق ، ومن المعلوم أن معظم الإنتاج في هذه الدول لا يتم لأغراض التبادل والسوق و إنما من أجل الاكتفاء الذاتي وخاصة في قطاع الزراعة وهو القطاع الأوسع و الأهم الأمر الذي ينجم عنه ضيق السوق ، حيث يعتبر من أبرز العقبات التي تعترض عملية التنمية التي تعتمد على إقامة المشروعات الإنتاجية المختلفة خاصة الصناعية منها وكذا تسويق منتجاتها على الطلب المحلي الذي توفره السوق المحلية بسبب ضعف قدرة هذه المنتوجات على التنافس مع المنتوجات الأجنبية في السوق الخارجية ، حيث أن هذه الأخيرة تتسم

بجودة أعلى وتكلفة وسعر أقل نظرا لامتلاك المشروعات التي تنتجها الكفاءة والخبرة في حين لا تمتلك المشروعات المماثلة لها في الدول النامية و لذلك فان ضيق نطاق السوق يحد من عملية التوسع في إقامة المشروعات. [1]

3-نقص الادخار:

إن الادخار هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك وبما أن الدخل القومي في الدول المتخلفة منخفض فان هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول وبالتالي فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك و انخفاض الميل الحدي للادخار.

ومن بين العوامل المهمة التي لها أثر في تحديد حجم الادخار هي نمط توزيع الدخل إذ يرى بعض الكتاب إلى أن نمط توزيع الدخل في البلدان التي تكون فيها حصة الملكي من الدخل القومي أكبر تحقق ادخارات أكثر من غيرها ، ومن الملاحظ في الدول النامية انخفاض الادخار فيها بالرغم من عدم تكافؤ توزيع الدخل وارتفاع حصة أصحاب دخول الملكية فيها حيث أن الأغنياء أكثر غنى والفقراء أشد فقرا نسبيا مقارنة بالدول المتقدمة ، و يرجع هذا إلى أن الجزء الأكبر من دخلها القومي يذهب إلى فئات في المجتمع تتصف بانخفاض ميلها للادخار و باتجاهاتها الاستهلاكية وهي فئات كبار الملاك والتجار والمضاربين..

4-محدودية الموارد البشرية:

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية و ملائمتها عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفع و انخفاض مستوى الإنتاجية و ضعف حركة عوامل الإنتاج بالإضافة إلى الندرة النسبية و التخصصات المهنية المختلفة لهذا فان محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل عائقا في تحقيق التنمية الاقتصادية. [2]

المطلب الثاني : المعوقات الاجتماعية

إن من أبرز المعوقات الاجتماعية مايلي:

1-التنظيم و الكفاءة الإدارية:

هي ظاهرة واضحة سواء على مستوى المشروعات الخاصة أو الحكومية أو الخدمية ، وتتمثل في الجانب الكمي والنوعي ، ففي الجانب الكمي يلاحظ عدم توفر الأجهزة الحكومية التي تكفي للقيام

[1] -فليح حسن خلف ،"**التنمية و التخطيط الاقتصادي**" ، عالم الكتب الحديث ، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، الأردن ،الطبعة الأولى،2006،ص204 .

[2] -مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** ،مرجع سبق ذكره ، ص156 .

بالمشروعات الإنتاجية في المجالات المختلفة ، إضافة إلى القيام بتأدية الخدمات العامة أما الجانب النوعي فيتمثل في ضعف قدرات الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة وكذلك ضعف قدرتها على تنفيذ هذه السياسات بسبب انخفاض كفاءة الكوادر الإدارية والتنظيمية و انخفاض المستوى الجدية والحرص والأمانة في العديد من جوانبه ، وكذلك ضعف ملائمة النظم والتشريعات وعدم متابعتها للمتغيرات التي تحصل في الواقع مما يؤدي إلى إعاقة العمل من أجل تحقيق التنمية.

2-انخفاض المستويات الثقافية:

وذلك بوجود بيئة ثقافية لا تساعد على تحقيق التنمية بل تساعد على استمرار حالة التخلف متمثلة في انتشار الأمية و انخفاض المستويات التعليمية وضعف ارتباط التعليم بالمجالات العملية وخاصة الإنتاجية منها ، وعدم توفر الإمكانات الكافية للتدريب وانخفاض ما هو متاح منها من حيث كفاءتها في توفير تدريب ناجح.

3-دوافع التنمية :

وتتمثل هذه الدوافع في انخفاض دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم ، وهذا ينعكس بشكل انخفاض في درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المستخدمة وانخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة وتطوير وتحسين ما هو موجود من الموارد إضافة إلى انخفاض المستويات الصحية والمعيشية وغيرها ، يؤدي بالضرورة إلى انخفاض قدرات الأفراد الإنتاجية و هذا ينعكس بشكل انخفاض في مستوى الإنتاجية عموما وبالتالي ضعف القدرة على الحركة والتغيير المهني و الجغرافي الأمر الذي يترتب عليه جمود النشاطات الاقتصادية و ضعف درجة تطورها ، إضافة إلى الجهل الاقتصادي وقلة المنظمين وما إلى ذلك.

المطلب الثالث: معوقات الحكومة في طريق التنمية

1-الاستقرار السياسي:

يتمثل في التغيرات السياسية نتيجة عدم امتلاك العديد من الحكومات السائدة في البلدان النامية والمؤسسات التي تستند إليها وتضمن استمرارها مما يؤدي ذلك إلى قيام التغيرات السياسية المتعاقبة إضافة إلى أن كثرة إجراء التغيرات يجعل من رسم السياسات وتنفيذها أمرا بعيدا عن حالة الاستقرار المطلوبة.[1]

[1] فليح حسن خلف ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي** ،مرجع سبق ذكره ،ص221-224

2-الدعم الحكومي للتنمية :

إن القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات ، فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فان تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو وعليه فان تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية وإن عدم قدرة أو رغبتها سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية. [1]

3-عوائق دولية في طريق التنمية:

تتمثل في اعتماد البلدان النامية في الكثير من جوانب العمل من أجل تحقيق التنمية على البلدان المتقدمة سواء تمثل ذلك برأس المال أو التكنولوجيا ، إضافة إلى المنافسة القوية التي تمثلها منتجات الدول المتقدمة أمام منتجات الدول المتخلفة سواءا في السوق الدولية أو حتى على مستوى السوق المحلية في كثير من الحالات ، مما يؤدي إلى عدم تطور الإنتاج فيها ، وكذلك العوائق التي تفرضها الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا من خلال سيطرتها الاحتكارية أو شبه الاحتكارية على هذا المجال حيث تضع القيود على صادرات البلدان النامية إليها وتفرض أسعارا منخفضة عليها ، كما تمنع توفير السلع والأدوات والتكنولوجيا التي يمكن أن تساهم بشكل جدي وحقيقي في تطوير هذه البلدان وتفرض أسعار تتصاعد باستمرار على ما تستورده البلدان النامية منها ، إضافة إلى الشروط والأعباء التي ترافق عقد القروض و تقديم المساعدات الفنية و التي تؤدي في النهاية إلى خدمة البلدان المتقدمة وعدم إسهامها في تحقيق التطور في البلدان النامية. [2]

و يمكن أن نلخص أهم معوقات التنمية الاقتصادية بمايلي:

✓ **انتشار البطالة في المجتمع:**

تعتبر البطالة أحد معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، فانتشار البطالة بين السكان القادرين على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئا إلى الناتج المحلي

بل بالعكس فان الأفراد الذين يكونون في حالة بطالة يقتسمون دخول الأفراد المنتجين وهذا يؤدي إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي

[1] – مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره ، ص159 .

[2] – فليح حسن خلف ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره ،ص224 .

✓ **ضعف البنيان الصناعي :**

تعبر الصناعة أحد مقومات التنمية الاقتصادية في المجتمع وهذا ما تعاني منه البلدان النامية وهذا مايعكسه انخفاض نسبة العاملين في هذا المجال بالنسبة لمجموع السكان بعكس الحال في الدول المتقدمة صناعيا إضافة إلى أن معظم العاملين في قطاع الصناعة في الدول النامية يعملون في الصناعات الخفيفة.

✓ **التبعية الاقتصادية للخارج:**

تتصف اقتصاديات الدول النامية بالتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة و تتمثل مظاهر هذه التبعية في التبعية التجارية (تصدر غالبا موارد أولية) و يقتصر تصديرها الى عدد محدد من الدول المتقدمة وفقا لما تمليه من شروط تحقق مصالحها الاقتصادية أساسا و تتمثل في:

- سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية و أجهزتها على مؤسساتها الاقتصادية و عملياتها التجارية من خلال السيطرة على مكاتب الاستيراد و التصدير و البنوك....الخ.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية و القروض في الدول النامية بشكل يحقق سيطرة في اقتصادياتها و يقف حائلا بينها و بين الاتجاه نحو التصنيع.
- ربط اقتصاديات الدول النامية بالأحوال الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة.

✓ **ضعف البنيان الزراعي :**

يتصف البنيان الزراعي في الدول النامية بالضعف و انخفاض الإنتاجية نتيجة عدم التوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية و عدم استخدام منجزات التقدم العلمي و نتائج الأبحاث التطبيقية و ضعف خبرة العمال الزراعيين إضافة إلى البطالة المقنعة و ارتفاع كثافة السكان الزراعيين بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية و سوء توزيع الملكية الزراعية الذي ينتج عنه طبقتين من الأغنياء و الفقراء و بالتالي نقص الخبراء و ضعف معدل تكوين رأس المال نتيجة نمط الإنفاق الاستهلاكي العالي للأغنياء و ضعف الادخار لدى الفقراء.

✓ **سيادة الإنتاج الواحد:**

يعتمد الدخل القومي في الدول النامية على سلعة أولية واحدة أو على وجود عدد من المنتجات الأولية للتصدير و هذا ما جعل اقتصاديات هذه الدول عرضة لتقلبات قوية قد تسببها العوامل البيئية الطبيعية غير المواتية فضلا عن السياسة الاقتصادية العالمية التي عملت على جعل اقتصاد هذه الدول تحت رحمة الأسواق المالية.

✓ **عدم التكافؤ بين زيادة السكان و نقص الموارد الإنتاجية:**

يعتبر عقبة من عقبات التنمية إذ يزيد الاستهلاك في هذه المجتمعات السكانية المزدحمة ، فلا يسمح بالتصدير و يسمح باستيراد بعض حاجاته و مثل هذه المجتمعات لا تحقق التنمية إلا بالعمل المستمر المنظم.

✓ **ضعف الموارد الطبيعية و القصور في استغلالها:**

إن المشكلة الأساسية في الدول النامية ليست ندرة الموارد الطبيعية في حد ذاتها بقدر ما هي مشكلة استغلال هذه الموارد كالأرض الزراعية أو الثروة المائية أو الثروة المعدنية و من العوامل التي تؤدي إليها – عدم توافر العناصر الفنية و ارتفاع التكاليف و ضيق السوق المحلي مع صعوبة التصدير للخارج.[1]

[1] –غازي محمود ، ذيب الزعبي ، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**، مرجع سبق ذكره ، ص50–52.

خلاصة الفصل الثاني:

للحد من مظاهر و أثار ظاهرة التخلف التي عرفتها الدول النامية و التغلب على كل العقبات التي جاءت في طريق تحقيقها لتنمية اقتصادية شاملة قامت بانتهاج سلسلة من السياسات و البرامج التنموية المختلفة وذلك للنهوض باقتصاديتها في مختلف المجالات الاقتصادية ،اجتماعية،سياسية...الخ و اللحاق بركب الدول المتطورة و المتقدمة .

إن الكثير من البلدان النامية لها إمكانيات محلية هائلة وثروات غنية غير مستغلة بطريقة فعالة و هذا لعدم اهتمام هاته الدول و عدم انتهاجها طرق منظمة لتنفيذ أهدافها المسطرة و اعتقادها بأنها دول ضعيفة ليس بإمكانها المنافسة على المستوى الدولي.

تمهيد:

تطرح قضية الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية كإحدى أهم القضايا التي ينبغي التعمق في دراستها والبحث في العناصر المكونة لها ،حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق نهضة اقتصادية كتلك التي عرفتها الدول المتقدمة ،وكذا الاستمرار بعد هذه النهضة في إدارة عجلة التنمية بنجاح في ظل عالم يتسم بسرعة التغير ،وترابط التأثيرات بين الاقتصاديات ،وضرورة مواكبة التحديات الزاحفة مع العولمة التي تكتسح شتى مجالات الحياة.

المبحث الأول:الواقع التنموي الراهن بالبلدان النامية

شغلت الوضعية الاقتصادية للبلدان النامية منذ الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية حيزا كبيرا في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية وعليه فان الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية يشكل الغاية الأولى المنشودة من الدراسات التنموية التي عنيت بهذه البلدان .

المطلب الأول:واقع التنمية بالبلدان النامية

يتميز الواقع التنموي بالبلدان النامية بالتأخر وضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية فالعديد من هذه الدول الإفريقية على الخصوص نصيبها من التجارة العالمية ضعيف جدا لا يتجاوز 2% تقريبا و1% من الاستثمارات العالمية ،ويعيش أكثر من 300 مليون إفريقي بأقل من دولار واحد في اليوم ،وبين كل شعوب العالم فان أكبر نسبة من الفقراء والتي تمثل 48% تعيش في إفريقيا.

وتعرف معظم هذه الدول تدهورا اقتصاديا وعدم الاستقرار والذي ينعكس على التنمية حيث تضاعفت المديونية الخارجية بشكل جعل من الصعب تحقيق جهود الإصلاح التي تبنتها ،وهذا في ظل غياب المساعدات الدولية الفعلية حيث أنه ورغم التزام الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتخصيص 0.7% من ناتجها المحلي الخام للمساعدات العمومية للتنمية ،إلا أن الدفوعات لم تشكل سوى 0.25% وقدر الفارق بين المبلغ الملتزم به والمبلغ المدفوع فعلا ب 100 مليار في السنة ،ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ببعض الدول النامية كما تشير إليه إحصائيات صندوق النقد الدولي كارتفاع معدلات النمو بهذه البلدان إلى مستويات لم تعرفها من قبل وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي ،إلا أن هذه التحسنات كانت مكلفة وانعكست في أثار اجتماعية وخيمة وخطيرة ،وإذا كان معدل النمو اللازم لكي تتدارك هاته البلدان كبلدان إفريقيا مستوى الحياة هو 7% فان هاته الأخيرة تبقى بعيدة جدا عن تحقيق هذا الهدف .

وعلى العموم يتميز الواقع التنموي بالبلدان النامية بجملة من المواصفات نشير إليها كالأتي:[1]

– شروط جغرافية وديمغرافية غير ملائمة حيث أثر ارتفاع المواليد على السكان الواقعين دون سن العمل نظرا لكون الكتلة السكانية الأكبر في هذه الدول تقع في الأعمار الصغيرة مما يرفع من معدلات الإعالة

[1]– عبد الرحمان بن سانية ،عبد اللطيف مصطفى :مداخلة حول ،**انطلاق الاقتصاديات النامية ،رؤية حديثة** ،حول طرح تصور حديث لفكرة الانطلاق الاقتصادي في ظل وواقع وتجارب التنمية في دول العالم الثالث ، المركز الجامعي بغرداية ،ص05.

بين السكان والتي بلغت 93.6% مقابل 50% في البلدان المتقدمة التي تتناقص في مجتمعاتها أعداد أصحاب الأعمار الصغيرة.

– مخاطر السياسات الاقتصادية الكلية وضعف أدائها .

– سوء التسيير وعلى الخصوص سوء تسيير النشاطات الاقتصادية من إنتاج وتصدير.

–عدم الاستقرار السياسي وكثرة النزاعات .

– مشاكل الأمية وضعف التعليم حيث تضاعف معدل الأمية ثلاث مرات بهذه البلدان في القرن العشرين ولا تزال نسبة كبيرة من الأطفال لم تلتحق بالمدارس الابتدائية إذ تقدر نسبة الملتحقين ب 69 % فقط بالنسبة للذكور و50% بالنسبة للإناث مع العلم أن 39% من الملتحقين يتسربون قبل إنهاء المستوى الابتدائي هذا مع انتشار عمالة الأطفال حيث يدخلون في سن مبكرة إلى قطاع العمل بدافع الظروف المعيشية الصعبة .

– المديونية الخارجية الثقيلة وما تعكسه من آثار سلبية على الاقتصاد فخلال خمس سنوات ابتداء من سنة 1978 إلى 1982 انتقلت مديونية العالم الثالث من 350 إلى 626 مليا دولار .

– الفقر وتدهور الظروف المعيشية والصحية والغذائية للأفراد مما يخفض من متوسط عمر القوى العاملة.

– عدم وجود عدالة توزيعية للدخل.[1]

المطلب الثاني :تجارب بعض البلدان النامية في التنمية الاقتصادية

1– تجربة الإمارات

اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما متصاعدا بعملية تنمية وتحسين مستوى معيشة الإنسان الإماراتي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج الاقتصادية والاجتماعية التنموية في ظل اطر تحافظ على البيئة ومواردها الطبيعية وقد بلغ اهتمام الدولة بالتنمية وبإنشاء العديد من الوزارة والمجالس والهيئات الحكومية التي يقع على عاتقها وضع إستراتيجية التنمية ومناهم هذه المؤسسات ما يلي:

– أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر أفريل 2007 إستراتيجية الحكومة للمرحلة المقبلة والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة وضمان توفير الرخاء للمواطنين،وتؤسس هذه الإستراتيجية لمرحلة جديدة من العمل الحكومي تواكب التغيرات الاقتصادية وتتركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية ،وتعزيز مكانة الدولة إقليميا وعالميا من ناحية أخرى .

[1]–عبد الرحمان بن سانية ،عبد اللطيف مصطفى :مداخلة حول "**انطلاق الاقتصاديات النامية ،رؤية حديثة**"، مرجع سبق ذكره،ص6.

-**إستراتيجية وبرامج العمل لمكافحة للتصحر**: تم إعداد إستراتيجية وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2003 واقرها مجلس الوزراء في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2003وتهدف هذه الإستراتيجية إلى مايلي: -المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة (الأتربة،مياه،غطاء نباتي،ثروة حيوانية)اتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية المناسبة وإدارتها إدارة مستدامة.

-الاستعداد لمواجهة الجفاف والتخفيف من آثاره للحد من عوامل تأثير التعرية ،وقف زحف الرمال المتحركة.

-تنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة كفاءتها العلمية ومهاراتها وتنمية الوعي البيئي.

-الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة:ترتكز الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في الإمارات التي تم تدشينها في 11ديسمبر 2002على دستور دولة الإمارات العربية المتحدة وما جاء من بنود ومواد تتضمن حقوق عديدة للمرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وشارك في إعدادها الاتحاد النسائي العام وفرق وطنية من مختلف المؤسسات الحكومية وغير حكومية في الدولة وخبراء من منظمة الأمم المتحدة لتنمية المرأة ،وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتهدف الإستراتيجية إلى دعم خيوط النسيج الاجتماعي.[1]

-إستراتيجية رؤية التعليم:انطلاقا من التعليم يشكل عماد التنمية وركيزتها الأساسية ،أعدت وزارة التربية والتعليم إستراتيجية رؤية التعليم 2002-2020 التي تم الإعلان عنها في سنة1999 ،وقد تم إعدادها بالاعتماد على وثيقة السياسة التعليمية التي أعدها مجلس الوزراء في أفريل 1995، وتعبر هذه الإستراتيجية على رؤية التعليم في الدولة،وترسم صورة لما سيكون عليه التعليم.

2- تجربة تايلاند

في السنوات الأولى لفترة ما بعد الحرب كانت تايلاند تقوم بتصدير المواد الأولية ومنتجات المزارع ،وكانت التجارة تخضع للرقابة ،وكان اكبر سلع التصدير وهو الأرز محل احتكار التسويق من جانب الدولة ،وفي سنة 1955 تم إلغاء احتكار تصدير الأرز،وأجريت تخفيضات في الضرائب المرتفعة على الصادرات من السلع الأخرى مما أدى إلى تشجيع الصادرات من الموارد الطبيعية ومنتجات المزارع. وقد أدت صدمة البترول في السبعينيات إلى تغيير السار ،وفي سنة1981 أدت السياسة التجارية إلى التحول نحو هدف النموذج الآسيوي التقليدي إلا وهو تشجيع التصدير،وتم تخفيض الضرائب على الصادرات وتخفيض سعر الصرف وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات على الرغم من إن متوسط

[1] -سايح بوزيد،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة للدول العربية (حالة الجزائر)** ،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية،اقتصاد وتنمية،جامعة تلمسان ،2013/2012،ص12

المعدل الفعال للحماية بلغ 52% في منتصف الثمانينات ،وهو مكان يزيد على المعمول به في الدول الأخرى في شرقي أسيا مثل كوريا28% وماليزيا23%،وتحولت الحوافز في اتجاه نواحي النشاطات كثيفة العمل والموجهة نحو التصدير.

وتضمنت هذه الحوافز إعفاءات من الضرائب واستردادها،وتوفير الكهرباء الرخيصة وسهولة الحصول على التمويل،والمساعدة في التسويق،وتشجيع شركة التجارة ،وكانت نتيجة كل تلك السياسات تحقيق انطلاقة في الصادرات وخاصة في الملابس والأحذية،والزهور الصناعية والمجوهرات ،ورقائق الكمبيوتر،مع تدفق الاستثمار إليها من كوريا واليابان.[1]

-عوامل النجاح: يحدد البنك الدولي أربع اتجاهات مشتركة في الاتجاه نحو التصدير ،وهو السبيل الذي اتبعته الدول الناجحة كافة وذلك على النحو التالي :

1-توفير وسيلة للمصدرين للحصول على الواردات بالأسعار العالمية.

2-توفير فرص الحصول على الائتمان.

3-تقديم مساعدة حكومية في الدخول إلى الأسواق.

4-المرونة في السياسة العامة.

وكانت قصص النجاح التالية لإتباع السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي أكثر سلامة مما يتبع في الدول النامية الأخرى ،وهي تحقيق اصغر عجز ممكن في الموازنة العامة أو'فائض'ووجود إدارة جديدة للسياسة النقدية 'سعر الفائدة'.

تجربة قطر:

قبل اكتشاف البترول في الأربعينيات ،كان اقتصاد البلد قائما أساسا على الموارد البحرية ،وسمح اكتشاف النفط بحدوث تحول كامل للاقتصاد والمجتمع ذلك إن النفط يكون 66%من مدا خيل قطرو80%من صادراته.

ويعد اليوم استخراج البترول والغاز الطبيعي والصناعات التحويلية المرتبطة بهذا القطاع ،العمود الفقري للاقتصاد الوطني،كما توظف عائدات المحروقات في مشاريع ذات مردود اقتصادي هام،منها المشاريع الصناعية الكبرى التي يعول عليها في خلق قاعدة صلبة ومستدامة.

وقد ساهم النفط في رفع الناتج الإجمالي الذي بلغ 153.3مليار ريال سنة 2005 بمعدل نمو يصل إلى 33%مقارنة مع السنوات السابقة ويفسر هذا النمو السريع بما عرفته أسعار النفط من ارتفاع في

[1] جمال حلاوة،علي صالح،**مدخل إلى علم التنمية**،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2009،ص ص،277-278.

السنتين الأخيرتين كما يفسر بارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي وإضافة إلى قطاع الطاقة تنشط عدة قطاعات اقتصادية أخرى ،في مقدمتها البناء والعقار والخدمات المالية.

وقد اكتشف حقل الغاز الشمالي سنة 1971ويعد من اكبر حقول الغاز في العالم إذ يمتد على مساحة 6000كم مربع ويحتوي على احتياطي يجعل من قطر الدولة الثالثة من حيث الاحتياطي الغازي في العالم ،ويستجيب هذا الحقل للطلب المتزايد من الغاز الطبيعي منذ الثمانينات .

تسعى قطر إلى تنويع مصادر الدخل لاسيما التنمية الصناعية وهكذا ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الدخل الإجمالي،وتشجيع الدول للاستثمار في هذه القطاعات رغبة في الاستجابة لحاجيات السوق وكذا الاستفادة من المدخرات المالية للقطاع الخاص.

ومن مظاهر تنوع القطاع الصناعي في قطر التشغيل السريع للصناعات البيتروكيمياء،والحديد والصلب إضافة إلى ارتفاع طاقة التكرير وإنتاج الغاز،ولقد انطلقت صناعة الأسمدة الكيميائية منذ الستينات .

صناعة الحديد والصلب لها طاقة إنتاجية سنوية تصل الى750000طن ،من اجل تزويد سوق البناء مصانع سوائل الغاز الطبيعي ابتدأت أولها منذ 1974،ثم تعددت المصانع بعد ذلك من اجل إنتاج غازات البروبان والبوتان،ومكثفات سوائل الغاز،وتتسع طاقة تكرير البترول في قطر بعد افتتاح عدة مصانع للتصفية منذ 1974،وقد بلغت أربعة ملايين من الأطنان من المنتجات البترولية الرئيسية عام 2005.[1]

المطلب الثالث:مجهودات الدول النامية لتحقيق الانطلاق الاقتصادي

طبقت الدول النامية في إطار جهودها الرامية إلى إحداث الانطلاق الاقتصادي نوعين من السياسات التنموية، سياسات تعتمد على الزراعة وهو ما عرف بالثورة الخضراء، هذه السياسة التي أدى فشلها إلى تبنّي سياسات تنموية صناعية تستند إلى العلاقة التي بات مسلما بها بين تطور الصناعة وإحداث التنمية . والتي أثبتتها دراسات عديدة على 55 دولة نامية .

1-سياسة التنمية الزراعية والريفية

تلخصت هذه السياسة التنموية فيما سمي" الثورة الخضراء " ، فقد سمح التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية الحديثة من خلال ابتكار أصناف محسنة من البذور واستخدام الأسمدة والمبيدات والآلات المتطورة ، مما سمح بزيادة الإنتاجية أضعافا كثيرة في القطاع الزراعي ومواجهة النمو السكاني ومشكلة ندرة الأرض.

[1] -تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2001

إن هذه الإستراتيجية التي اعتمدتها العديد من الدول النامية لاسيما منها الدول كثيفة السكان(كالصين، الهند ،باكستان ،اندونيسيا والمكسيك) لم يكن الهدف من ورائها فقط تحقيق العدالة الاجتماعية تنموية تعتمد على الزراعة التي تسمح ب:[1]

- توفير الاحتياجات الغذائية .
- توفير الموارد النقدية من خلال المحاصيل الزراعية .
- توفير سوق للسلع غير الزراعية تبعا للارتفاع المسجل في مداخيل المزارعين وبالتالي ارتفاع الطلب الاستهلاكي .
- توفير مدخلات للإنتاج الصناعي.

إن تجربة التحول الزراعي التي خاضتها الدول النامية أبرزت جملة من الانتقادات الموجهة للثورة الخضراء منها:

- التبعية القوية للخارج بسبب أن الأنواع الجديدة من البذور التي تنتج في المخابر الأجنبية ،وكذا الأسمدة والآلات والتجهيزات اللازمة للزراعة تأتي كلها من الخارج وتهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات.
- مكننة القطاع الزراعي أدت إلى تضخيم معدلات البطالة .
- زادت الثورة الخضراء من حدة عدم العدالة الجهوية والاجتماعية بسبب تركيز الإنتاج، الثروة والسلطة.

2- *السياسات المصنعة*

2-1 سياسات الصناعات المصنعة

إن محور هذه السياسة هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة حيث تعطي الأولوية في الاستثمار لإقامة الصناعات القاعدية بهدف تهيئة المجال لحراك اقتصادي من خلال نشوء صناعات تكاملية مع تلك الصناعات ،وأهم هذه الصناعات موجودة في الفروع التالية :[2]

- مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى.

---

[1] – داود محمد صبح،"**إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير و أثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن** "،رسالة ماجيستير غير منشورة في الاقتصاد كلية الدراسات العليا،جامعة الأردن ،1995، ص ص،4-5.

[2] – عبد الرحمان بن سانية ،" **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان،2012-2013،ص ص، 26-27.

- الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية.

– إنتاج الطاقة(الصناعات البتروكمياوية).

لقد أفضى تطبيق هذه السياسة في كثير من البلدان النامية إلى نتائج متواضعة بسبب العراقيل التي واجهتها نذكر منها :

- اعتماد الصناعات الثقيلة على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وهو ما يطرح الحاجة لرؤوس أموال ضخمة لا تتوفر للدول النامية

- انعدام مرونة العلاقة بين استيعاب الاستثمار والعمالة ، وهو ما يجعل هذه السياسة تستنزف القدرات المالية دون اثر بارز على تخفيض البطالة

- تحتاج الصناعات الثقيلة لتأطير عال في مجال التنفيذ والتسيير والصيانة ،وهو ما يستدعي بالضرورة استثمارات أجنبية مصاحبة لتلك الصناعات والمتمثلة في تكوين الإطارات ،وذلك بالاستعانة بالخبرات الأجنبية ،وهذا معناه زيادة العبء المالي.

2-2 سياسة إحلال الواردات

طبقتها دول أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية ثم بعض دول جنوب شرق آسيا بداية من السبعينات بالتركيز على إحلال الواردات بالتصنيع المحلي ،مع تطبيق إجراءات دعم حمائية تفرضها الدولة على الواردات من السلع الأجنبية قصد رفع القوة التنافسية للسلع الوطنية في السوق المحلية .

وكان الهدف من تطبيق هذه السياسة هو :[1]

- زيادة معدلات الادخار والاستثمار،وذلك من خلال أن الحماية الموفرة للصناعة الاحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تغري المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الاحلالية فيزداد بذلك الدخل وبالتالي زيادة معدلات الادخار والاستثمار.

- إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة .

- توفير العملة الصعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطية أو الرأسمالية.

إن سياسة إحلال الواردات وان كانت قد سمحت لبعض البلدان النامية بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعة إلا أنها فشلت في تحقيق الانطلاق الاقتصادي المأمول في البلدان النامية وذلك لعدة أسباب نذكر منها :

- ارتفاع حدة عدم العدالة الاجتماعية ، فقد بينت عدة دراسات أجريت على بعض الدول التي طبقت هذه السياسة أنها أدت إلى تعميق التفاوت في الدخل بين طبقة العمال والفلاحين وطبقة الملاك وأصحاب

[1] – داود محمد صبح،"**إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير و أثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن**"،مرجع سبق ذكره ،ص12.

رؤوس الأموال ،حيث هذه الأخيرة انصب استهلاكها على السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة من الخارج مما دفع بالإنتاج الصناعي الاحلالي إلى إنتاج هذه السلع ،ولكن دون جدوى لأن نمط الاستهلاك لدى هذه الطبقة لم يسمح برفع الطلب المحلي على المنتجات الوطنية من هذه السلع بسبب رغبتها في شراء كل ما هو مستورد.

– لم تساعد سياسة إحلال الواردات في حل مشكلة البطالة بسبب أن تخفيض تكلفة رأس المال شجعت الصناعة على الاعتماد المكثف لرأس المال على حساب اليد العاملة.

– تعميق التبعية للدول الرأسمالية في مجال السلع الرأسمالية ،وبالتالي لم تحقق هذه السياسة هدفها في تقليل الواردات بل أحدثت تغييرا في هيكلها بانخفاض حصة الواردات من السلع الاستهلاكية وزيادة حصة الواردات من السلع الوسيطية والرأسمالية .

– ضيق السوق المحلية مع عدم إمكانية ولوج الأسواق الخارجية إما بسبب الحماية أو المنافسة الدولية الشديدة .

– مشكل التمويل الذي ظل يعتمد على الاقتراض والمساعدات الخارجية .

– استيراد التكنولوجيا بدل السعي إلى إنتاجها .

2-3 سياسة ترقية الصادرات

ترتكز هذه السياسة على إنشاء صناعات تحويلية تعتمد على المواد الخام المتواجدة بوفرة في البلدان النامية كمدخلات لها ،وإنتاج سلع استهلاكية مصنعة أو نصف مصنعة إلى الأسواق الدولية للاستفادة من القيمة المضافة العالية المحققة،لذلك يطلق على هذه السياسة سياسة إحلال الصادرات أي إحلال الصادرات الحديثة محل الصادرات التقليدية ،تمتاز هذه السياسة ب:

– توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير

– الاستفادة من وفرات الحجم لكونها متوجهة إلى الخارج ،أي الاعتماد على الأسواق الخارجية

– زيادة حجم العمالة والعدالة في توزيع الدخل

والهدف من تطبيق هذه السياسة هو:[1]

– رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة التصدير

– تنويع الصادرات

– ديناميكية الاستثمارات الأجنبية داخل القطاعات الموجهة للتصدير

– إعطاء الأولوية لنمو القطاعات الصناعية التجهيزية

[1] – داود محمد صبح،"**إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير و أثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن**"،مرجع سبق ذكره،ص ص،14-15.

– الاعتماد على الميزة النسبية للدول النامية فيما يخص وفرة مدخلات الصناعة من المواد الأولية

– التغلب على ضيق السوق المحلية والتوجه نحو الأسواق الدولية

إن هذه السياسة التي رصدت لها الدول النامية جملة من الإجراءات القانونية المشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي .

عرفت بدورها جملة من الصعوبات ميدانيا نشير إلى بعضها فيما يلي:[1]

– عدم قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب ظروف التبادل الدولي وممارسات الشركات المتعددة الجنسيات ،مما أثر سلبا على إيرادات الدول النامية من العملة الصعبة

– تبعية الدول النامية لتكنولوجيا الدول المتقدمة التي تحرص دائما على اعتماد تكنولوجيا أكثر تطورا من تلك التي تصدرها

– ارتباط إنتاج هذه الصناعات بتقلبات الطلب على منتجاتها في اقتصاديات الدول الأجنبية

– التمويل باعتماد القروض الخارجية وما نجم عنه من تفاقم المديونية

– الوقوع في فخ التضخم، إذْ لجأت الدول النامية من أجل زيادة صادراتها إلى تخفيض عملتها الوطنية، ومعلوم أن هذا الإجراء لا يكون فعالا إلا في حالة تمتع السلع المصدرة بمرونة طلب عالية.

المبحث الثاني:الانطلاق الاقتصادي بالبلدان النامية

المطلب الأول:مفهوم الانطلاق الاقتصادي

هو ترجمة للمصطلح الانجليزي " take off " والمصطلح الفرنسي"décollage" ،ويستند تحديد مفهوم الانطلاق الاقتصادي في المعجم الاقتصادي إلى نظرية روستو والتي تستخدم هذا المفهوم للتعبير عن التطور الاقتصادي والذي قسمه إلى خمس مراحل ،فمرحلة الانطلاق الاقتصادي هي التي تنهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم ويبدأ عندها ناتج الفرد في الازدياد حاملا معه تغيرات جذرية في فنون الإنتاجية التي يقوم بها فئة من أفراد المجتمع ،ففكرة مراحل النمو التي طرحها روستو سبقه إليها بعض الاقتصاديين الألمان أمثال وليم روشر ،هيلد براند ،فريدريك ليست، كارل بوشر وغيرهم .

✓ فمثلا بين" ليست" أن الاقتصاد يمر بخمس مراحل وهي:[2]

1-المرحلة الوحشية البربرية :

وهي التي يبدأ بها الإنسان تطوره التاريخي

[1] – داود محمد صبح،"**إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير و أثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن**"، مرجع سبق ذكره ،ص ص 17-18.

[2] – عادل مختار الهواري ،"**التنمية الاقتصادية**"،دار المعرفة الجامعية ،ص ص،123-124.

2-مرحلة الوعي:

وفيها يبدأ الإنسان باستخدام بعض الحيوانات من أجل أغراضه الحياتية والإنتاجية.

3-المرحلة الزراعية :

تتميز هذه المرحلة بشروع الإنسان في فلاحة الأرض واستهلاك متوجاتها دون القيام بالتبادل ويعرف هذا النمط من الإنتاج بالإنتاج الطبيعي .

4-المرحلة الزراعية الصناعية :

ويأخذ فيها الاقتصاد الصناعي بالنمو إلى جانب الاقتصاد الزراعي ويطرأ تحول تدريجي على الاقتصاد من خلال تشابك القطاعات الاقتصادية وهيمنة الفكر الاستثماري على وعي أفراد المجتمع مما يهيئ للانتقال للمرحلة الخامسة

5-المرحلة الزراعية الصناعية والتجارية:

وفيها تتميز الزراعة والصناعة والتجارة بمستوى عال من التقدم

✓ ووضع الاقتصادي الياباني أكاماتزو الصياغات الأولى لنموذج الإوز الطائر في النصف الثاني من الثلاثينات كنموذج تاريخي لمراحل التطور الاقتصادي للبلدان النامية في سياق خطي متتابع المرحل زمنيا بالإضافة إلى تحدثه عن ثلاثة منحنيات رئيسية تحدد طبيعة المرحلة التي يمر بها البلد السائر في طريق النمو:[1]

منحنى الاستيراد: حيث تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها الاقتصاد المعني.

منحنى الإنتاج: وهو يوضح مستوى تطور القوى الإنتاجية و تركيبة المنتجات.

منحنى الصادرات: هو يوضح نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب ارتقاء نوع المنتجات المصدرة للخارج (كثيفة العمالة ،كثيفة رأس المال ،كثيفة المهارة).

إن هذه المنحنيات الثلاثة تعتبر بمثابة المعلم الذي يحدد إحداثيات البلد في مجال التنمية ،تشبيها بالإوز الطائر من حيث الارتفاع والمسافة والارتباط من حيث التحليل بدورة المنتج .

✓ أما بالنسبة لروستو فقد اعتبر أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية وانطلاق التنمية هو مرحلة حاسمة من مراحل النمو التي قسمها إلى خمس مراحل كالآتي:[2]

[1] – محمود عبد الفضيل ،"**العرب والتجربة الآسيوية ،الدروس المستفادة**"، ،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2000، ص ص، 155-156.

[2] – عبد الرحمان بن سانية ،" **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**"،مرجع سبق ذكره،ص ص،26-27.

1-مرحلة المجتمع التقليدي:

تتميز هذه المرحلة باقتصاد متخلف يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على عالم الملكية العقارية ويستند نظام القيم إلى معاداة التغيير ،أما الناتج الوطني فانه يقسم لأغراض غير إنتاجية هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق:

هي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها ،تتميز هذه المرحلة بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية (النقل،الزراعة ،التجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية)ويشير روستو إلى الدور المحرك الذي يلعبه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد وضمان توازن التبادل الدولي،وبذلك فان القطاع يسمح بتجميع الشوط الضرورية للتنمية الصناعية كما يشير إلى الدور الهام الذي يلعبه قطاع النقل ووسائل الاتصالات والتطور في الذهنيات ومناهج العمل حيث يعتقد أنه من الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق ظهور طبقة من المفكرين خارجة عن الإطار التقليدي للتفكير.

3- مرحلة الانطلاق:

هي أهم مرحلة من المراحل الخمس،حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم ،وفي هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع و تركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع ،تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا من 20الى 30 سنة تقريبا وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة ،وحسب روستو فان هناك ثلاثة شروط أساسية للانطلاق:[1]

- ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان

- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع

- التأسيس السريع لأداة سياسية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية بعبارة أخرى لا بد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي .

[1] - فؤاد حيدر ،"**التنمية والتخلف في الوطن العربي،اطروحات تنموية للتخلف**"،دار الفكر العربي،بيروت،الطبعة الأولى،1990، ص1.

4- مرحلة السير نحو النضج :

وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة (حوالي 60 سنة) وفيها يملك الاقتصاد القدرة على التحرك، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا ،والتوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي ،ومن مظاهر هذه المرحلة .

- قيام العديد من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات الصناعية الكهربائية)
- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات
- النضج الفكري للمجتمع
- زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز من 10%-20% من الناتج الوطني.
- تغير هيكلة الطبقة الشغيلة (تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصيصا).
- تطور مستوى مسيري المؤسسات و امتلاكهم بعد النظرة في التسيير.[1]

5- مرحلة الاستهلاك الواسع:

وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شانا كبيرا من التقدم حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة و يعيش السكان في سعة من العيش و بدخول عالية و قسط وافر من سلع الاستهلاك و أسباب الرخاء،ومن مظاهرها:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (السيارات...) وذلك بسبب الارتفاع الكبير في الدخول الفردية.
- زيادة الإنتاج الفكري و الأدبي للمجتمع.
- ظهور هيكلة جديدة للسكان العاملين حيث يوزعون على القطاعات الاقتصادية كالتالي:

45% من القوة العاملة في القطاع الخدماتي 45 %في القطاع الصناعي ،10 % في القطاع الزراعي وتنامي ظاهرة النزوح الريفي.

✓ **أهم الانتقادات الموجهة لنظرية روستو:**

تعتبر نظرية رو ستو إسهاما بارزا في الفكر التنموي لا سيما من خلال تركيزها على مفهوم الانطلاق الاقتصادي الذي اخذ مساحة واسعة في الكتابات التي تعني بشؤون التنمية ،إلا انه يؤخذ على هذه النظرية بعض النقائص نذكر أهمها:

- هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين:
  - إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا.
  - إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم.

[1] - عبد الرحمان بن سانية ،" **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**"، مرجع سبق ذكره،ص ص،27-28,

– وتعتبر مرحلة الانطلاق أهم مرحلة عرفت انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم و تتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها.

– لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات و اختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول ان تضع صورة عالمية موحدة تطبق لسيرورة التنمية مهما كان نوع المجتمع، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر مراحل مختلفة.

– تقيم هذه النظرية البلدان النامية على أساس تجربة العالم الغربي، مع العلم إن تجارب التنمية تختلف و تتنوع حسب خصوصيات كل بلد و الظروف التي يمر عبرها وكما يقول b.cazes (1991)" لا يوجد طريق واحد للتطور ولا معالجة و حيدة للشقاء في العالم"

– نظر روستو إلى مميزات مراحل النمو الاقتصادي على إنها تبقى ثابتة في كل البلدان بغض النظر عن العصر الذي تكون فيه ،فالمجتمع التقليدي في انجلترا في مرحلة ما قبل الرأسمالية هو في رأي روستو مماثل للمجتمعات التقليدية في بلدان أسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية و بذلك فان نظريته تحمل طابعا إلزاميا معاديا للتاريخ لأنه يحرم المجتمعات من خصائصها الحقيقية التي تميزها عن بعضها البعض.

– تتجاهل هذه النظرية الترابطات الدولية و تأثيرها على التنمية و كأنها ترى إن عملية التنمية في العالم الثالث تتم في فراغ و الحقيقة إن هذه العملية لا تتحدد فقط بالخصائص الداخلية وحدها للدولة في مرحلة معينة ضمن سياق خطي للتغير التاريخي .[1]

المطلب الثاني:خصوصية الانطلاق الاقتصادي

هناك منظور ينظر إلى الانطلاق الاقتصادي من وجهة نظر مخالفة لنظرية روستو ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية :[2]

1-الانطلاق الاقتصادي عملية تفاعلية وليس مرحلة نمو طبيعية

إذا كان روستو قد نظر إلى الانطلاق الاقتصادي كمرحلة ثالثة تعقب مرحلتين سابقتين من مراحل النمو هما مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة التهيؤ للانطلاق بحيث أن هذه المراحل متعاقبة وتمر عليها المجتمعات حتما ولكن بفوارق زمنية مختلفة حسب ظروف كل بلد فالانطلاق الاقتصادي من خلال هذا المنظور هو عملية تفاعلية تحدث انطلاقا من شروط ،يشكل تعاضدها نقطة الانطلاق في تنمية متجددة ذاتيا.

[1] – عبد الرحمان بن سانية ،" **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**"، مرجع سبق ذكره،ص ص،92-30.

[2] – عبد الرحمان بن سانية،"**الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية،دراسة حالة الجزائر**"،رسالة ماجيستسر في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2007/2006،ص ص،8-9.

2- اختلاف في الطرح رغم بعض أوجه التشابه

قد يلاحظ القارئ بعض أوجه التشابه ونقاط التقاطع بين عوامل تحقيق الانطلاق الاقتصادي في هذا البحث وشروط مرحلة الانطلاق الاقتصادي عند روستو إلا أنه في حقيقة الأمر هناك فارق ،فهذه العوامل الضرورية لا يختص بها روستو وحده بل تعرضت لها أطروحات نظرية وأكدتها مدارس ونظريات اقتصادية وبحوث ودراسات واقعية .

ولذلك فان وجودها لا يعني اختصاص روستو بها أو أن هذا البحث تكرار لطرحه ،بل هو استفادة من الدراسات السابقة ،بالإضافة إلى ذلك إهمال روستو لبعض العناصر لا سيما تلك المتعلقة بالعوامل الخارجية غير الملائمة .

3- الانطلاق الاقتصادي عملية تكاملية

ينظر هذا البحث إلى الانطلاق الاقتصادي من وجهة نظر متكاملة ،حيث يعدد العوامل التي ثبتت ميدانيا ونظريا ،وأثرها الأساسي في أحداث النقلة النوعية في اقتصاد نام هو الاقتصاد الصيني وهذا عكس طرح روستو الذي انطلق من دراسة تاريخ الدول المتقدمة ،ثم جعل من عوامل قيام الثورة الصناعية في هذه البلدان شروطا لمرحلة الانطلاق الاقتصادي في أي مجتمع كان وبالتالي وكما أشرنا اليه في نقد نظريته فانه حاول إسقاط التاريخ الاقتصادي الذي مرت به الدول الرأسمالية في القرن التاسع عشر على البلدان المتخلفة رغم الفارق الشاسع بينهما في كل الجوانب بينما هذا البحث هو استفادة من تجربة ميدانية مدعومة بدراسات أكاديمية .

4- الانطلاق الاقتصادي عملية قد تتكرر

اعتمادا على ماسبق فانه يمكن لدولة نامية أن تحقق انطلاقا اقتصاديا ولكن لا يمنع ذلك أنه إذا ما جرت ظروف غير ملائمة (حروب ،دمار،كوارث طبيعية ،انهيار اقتصادي واسع النطاق ...الخ) أن تخسر ثمرة الانطلاق وتحتاج إلى إعادة الكرة من جديد لتحقيق انطلاق اقتصادي مجددا يسمح لها بالشروع في تنمية مستمرة مرة أخرى.

5- الانطلاق الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته

الانطلاق الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته بل هو نقطة البداية لتحقيق الغاية المنشودة ولذلك فانه يحتاج في المدى البعيد إلى الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات واسعة تضمن سلامة ما بعد الانطلاق ،وبالتالي جدوى هذا الانطلاق الاقتصادي .[1]

[1] - عبد الرحمان بن سانية ،" **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**"، مرجع سبق ذكره،ص ص،31-32.

المطلب الثالث:معوقات الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية

تقف العديد من العوائق أمام تحقيق الانطلاق الاقتصادي سواء كانت عوائق اقتصادية ،ديمغرافية سوسيوثقافية ،مؤسساتية وغيرها من العوامل ذات بعد داخلي أو خارجي .

1-المعوقات الاقتصادية الداخلية والخارجية

تتمثل فيما يلي:

1-1 المعوقات الاقتصادية الداخلية:

من بين أهم هذه المعوقات ما يلي :[1]

ضعف الاستثمار والادخار: ويرجع سبب هذا الضعف أساسا إلى مستويات الدخل الفردي المنخفضة بالعديد من البلدان النامية مما يقلل الحافز على الادخار و الاستثمار لدى الأفراد في هذه البلدان و بينت دراسات أجريت من سنة 1970 إلى سنة 1993 إن دول منطقة جنوب شرق أسيا حققت معدلات مرتفعة من الادخار و الاستثمار وصلت من 30% الى40% من الناتج الداخلي الخام،بينما لم تتجاوز باقي دول النامية خلال نفس الفترة نسبة 20%

- انتشار ظاهرة الاكتناز بين الأغنياء تجنبا للآثار السلبية لتضخم العملة.
- تهريب كميات كبيرة من الأموال سنويا إلى الخارج.
- الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي العام و ارتفاع قيمة الواردات في ظل تراجع الصادرات .
- ارتفاع الإنفاق على السلع الحربية، حيث ارتفعت واردات العالم النامي من هذه السلع من 7.4% مليار دولار عام 1972 إلى 30 مليار دولار عام 1982 ،لتصل 150 مليار دولار عام 1986.

عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج: و المتمثلة في مختلف طرق المواصلات ووسائل الاتصال و المولدات الكهربائية و المرافق العامة الضرورية للتنمية،و تشكل استثمارات توفير البنية التحتية إحدى المهام الرئيسية الملقاة على عاتق الحكومات في البلدان النامية من اجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لإطلاق المبادرات الداخلية و جلب الاستثمارات الأجنبية.[2]

-مشكلة النقص في تمويل التنمية: و التي تشكل العقبة الأولى أمام كل خطة تنموية تعتزم هذه البلدان انتهاجها و هي ترجع إلى انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج بسبب تخلف أساليب الإنتاج و تأخر التقنيات التكنولوجية المستخدمة مع ضعف تأهيل اليد العاملة و سوء توزيعها على القطاعات الإنتاجية.

---

[1] عبد الرحمان بن سانية،"**الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**"،مرجع سبق ذكره،ص ص ،98-99.

[2] -أحمد علي دغيم ،"**الطريق الى المعجزة الاقتصادية**"، ،المكتبة الأكاديمية ،مصر،الطبعة الأولى ،2006 ،ص ص،85-90.

- انخفاض مستوى الدخل الفردي: وهو ما ينعكس سلبا على ميادين شتى كانخفاض من مستوى التعليم،التغذية،الصحة.

-التخصص في تصدير المواد الأولية: كالبترول و المعادن و هذا التخصص لا يتطلب أي تنمية للاقتصاد من اجل تحقيقه.

-عدم تلبية الحاجات الأساسية للسكان:

كما قال فرنسوا بيرو "التنمية هي تغذية الإنسان ،تثقيفه،العناية به وتثقيفه" ويشير الواقع الإحصائي إلى أن الفرد بالبلدان النامية يعاني من نقص شديد في الجوانب الضرورية لحياة عادية فقط.

حيث يمكن الإشارة إلى أهم جوانب هذا النقص كالتالي:

- **نقص التغذية:**

و هي تعتبر الشكل الأكثر وضوحا للفقر ،و إذا كانت الدراسات تشير إلى أن الفرد الذي يعيش في وسط معتل و يقوم بنشاط عضلي عادي يحتاج من الغذاء إلى 2400 كالوري في اليوم، و تقدر العتبة الدنيا لبقائه على قيد الحياة ب1500 كالوري في اليوم شريطة بقائه خاملا دون ممارسة أي جهد عضلي فالمواطن في الموزنبيق يحصل في اليوم على 1600 كالوري فقط مقابل 3450 كالوري في اليوم للفرد في دولة السويد، و يضاف إلى ذلك إن النظام الغذائي غير متوازن و غير ملائم لشروط حياة الفرد الطبيعية.[1]

- **المشكلة الصحية:**

تتميز الدول النامية بمعدل وفيات أطفال مرتفع و توقع حياة منخفض يقل عن 50 عاما في كثير منها،كما تتميز بمعدل أمراض جد مرتفع و هو يقاس بنسبة الأشخاص المرضى إلى مجموع السكان حيث تنتشر في بعض هذه البلدان أمراض اختفت تقريبا بالدول الغربية مثل:الكوليرا،السل ،السيدا وترجع أسباب هذه المشكلة إلى ضعف الرعاية و الخدمات الطبية و تركزها بشكل كبير في المدن على حساب الأرياف غالبا.

- **مشكلة التعليم:**

يعتبر التعليم ركيزة هامة للتنمية لأنه أساس اكتساب المعارف العصرية و لذلك فان ضعفه يعد عائقا من عوائق تحقيق الانطلاق الاقتصادي في أي بلد كان ،فبالرغم من النفقات الكبيرة التي تخصصها البلدان

[1] – عبد الرحمان بن سانية،"**الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية،دراسة حالة الجزائر**"،مرجع سبق ذكره،ص 29.

النامية لميدان التعليم،فان الفرد في هذه الدول لا يحصل سوى على 18/1 مما يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة من الإنفاق على التعليم،علاوة على الاختلاف في نوعية التعليم و كفاءة النظام التعليمي.[1]

المعوقات الاقتصادية الخارجية:

من بين أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:

– المديونية الخارجية: وهي تشكل عائقا كبيرا أمام التنمية حيث بلغت في مجموع البلدان النامية 153 مليار دولار عام 1977 ثم تضاعفت حتى عام 1982 حيث بلغت سنة 1986 حوالي 1000 مليار دولار وهذا نظرا للاعتقاد السائد عند لجوء الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي بان التضخم يخفض من قيمة الدولار و بالتالي سترد الديون بدولار رخيص،و لكن ما حدث هو إن ارتفاع أسعار الفائدة و أسعار صرف الدولار و إعادة جدولة الديون بأسعار فائدة أعلى كللك عمل على زيادة حجم المديونية الخارجية بشكل خيالي ،تحولت إلى مديونية طويلة الأجل.[2]

– ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة و عدم كفايتها: حيث تظل الدول الصناعية هي الأكثر استحواذا على هذه الاستثمارات ،بينما تظل الدول النامية الأقل نصيبا منها حيث انتقلت حصتها من هذه الاستثمارات خلال 17 عاما من سنة 1980 إلى سنة 1997 من 26% إلى 37% فقط.

– تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح هذه الدول: لقد عملت الدول المتقدمة على استخدام قوتها في توجيه شروط التجارة و معدلات التبادل الدولية لصالحهما على حساب الدول النامية ،فنظرا لتخصص هذه الأخيرة في تصدير المواد الأولية و تبعا لظروف الطلب العالمي على هذه المواد فان أسعارها تنخفض في فترات الانكماش و ترتفع في فترات الرواج العالمية،و لقد كانت محصلة تقلبات الطلب العالمي في الأجل الطويل بصفة عامة في غير صالح البلدان النامية حيث إن أسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها هذه البلدان كانت مرتفعة غالبا من أسعار المنتجات الأولية التي تصدرها مما جسد التدهور في شروط التجارة لغير صالحها.[3]

2– المعوقات السو سيو ثقافية:

نشير في هذا الصدد إلى مشكلة الانفجار السكاني و باقي المشكلات الاجتماعية و الثقافية.

[1] – مصطفى زروني،"**النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا**"، مرجع سبق ذكره،ص ص،19-20.

[2] –ضياء مجيد الموسوي،"**الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثانية ،2009، ص100.

[3] –عبد الرحمان بن سانية،"**الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**"،مرجع سبق ذكره،ص ص،98-99.

2-1 الانفجار السكاني و كبح النمو الاقتصادي:

رغم تضارب الآراء حول العلاقة بين النمو السكاني و التنمية فان اعتبار النمو الديموغرافي السريع للنمو الاقتصادي بالعالم الثالث يرجع إلى النظرة المؤسسة على أن ارتفاع عدد السكان يخفض نصيب الفرد من الدخل الإجمالي و بالتالي ينخفض الدخل الإجمالي نفسه بسبب انخفاض حجم الادخار و من ثم الاستثمار و بذلك فان الدول النامية في انطلاقها الاقتصادي تواجه حالة مخالفة لما وقع في الثورة الصناعية بأوروبا ،فهي تبدأ تنميتها وهي محملة بأعباء ضخمة لم تعرفها الدول الأوروبية في عملية انطلاقها الاقتصادي.

2-2 المعوقات الاجتماعية و الثقافية:

تعتبر البنى الاجتماعية ،الثقافية التي تسود العديد من المجتمعات النامية غير ملائمة للتنمية وفي هذا الصدد يمكن إن نشير إلى المعوقات التالية:[1]

- التقاليد غير الملائمة للتنمية، كالوقوف ضد تعليم البنات و حرمان المرأة في كثير من البلدان النامية من المشاركة الفعالة في التنمية.
- انتشار البطالة و تعطيل قدرات المورد البشري على العطاء و الإبداع، لا سيما ارتفاع نسبة البطالين من خريجي الجامعات ضمن العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل
- انتشار الخرافات و الإيمان بها مما يقتل المبادرة لدى أفراد المجتمع.
- الانحرافات والممارسات اللاأخلاقية كالسرقة ،الرشوة...الخ
- جهود التشكيلات الاجتماعية التقليدية مثل:القبلية في إفريقيا و أمريكا اللاتينية
- الاستعباد في السودان و موريتانيا ،نظام الطوائف في الهند
- جانب الأفكار و القيم، فالتخلف في البلدان النامية و عدم قدرتها على تحقيق انطلاق اقتصادي يرجع بصفة أساسية للممارسات المنتشرة في مجتمعاتنا و أسلوب تفكير الأفراد فيها،حيث إن هذه المجتمعات المتخلفة تدخل القرن الحادي و العشرين بأفكار القرون الماضية و أساليبها و طالما إن الظروف سواء كانت داخلية أو دولية هي في تطور دائم فان أفكار و أساليب مواجهة تلك الظروف يجب إن تتطور أيضا.

3- معوقات أخرى:

من بين أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:

[1] -محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،"**التنمية الاقتصادية ،مفهومها،نظرياتها،سياساتها**"،مرجع سبق ذكره،ص110.

3-1 المعوقات السياسية ،القانونية و المؤسساتية

ونذكر منها:[1]

- عدم توفر الأمن و الاستقرار في كثير من البلدان النامية مما يشكل معرقلا أساسيا للاستثمار و في هذا الإطار أشار تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لسنة 2011 تحت عنوان "الصراع والأمن والتنمية " إلى الآثار السلبية لانعدام الأمن على التنمية.[2]

حيث تكشف البيانات الجديدة عن تراجع الفقر في الكثير من أنحاء العالم ،لكن البلدان النامية المتأثرة بالعنف تتخلف عن ا لركب ففي مقابل كل ثلاث سنوات من تأثر بلد ما يتأخر الانخفاض في جهود الحد من الفقر بما يعادل 2.7 نقطة مئوية

- وتواجه العديد من الدول النامية كالكونغو، جامايكا، كينيا، مستويات مرتفعة من جرائم العنف في الوقت الحالي وهو ما يعيق جهود التنمية بها.

- إضافة إلى ما ينجم عن هذه الصراعات من تداعيات إقليمية و عالمية ومن وفيات وتدمير وتأخير في أعمال التنمية ، فان لها إضافة إلى ذلك أثرا سيئا على البلدان الأخرى في المستويين الإقليمي و العالمي ،فبلد يحرز تقدما في التنمية مثل تنزانيا تخسر 0.7 %من إجمالي الناتج المحلي كل عام نتيجة لنشوب صراع في أي بلد من البلدان المجاورة له.

- من أثار انعدام الأمن على التنمية أيضا إن محاولات احتواء العنف مكلفة للغاية فالعمليات البحرية التي تستهدف مواجهة أعمال القرصنة في منطقة القرن الإفريقي و المحيط الهندي على سبيل المثال،تقدر تكلفتها بنحو 1.3 إلى 2.0 مليار دولار أمريكي سنويا فضلا عن التكاليف الإضافية الناجمة عن تغيير مسارات السفن و زيادة أقساط التامين.

- ضعف اللا مركزية و ضالة الوسائل المتوفرة للجماعات المحلية و التي لا تفي بمتطلبات تنفيذ خطة التنمية المحلية .

- ضعف الجهاز الإداري عن مواكبة السياسات التنموية.

- ضعف الإرادة السياسية لمتخذي القرار في البلدان النامية، هذه الإرادة تعتبر حاسمة في جعل التطور الاقتصادي و الاجتماعي هو المحدد لنوعية السياسات الواجب اتخاذها لاغتنام فرصة النجاح عن طريق اللحاق بركب الاقتصاديات المتطورة .

- ضعف البنية التحتية و النقص في المرافق المهيأة.

[1] -سعد طه غلام ،"**التنمية والدولة**"،دار طيبة للنشر والتوزيع،القاهرة،2003،ص ،9.

[2] - البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم 2011:الصراع والأمن والتنمية،أفريل 2011،ص ص،2-5.

– غياب الترشيد الاقتصادي في سوء تخصيص الموارد مع انتشار الرشوة و التهريب.

3-2المعوقات التاريخية والجغرافية :

تعود هذه المعوقات إلى الاستعمار الذي طال الكثير من البلدان النامية وعمل على نهب خيراتها وتكريس تبعيتها له حتى بعد الاستقلال بسنوات طويلة ،العديد من الدول النامية ظلت بعيدة و معزولة عن مسار التبادلات والتدفقات الدولية كدول إفريقيا جنوب الصحراء وظلت التبادلات لفترة طويلة تخص حوض البحر الأبيض المتوسط ،الشرق الأوسط ،الهند والصين .

كما أن الكوارث الطبيعية تشكل أيضا عاملا مثبطا للتنمية ،وقد تسارعت وتيرتها في السنوات الأخيرة بسبب التغيرات المناخية التي تعرفها الكرة الأرضية في عمومها ،على سبيل المثال القرن الإفريقي الذي حدث سنة 2011 وقد عرف مجاعة رهيبة بسبب الجفاف الشديد الذي ضرب ما لا يقل عن أربعة دول هي جيبوتي ، إثيوبيا ،كينيا ،الصومال مما أدى إلى نزوح الآلاف من الناس ،فرغم جهود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الغير حكومية التي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 2011 إلا أن الوضع لا يزال حرجا لا سيما في وسط وجنوب الصومال حيث يتعرض أربعة ملايين شخص لأزمة إنسانية ويواجه حوالي 250 ألف منهم خطر المجاعة ،وحسب الخبراء فان الكوارث الطبيعية التي وقعت في قارة آسيا سنة 2011 كانت أكثر الكوارث تكلفة على الإطلاق حيث أن 90% من إجمالي الخسائر الاقتصادية العالمية التي بلغت قيمتها 270 مليار دولار كانت من نصيب آسيا وبلغت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الزلازل التي وقعت في نيوزيلندا واليابان والفيضانات الغزيرة في أستراليا وآسيا في التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 بلغت حوالي 259 مليار دولار .[1]

3-3 المعوقات العلمية و التكنولوجية :

تعرف البلدان النامية تخلف كبير في مجال الحصة على التكنولوجيا المتطورة واستعمالها مما يضعف من قدرة صناعاتها المحلية على خلق قيمة مضافة مرتفعة ،ورغم عمل الكثير من هذه البلدان على نقل التكنولوجيا إلا لم تحقق مستوى عال في هذا المجال ،يضاف إلى ذلك ضعف آداء قطاع البحث العلمي وعدم مساهمته الفعالة في تحسين الإنتاجية والتقدم الاقتصادي بسبب ضعف حصة المبالغ المرصودة له سنويا،ضعف نوعية وقيمة البحوث وعدم وجود إستراتيجية مدروسة لآفاق تطوير البحث العلمي وقيادته وقيادته حتى يتلائم مع احتياجات التنمية وتحقيق الابتكار ،هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج بأعداد كبيرة.[2]

[1] – عبد الرحمان بن سانية،"**الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**"،مرجع سبق ذكره،ص ص،107-108.

[2] – سعد طه غلام ،"**التنمية والدولة**"،مرجع سبق ذكره،ص179.

المبحث الثالث:تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة بالبلدان النامية

لقد تزايدت ظاهرة الاقتصاديات الناشئة والاهتمام بقضايا التنمية في العالم الثالث خاصة في دول جنوب شرق آسيا التي حققت انطلاقا اقتصاديا باهرا ،فمن خلال ما سبق سنتطرق إلى بعض التجارب الناجحة في آسيا وذلك لمعرفة أهم العوامل التي كان لها الدور البارز في إحداث انطلاق اقتصادي .

المطلب الأول:التجربة الماليزية

إن التجربة الماليزية هي تجربة جديرة بالتأمل بالنظر إلى كونها تتميز بكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق الانطلاق الاقتصادي ،فقد تمكن هذا البلد النامي رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه أن يحتل مراتب مرموقة على المستوى العالي ويصبح من بين أهم ثلاثين دولة مصدرة للتقنية العالية عالميا.

1-تعريف عام بالاقتصاد الماليزي:

تقدر مساحة ماليزيا ب329758كم،حيث بلغ تعداد السكان بها 23.1مليون عام 2003 بكثافة سكانية تقدر ب70 ن/كم ومعدل نمو سكاني يقدر ب2% في الفترة ما بين 1995 و2000،حيث قدر معدل الولادات ب3.13 % ، ومعدل الوفيات 5.12% .

يعتبر المجتمع الماليزي مجتمعا شابا يشكل فيه الأشخاص الأقل من 15 سنة نسبة 38% من تعداد السكان ،ونسبة المسنين الأكثر من 60 سنة نسبة 4.4% فقط ،كما أن معدل توقع الحياة عند الولادة في هذا المجتمع هو معدل جيد يقدر ب 71.7 سنة .

-أما بالنسبة للتعليم فهو إجباري و مجاني من سن 6 سنوات إلى سن 16 سنة حيث يبلغ معدل نمو التعليم حوالي 88.9% من مجموع السكان.

- عرف اقتصادها تحولا من الهيمنة الاشتراكية الصينية إلى اقتصاد مفتوح رائد عالمي في الإنتاج الالكتروني حيث شكلت الصناعات التحويلية نسبة 30% من الناتج الوطني الخام مقابل أقل من 20% سنة 1993 وبذلك احتلت المرتبة 53 عالميا في الناتج الفردي سنة 1995 بعدما كان اقتصادها يعتمد بصفة رئيسية على المحروقات ،أما فيما يتعلق بخصائص مختلف قطاعات الاقتصاد الماليزي فنشير إلى ذلك كما يلي :[1]

أ- الزراعة :

تعتبر الزراعة متطورة بماليزيا حيث تنتج 2.04 مليون طن من الأرز إضافة إلى ذلك فهي تنتج المطاط وزيت النخيل و القصب الهندي ...الخ

[1]- عبد الرحمان بن سانية،"**الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**"،مرجع سبق ذكره،ص ص،40-41.

ب– الصناعة :

تشغل الصناعة 32% من السكان حيث تساهم ب 43% من الناتج الداخلي الخام ،وهي تعتبر القطاع الأهم منذ سنة 1970 حيث تشكل 60% من قيم الصادرات ،وذلك جراء عمل الحكومة على تطوير صناعات جديدة متجهة للتصدير معتمدة على تحويل الموارد الأولية الزراعية والمنجمية ، كما اعتمدت على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

ج– الخدمات :

شغلت الخدمات نسبة 46.9% من السكان سنة 1993 حيث ساهمت بنسبة 40% من الناتج الداخلي الخام .كما أنها تضم شبكة معتبرة من الطرق والسكك الحديدية والموانئ ...الخ ،كما يشكل قطاع السياحة بها موردا هاما للتمويل حيث أصبحت وجهة سياحية تستحوذ على 1.7 مليار من العملة الصعبة .[1]

2– تجربة الانطلاق الاقتصادي الباهر بماليزيا:

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها سنة 1985 اعتمدت إستراتيجية تنموية تركز على إحلال الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال بالرغم من صغر حجم مساحتها ،حيث أن معظم مساحاتها الجبلية ومعظم أراضيها غير صالحة للزراعة إلا أنه يحتل المرتبة 14 بين دول العالم خلال سنتي 1993 و1994 من حيث الأداء الاقتصادي متقدما بذلك على عدد من الدول الصناعية الكبرى كبريطانيا وألمانيا .

وحسب تقرير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2001 فإنها من بين أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية فاحتلت بذلك المرتبة التاسعة متقدمة على كل من ايطاليا والسويد والصين.[2]

لذلك اعتمد هذا البلد في عقد السبعينات خطة تنموية تعتمد على الدور الكبير للقطاع العام مع التركيز على التصنيع الموجه للتصدير عن طريق المكونات الالكترونية الكثيفة العمالة وكان من نتائج هذه الخطة تخفيض معدلات البطالة وتحسن توزيع الدخل ،وبلوغ معدل نمو بنسبة 8% سنويا في المتوسط مع استقرار معدل التضخم في حدود 5% ،إلا أن الأداء الاقتصادي لم يعد مستقرا في أوائل الثمانينات فأقدمت السلطات تحت دافع الرغبة في الحصول على إيرادات كبيرة من البترول على إقامة الصناعات الثقيلة المملوكة للدولة وترتب على ذلك الحاجة إلى نفقات كبيرة ،أدت بدورها إلى اختلالات مالية تم

[1]– عبد الرحمان بن سانية، "**الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية،دراسة حالة الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] –تقرير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2001.

تمويلها بصورة أساسية بالاقتراض من الخارج وان كان هذا الخلل قد تناقص بصفة ملموسة سنتي 1983 1983 و1984 جراء تحسن معدلات التبادل وتخفيض الإنفاق الحكومي .

ومع تقلص الطلب الخارجي وانخفاض أسعار النفط سنتي 1985-1986 عرف الاقتصاد الماليزي انخفاضا حادا في الاستثمار وارتفاعا رهيبا للبطالة مما دفع إلى زيادة الاقتراض من الخارج فازدادت المديونية الخارجية حتى بلغت سنة 1986 حوالي 22 مليار دولار أي بنسبة 84% من الناتج الوطني الخام. [1]

إن حالة الكساد التي وصل إليها الاقتصاد الماليزي دفعت بالسلطات إلى مراجعة نقاط الضعف في الخطة التنموية وتبني إستراتيجية إصلاحات واسعة خلال الفترة 1986-1990 جعلت من ماليزيا نموذجا يقتدى به حيث استطاع هذا البلد في ظرف وجيز أن يأخذ مكانة بين النمور الآسيوية .

وهذا ما بينته دراسة إحصائية لمجلة the banker أن البنوك الماليزية استطاعت أن تحتل مكانة مرموقة على خريطة البنوك العالمية حيث ظهرت 7 بنوك منها ضمن قائمة أكبر ألف بنك في العالم سنة 1994 ،ورغم ما خلفته أزمة جنوب شرق آسيا التي شهدها العالم سنة 1997 ،إلا أن الاقتصاد الماليزي كان متميزا في مواجهة هذه الأزمة وذلك بفرض قيود صارمة لمواجهة هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج مما أدى به إلى الخروج من الكبوة المالية ومواصلته لمسيرة التنمية .

إن الجرأة في خوض التجربة وفق الخصائص الراهنة التي تطبع الاقتصاد والمحيط العالمي الخارجي جعلت الكثير من الدراسات تعنى باستخلاص العوامل الكامنة وراء الانطلاق الاقتصادي الباهر .

3-عوامل نجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا:

تتعدد وجهات النظر حول عوامل نجاح النهضة الماليزية الباهرة إلا أن هناك عوامل تعتبر قاسما مشتركا بين جل الدراسات ،سنحاول التطرق إلى بعض منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .[2]

3-1 القيم النهضوية:

تشير الدراسات التي عنيت بالتجربة الماليزية إلى أن الدافع القوي وراء نجاحها هو منظومة المبادئ والقيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع والملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية رائدة ،حيث أنه وبالرغم من التعدد العرقي والديني الذي يميز مجتمعاتها إلا أن القيم المعنوية كانت على الدوام الأداة الموحدة بينهم للتعاون والعمل بصفة جماعية وفيما يلي نوضح أبرز القيم المعنوية والتقاليد التي لعبت دورا فعالا لنجاح الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا .

[1] – منى قاسم ،"**الإصلاح الاقتصادي في مصر**"،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص177.

[2] – عبد الرحمان بن سانية،"**قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**"،مجلة الواحات والدراسات،العدد11،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي،غرداية،2011،ص ص ،62-64.

الاعتماد على الذات : يعتبر هذا العنصر من أهم مميزات هذه التجربة وقد تجلى في مظاهر عدة نذكر منها التركيز على الموارد الداخلية في تمويل الاستثمارات والاعتماد بشكل كبير على السكان الأصليين الذين يمثلون الغالبية في تنفيذ الإستراتيجية التنموية .

البساطة وعدم الإسراف: يقوم أسلوب الحياة في المجتمع الماليزي على البساطة وعدم الإسراف في المعيشة وهذا ما يجعله يعزز قيما أخرى كالمحافظة على الثروة القومية وحسن استغلالها.

احترام الكبير وتقديره: إن انعكاس هذه القيمة على التنمية يتجلى في التعامل مع السلطة حيث تحظى هذه الأخيرة في ماليزيا وفي شرق آسيا عموما باحترام الجميع وهو ما يحقق نوعين من المنافع:

- تسهيل مهمة القانون في ضبط الحياة العامة وتجاوب الأفراد مع سياسات الدولة.
- زيادة حرص الدولة على رعاية مصالح المواطن وضمان حقوقه.

الأسرة المستقرة : رغم الانفتاح الكبير لماليزيا واندماجها في اقتصاديات العولمة وما نتج ذلك من ورود قيم تفكك كيان الأسرة ،إلا أن الأسرة الماليزية ظلت دائما تشكل بؤرة استقرار المجتمع ،ويمكن القول أن المجتمع الماليزي يتميز بتماسك أسري أقوى من كل المجتمعات المجاورة .

3-2 الإرادة السياسية والدور الفعال للدولة:

من المميزات الأساسية للثقافة الآسيوية عموما والماليزية خصوصا إعطاء اهتمام كبير لدور القيادة السياسية في التنمية والمتتبع للتجربة الماليزية يلاحظ أن الإرادة السياسية القوية المدعومة باستقرار سياسي واجتماعي واسع كانت وراء اتخاذ قرارات تنموية جريئة ، وقد شكلت الديمقراطية احد معالم طبيعة دور الدولة في ماليزيا حيث أن هذا التدخل كان بمشاركة واسعة لممثلي المجتمع.[1]

3-3 المناخ الاقتصادي الملائم:

تميزت ماليزيا بين الكثير من الدول النامية بتهيئة المناخ الملائم لتحقيق انطلاقها الاقتصادي وكان من أهم مميزات المناخ ما يلي :

- الاستقرار السياسي والاجتماعي
- البنية التحتية
- العدالة بين المناطق
- التكامل بين القطاعات

[1] – عبد الرحمان بن سانية،" **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**"، مرجع سبق ذكره ،ص60.

3-4 التنمية البشرية :

اهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لمجموع السكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين الذين ترحب السلطات بتوطينهم وقد تمكنت من توفير مستويات معيشية لائقة للأغلبية العظمى من السكان خاصة مع ارتفاع متوسط دخل الفرد والذي بلغ سنة 1999 حوالي 8209دولار .[1]

3-5 تفعيل القطاع الخاص:

اعتمد النموذج الماليزي في تحريكه لعملية النمو الاقتصادي على تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية حيث عمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية.[2]

المطلب الثاني:تجربة كوريا الجنوبية

نجحت كوريا بالرغم من قلة مواردها الطبيعية وارتفاع سكانها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لافتة للانتباه ،لذلك سوف نتطرق إلى أهم العوامل التي جعلت كوريا الجنوبية تحقق انطلاقها الاقتصادي وذلك بعد التعريف بالاقتصاد الكوري.

1-تعريف عام بالاقتصاد الكوري:

تقدر مساحة كوريا الجنوبية ب 99.286كم^2 ،بتعداد سكاني يقدر ب48.4 مليون نسمة سنة 2005،بكثافة سكانية تقدر ب493.2 نسمة /كم^2 وهي واحدة من أكبر الكثافات السكانية في العالم ويقطن 80% من السكان في المدن الحضرية ،أما معدل النمو السكاني السنوي فقد عرف تراجعا منذ سنوات الستينات حيث قدر ب0.4% سنة 2005 ،وتشير تركيبة السكان الى أن أعدادا معتبرة منهم شباب حيث قدرت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة تقدرب22.1% سنة1999 ،بينما لا تتجاوز نسبة الذين تفوق أعمارهم 65 سنة نسبة 6.7% ،أما عن معدل توقع الحياة عند الولادة فهو يقدر ب 75.8 سنة .

-يعتبر المجتمع الكوري الجنوبي متجانسا من الناحية العرقية ،حيث أنه باستثناء 30 ألف صيني ،فان كوريا الجنوبية لا تحوي أية أقلية عرقية ،كما أن سكانها يتكلمون لغة واحدة ألا وهي اللغة الكورية التي تعتبر عنصرا هاما في تقوية هوية الكوريين القومية .

[1] -حسن علي أحمد،نموذج كوريا التنموي يستحق الدراسة،من الموقع:
- http:www.iico.org/al-alamiya/issues-1425issue168/alam-mailhtm(26/03/2015).

[2] -عبد الرحمان بن سانية،" **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**"،مرجع يبق ذكره،ص ص،65-66.

أما فيما يخص التعليم فهو إجباري ومجاني لكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 11 سنة وتقوم المدارس الخاصة بدور هام في التعليم لاسيما في الطور الثانوي حيث قدر معدل التعلم لسنة 2005 خوالي 98% بمقاربة كبيرة بين الجنسين 97.4% للذكور و 99.3% .

يتميز الاقتصاد الكوري بهيمنة النشاط الزراعي بخلاف كوريا الشمالية التي كانت أكثر تصنيعا ،إلا أنه في بداية الستينات اعتمدت كوريا الجنوبية سياسة تصنيع سريع يستند إلى مبادئ الاقتصاد الرأسمالي ويدعمه وفرة اليد العاملة المؤهلة وتواجد العديد من المصانع الأجنبية لا سيما في قطاع النسيج والميكانيك والكهرباء ،كما طورت في الوقت نفسه صناعة وطنية قوية في ميدان الحديد والصلب والسيارات وعالم الالكترونيات فاستطاعت أن تحقق بذلك نموا متسارعا قدر ب9% سنويا .

وتعتبر كوريا الجنوبية اليوم دولة صناعية ديناميكية في مصاف الدول المتقدمة حيث بلغ ناتجها الداخلي الخام لسنة 2003 قيمة 605 مليار دولار.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات في النمو الداخلي للبلد كانت كالآتي:[1]

-قطاع الزراعة :

لم يساهم قطاع الزراعة سوى ب 3.2% من الناتج الداخلي الخام مع تشغيله ل10% من القوى العاملة ،ويشكل الأرز المنتوج الزراعي الأول حيث يستحوذ على 56% من الأراضي الزراعية بإنتاج قدر سنة 2004 ب6.4 مليون طن ،وبمردودية مرتفعة قدرت ب 6870 كغ/هكتار مكنت كوريا الجنوبية من من تحقيق الاكتفاء الغذائي ،أما المحاصيل الأخرى فتتمثل في القمح والبطاطا و الصوجا والقطن ...الخ. كما يشكل الصيد البحري قطاعا هاما في كوريا التي تملك أسطولا بحريا عصريا سمح لها أن تكون من أكبر 10 دول رائدة عالميا بإنتاج قدر ب2.28% مليون طن سنة 2001.

-قطاع الصناعة :

تقدر مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام ب 34.6% ،حيث تقدر نسبة القوة العاملة بهذا القطاع حوالي 27% من إجمالي السكان الناشطين ،ويسجل ابتداء من سنة 1970 الأهمية الكبرى التي أولتها الدولة للصناعات الثقيلة بغرض تقليل الواردات ،إلا أن هذه السياسة قادت للعديد من مشاكل التلوث الخطير ،أما حاليا فهناك هيمنة للصناعات الميكانيكية والحديد والصلب صناعة السفن ...الخ

-قطاع الخدمات:

فهو يسجل أهمية بارزة في الاقتصاد حيث يشغل نسبة 62% من القوى العاملة ،ويساهم بنسبة 62.2% من الناتج الداخلي الخام.

[1] – عبد الرحمان بن سانية،"**الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية،دراسة حالة الجزائر**"،مرجع سبق ذكره،ص ص، 52-53.

2-عوامل نجاح الانطلاق الاقتصادي بكوريا الجنوبية

من بين أهم العوامل التي جعلت كوريا الجنوبية تحقق نجاحا في تحقيقها للانطلاق الاقتصادي ما يلي:

2-1 دور الاهتمام بالتعليم في تحقيق النهضة الكورية:

وضع مخططو التنمية الكورية موضوع تعزيز القدرات المعرفية للفرد الكوري ورفع كفاءة القوى العاملة بالتعليم في أولى درجات سلم اهتماماتهم وكان للدولة الدور البارز في الاهتمام بتعميم التعليم مدعوما بمساهمة كبيرة من الأسرة الكورية في تخصيص القسط الأكبر من ميزانيتها لتعليم أبنائها ،معتقدا أن الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل الأسرة ويمكن القول أنه في لحظة انطلاقها الاقتصادي تميزت كوريا بمستواها العالي من رأس المال البشري ،هذا المستوى الذي يجد جذوه في تعميم التعليم منذ العهد الاستعماري.[1]

2-2 دور الاستثمار في الصناعات الموجهة إلى التصدير في نجاح كوريا

عملت كوريا الجنوبية في إطار انطلاقها الاقتصادي على وضع أسس تصنيع قوي حيث نجحت الخطة الخماسية الأولى للتنمية من سنة 1962 إلى سنة 1966 في إرساء قواعد بناء صناعي نقل الدولة من الاعتماد على الموارد الزراعية إلى الاعتماد على تصنيع حديث موجه للتصدير ،ومن خلال الخطة الاقتصادية الثانية (1967-1971) ركزت الحكومة على هذا المنحنى وقامت بتحويل سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه للتصدير ،أما الخطة الثالثة (1972-1976) تم التحول بصفة منتظمة نحو الصناعات الثقيلة والكيمياوية والاهتمام بزيادة مساهمتها في السلع التصديرية حيث بلغت في منتصف الثمانينات حوالي نصف صادرات كوريا كما أعطيت أولوية لدعم صناعات الحديد والصلب والمعادن والمعدات وبناء السفن...الخ.[2]

2-3 دور الاستثمار الأجنبي المباشر واكتساب التكنولوجيا

وتتمثل في :[3]

[1] – عبد الرحمان بن سانية، "**قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**"،مرجع سبق ذكره،ص 71.

[2] – ورقة عن اقتصاد كوريا من الموقع:

-http//www.aral-2korea.com/html/consulte.12/404/2015.

[3] – محمد بشير شريف،تجارب آسيوية،من الموقع:

www.islamonline.net/arabic/economies/07-2003/article.shtml.consulte.15/04/2015:// -http

2-3-1 الاستثمارات الأجنبية

تعتبر قدرة الاقتصاد الكوري على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها من أهم العوامل التي هيأت لانطلاقه في زمن قياسي مقارنة بغيره من الاقتصاديات النامية .

2-3-2 الاهتمام بالعلوم واكتساب التكنولوجيا

لعب توظيف التجربة التاريخية والاستفادة منها دورا هاما في التطور الصناعي الحاصل في كوريا حيث استفاد هذا البلد من الاستثمارات اليابانية والأمريكية في استيعاب التقنية وتحسين منتجاته الصناعية وبالتالي عزز من المزايا التنافسية لصناعاته في الأسواق العالمية ،ولا زالت كوريا تواصل تعزيز قدراتها التكنولوجية من خلال الاستثمار في البحث العلمي وتوظيفه لخدمة التطور الاقتصادي .

2-4 المشاركة الشعبية

من أهم المميزات التي ساهمت بدور بارز في الانطلاق الاقتصادي بكوريا،المناخ الاجتماعي الملائم للتنمية متجسدا في الخصائص التي يتمتع بها الإنسان الكوري و الاستقرار و التفاف المجتمع حول أهداف الخطة التنموية للبلد، كما يتبين بوضوح هو المشاركة الشعبية في التنمية بكوريا و الذي يسمى بمجموعات الشيبول التي عملت الحكومة على تكوينها كقاعدة للتصنيع السريع و تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: التجربة الصينية

قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 كانت الصين أشبه بعملاق للغاية وكان تعداد سكانها لا يتجاوز 500 مليون نسمة ،مع اقتصاد يركز على بعض المنتجات الصناعية ولكن بعد أكثر من خمسين سنة أصبحت الصين اليوم إحدى الدول الاقتصادية الكبرى ،ذات القدرة والتنموية الكامنة في العالم وبفضل تسع خطط خماسية أنجزتها الصين ما بين 1953-2000 تمكنت من جذب اهتمام العالم وإرساء أسس اقتصاد قوي يهدد أقوى الاقتصاديات في العالم.[1]

1-تعريف عام بالاقتصاد الصيني

تقدر مساحة الصين قرابة 9.7 كم^2 (9.596.960 كم^2)وهي بذلك تغطي حوالي 7% من مساحة الكرة الأرضية ،بتعداد سكاني يقدر ب1339.7مليون نسمة وهذا في ديسمبر 2010 حيث تبلغ الكثافة المتوسطة للسكان 133 نسمة/كم^2 ومعدل نمو سكاني ضعيف قدر ب 0.59% سنة

[1] – عبد الرحمان بن سانية،"**الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية،دراسة حالة الجزائر**"،مرجع سبق ذكره، ص114.

2005.مما أدى إلى إحداث اختلال نسبي بين أعداد الذكور الذي بلغ 51.5% وأعداد الإناث 48.5% وهو ارتفاع مرجح للارتفاع ،كما توجد بالصين 56 قومية .

2 عوامل تحقيق الانطلاق الاقتصادي بالصين

من جملة العوامل التي جعلت الصين تحقق انطلاقا اقتصاديا ما يلي :[1]

2-1-مظاهر النجاح الكبير للتجربة الصينية

ظلت الحكومة الصينية تطبق نظام الاقتصاد المخطط ،حيث كانت أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الميادين تحدد مركزيا وتنفذ بتدخل مطلق ورقابة صارمة لأجهزة الدولة مما قيد حيوية النظام الاقتصادي تقييدا شديدا وأبقى الصين في دائرة التخلف ،لكن مع بداية سنة 1978 التزمت الصين بتطبيق سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج ،واختارت لنفسها نموذجا تنمويا خاصا يحتل موقعا وسطا بين الرأسمالية التقليدية والاشتراكية التقليدية وهو ما عرف بنظام "اقتصاد السوق الاشتراكي" هذا المفهوم الذي حدد تصوره دنج هيساوينج بقوله "التخطيط والسوق هما وسيلتان من وسائل الاقتصاد ،ولا يوجد أي اختلاف طبيعي بين الرأسمالية والاشتراكية لأن الاقتصاد المخطط ليس مرادفا للرأسمالية لأن السوق يوجد أيضا في الاشتراكية"

إذن فلقد تم التحول في الصين وفق الفكر الصيني ولم يرتم في أحضان الرأسمالية كما أنه لم يظل متشبتا بالاشتراكية بل أطلقت الصين من فكرة أن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة ولكنها صيغة قابلة للتطوير والتشكيل وفق لظروف المجتمع الذي تطبق فيه.

إن الانطلاق الاقتصادي الذي حققته الصين يتجلى في ملامح التحولات التي عرفها البلد والتي من أهمها:

-إتباع أسلوب التدرج في الانفتاح

-لم تفتح الصين الباب بمصراعيه لراس المال الأجنبي وإنما فتحت الطريق أمام قيام مشروعات جديدة تحتاج بالفعل إلى الاستثمار الأجنبي

- أبقت الصين غلى على أهم السياسات التجارية التي تقيد الواردات كخيار تستعمله في حالة تعرض قطاعات الإنتاج الوطني لإضرار بسبب هذه الواردات.

[1]- m-An quinghu-evolution de la chine vers l'économie de marché site :http//www.impi-fk/documents/parution/chine/pdf/13/03/2014/consulte.29/02/2015.

– تطور الناتج الداخلي الخام للصين ب9% في المتوسط منذ 25 سنة وقد حددت الصين سنة 2005 هدف مضاعفته أربع مرات إلى أفق 2020 وهو الأمر الذي متى تحقق فان الصين ستصبح ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة.

–تساهم الصين بثلث نمو الاقتصاد العالمي فبضلها تم إنقاذ الاقتصاد العالمي والأمريكي من الانحدار نهاية 2001.

–تعتبر الصين أكبر منتج وأكبر مستهلك للحديد والصلب في العالم ،كما تصنف من بين أكبر الدول المستهلكة للألمنيوم ،الزنك ،النحاس والاسمنت ،كما سمحت لها احتياجاتها المتزايدة من الطاقة باحتلال المرتبة الثانية عالميا في استهلاك البترول مقارنة بدول أخرى.[1]

2-2 دور الانفتاح على الخارج والاندماج عالميا في النجاح

ساهمت العديد من العوامل في تحقيق الانطلاق الاقتصادي الناجح بالصين وبلوغها المستوى الكبير الذي هي عليه الآن عالميا ومن أهم هذه العوامل وأبرزها انفتاحها على الخارج واندماجها في الاقتصاد العالمي إذ يعد ذلك من الخطوات الهامة التي انتهجتها الصين في مسيرتها الإصلاحية ،ولقد كان لانفتاح الصين آثار واضحة على النمو السريع الذي عرفته في السنوات الأخيرة والذي شد انتباه العالم إليها ومن بين هذه الآثار نذكر ما يلي :

–الارتفاع الواضح للصادرات إلى أكثر من 35% سنة 2004 والتي تشكل المورد الهام للنمو الاقتصادي الصيني وتعتبر دول آسيا الشريك الرئيسي للصين حيث استحوذت على 50% من التبادلات التجارية للفترة ما بين سنة 2001 وسنة2005 .

–تنامي الاستثمارات الصينية المباشرة في العديد من الدول ،ونعتبر آسيا المستقبل الأول لهذه الاستثمارات بنسبة 45% ثم أمريكا اللاتينية بنسبة 39% ثم الولايات المتحدة الأمريكية ب 8% وأخيرا أوروبا ب 4% .

–ومن بين أهم الآثار أيضا تزايد عدد الطلبة الصينيين بالخارج بصفة لافتة حيث انتقلت من 860 طالبا سنة 1978 إلى 125 ألف طالبا سنة 2002 أي تضاعفت ب 144 مرة خلال 25 سنة.[2]

[1] – عبد الرحمان تيشوري ، تجربة الصين في مواجهة العولمة من الموقع:
http://www.minshawi.com/other/china.ht.(02/2014).consul.15/03/2015.

[2] – عبد الرحمان بن سانية،" **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**"،مرجع سبق ذكره،ص ص،84-85.

2-3 الدور الفعال للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتقدم التكنولوجي

تتمثل في :

2-3-1 قوة اجتذاب الاقتصاد الصيني للاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن اندماج الاقتصاد الصيني وانفتاحه على العالم جعل من الصين البلد النامي الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تضاعفت حصتها حوالي 58 مرة ما بين سنتي 1983 و2002 منتقلة من 920 مليون دولار إلى 52.7 مليون دولار وحسب إحصائيات 2002 فان الصين رخصت ل 424 مستثمرا أجنبيا بانجاز مشاريع على أراضيها وقدرت رؤوس الأموال المستثمرة فعلا ب 447 مليون دولار ،لذلك فمن بين أكبر شركة في العالم يوجد 400 شركة مستثمرة في الصين في أكثر من 2000مشروع .

2-3-2 الحرص على اكتساب التقدم العلمي والتكنولوجي

لقد حرصت الصين منذ انطلاقها الاقتصادي على رسم إستراتيجية للمستقبل تستند على آلية العلم والتكنولوجيا باعتبارهما أساس التحدي العلمي ويلخص هذا التوجه في خطاب الرئيس الصيني جيانغ زيمين "الأمة تتخلف وتضع نفسها في وضع سلبي للغاية ما لم تحرص على أن تحتل مكان الصدارة في مضمار التقدم العلمي والتكنولوجي ،وتسمو بمستواها العلمي والتكنولوجي في ضوء نسيجها التطوري القومي"[1]

2-4 القيم النهضوية وأثرها على نجاح التجربة الصينية

إن الشخصية القومية لمختلف الشعوب الآسيوية قامت على ارث ثقافي مميز يرتكز على نزعة الشعور بالتفوق الحضاري ،هذه النزعة التي دفعت بأحد المفكرين الصينيين "ووبن" إلى حد اعتبار أن الثقافة الغربية التي هي في طور التهدم الذاتي يوما بعد يوم لا مخرج لها مما هي فيه إلا بدراسة الثقافة الصينية وحكمتها ،إن الشعور القومي بالتفوق والرضا عن الذات المميز للشعوب الآسيوية ينبني في الأساس على مرجعية قيمية وفكرية تجد جذورها في الفكر الكونفوشيوسي الذي يؤمن به غالبية أفراد المجتمع الصيني والذي يضع مواصفات نموذجية للإنسان الفاضل المدرب على العيش في تلاحم مع الآخرين

والمجتمع الصيني تأثر طوال سنوات تطوره بنخبة من المثقفين الصينيين زرعوا فيه قيما تنموية يرجع إليها الفضل الكبير في النجاح الاقتصادي الذي حققته الصين .

[1] عبد الرحمان تيشوري ، تجربة الصين في مواجهة العولمة من الموقع:

-http://www.minshawi.com/other/china.htm(02/2014) .

وقد سجل التاريخ للصين جملة من الإسهامات العلمية والتقنية نذكر منها:[1]

-اخترعت الصين الورق قبل اختراع الطباعة من طرف يوهانس بسبعة قرون،

- وفي سنة 1300 كان المثلث الذي أعطى في الغرب اسم مثلث "باسكال" معروفا في الصين قبل ولادة باسكال بأربعة قرون،

-اخترعت الصين الورق قبل اختراع الطباعة من طرف يوهانس بسبعة قرون

[1] - قاسم حجاج،"**العالمية والعولمة**"،جمعية التراث بغرداية،الجزائر،2003،ص 406.

خلاصة الفصل الثالث :

يشكل الانطلاق الاقتصادي الاهتمام الرئيسي الذي تسعى إليه الدول النامية في ظل حتميات الاندماج في الاقتصاد العالمي ورهانات التسابق الدولي لاكتساب مقومات القوة الاقتصادية .

إلا أن هناك معوقات كثيرة تعيق أو تقف أمام تحقيق الدول النامية إلى ما تصبو إليه من انطلاق اقتصادي ومن خلال ما سبق أنه ورغم المساعي الدولية المبذولة لرفع نسب هذه الإعانات إلا أنها تبقى ضعيفة ولا تساهم إلا بجزء قليل جدا في عمليات التنمية بالبلدان النامية ،وكنتيجة لتحقيق انطلاق اقتصادي باهر والاستمرار للحاق بركب الدول المتطورة لا بد لهاته الدول الاستفادة من الدروس الناتجة عن مختلف التجارب السابقة كدول جنوب شرق آسيا .

يتمحور موضوع الدراسة حول التنمية الاقتصادية في البلدان النامية باعتبار أن التنمية عملية طويلة الأجل تتطلب جهدا مستمرا ومتواصلا يستند إلى تخطيط عميق ورؤية مستقبلية واضحة المعالم ومرتبة الأولويات ،وهي من بين العناصر الضرورية التي تبحث عنها الدول من أجل النهوض بها كهيكل تنموي، والقضاء على المعوقات التي تقف أمام تحقيق هذه الأهداف والاقتصاد ككل.

إن ما تحتاجه الدول النامية هو الوعي الكافي للتحديات التي تعترضها في مختلف الميادين ،لذا على حكومات هاته البلدان أن تعد العدة كي تقلص من هذه الفجوة ،وأن تضع الإجراءات والقواعد الميسرة والمحفزة للأفراد والمؤسسات لممارسة الأنشطة واستثمار الأموال ،إضافة إلى ذلك يجب أن تعتمد على سياسة التكتلات الاقتصادية من أجل ضمان قوتها وصيتها على المستوى العالمي ، وقد أثبتت تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة في البلدان النامية وجود جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي كان لها الأثر الحاسم في تحقيق الانطلاق الاقتصادي وهذا ما حققته بعض الدول النامية وتمكنها من اللحاق بركب الدول المتقدمة وهذا ما لحظناه من خلال دراستنا.

اختبار الفرضيات:

قبول الفرضية الأولى:وذلك لأن التنمية الاقتصادية هي تغيير وتطوير شامل للهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني والعالمي ،بما يحقق زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي للفرد على المدى الطويل.

قبول الفرضية الثانية:باعتبار أن التنمية الاقتصادية تسمح بانتقال الشعوب من حالة التخلف إلى حالة التقدم ،فهذا يقتضي الاعتماد على مجموعة من الاستراتيجيات والمتطلبات وذلك لرسم سياسة إنمائية.

رفض الفرضية الثالثة:وذلك لأن عملية الانطلاق الاقتصادي ليست السبيل الوحيد الذي يحقق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وهذا ما تحتاج إليه البلدان النامية وهاته الأخيرة لا تملك المقومات اللازمة التي تسمح لها بتحقيق التنمية الاقتصادية.

نتائج البحث:

1-عرفت نظريات التنمية طريقا خاصا اتصف بمزيد من الانفتاح على الاعتبارات غير الاقتصادية المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية من مشاكل اجتماعية،مؤسسية ، أو قيم حضارية وثقافية أو قيود سياسية أو ضغوط دولية.

2-إن تبعية الدول النامية للدول المتقدمة واتساع الهوة بينهما أدى إلى استفادة الدول المتقدمة واستحواذها على النصيب الأكبر أكثر من الدول النامية.

3-الانطلاق الاقتصادي عملية ممكنة متى توفرت جملة من العوامل المتكاملة التي تسمح بتحقيقه.

4-لا يشكل الانطلاق الاقتصادي غاية في حد ذاته بل يجب أن تعقبه إستراتيجية طويلة المدى تأخذ في الحسبان الأبعاد اللازمة لضمان استمرارية التنمية في الأجل الطويل.

التوصيات والاقتراحات:

- يحتاج تحقيق التنمية الاقتصادية الى مشاركة كافة أفراد المجتمع في جهود التنمية ،وعليهم أن يجنوا ثمارها بعد أن تتجسد فهدف التنمية الأكبر هو تنمية البشر.

- عملية التنمية السليمة يجب أن تعتمد على القطاع العام والخاص.

- استمرارية جهود البلدان النامية خاصة بعد الانطلاق الاقتصادي الذي نجحت في تحقيقه بعض البلدان لذلك فهي تحتاج إلى مواصلة واستمرار هاته الجهود ما بعد الانطلاق الاقتصادي للحاق بركب الدول المتقدمة.

- من الممكن انتقال البلدان النامية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم نظرا لامتلاكها للثروات والطاقات الهائلة واستغلالها أحسن استغلال.

- تدخل الدولة اقتصاديا وسياسيا في تحقيق عملية التنمية من خلال تشجيعها للأنشطة الاقتصادية

المشتغلة بالتصدير وترسيخ قوة ونفوذها السياسي.

الآفاق:

- التنمية الاقتصادية بين الحاجات الأساسية والاستدامة.

- النموذج الأسيوي ،من أجل بناء خصوصية للتطور في بلدان الجنوب.

- العولمة وتحديات اندماج الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي.

- الاستفادة من دروس البلدان النامية الناجحة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولا :باللغة العربية

ا–الكتب

1.أحمد علي دغيم ،"الطريق الى المعجزة الاقتصادية"، المكتبة الأكاديمية ،مصر،الطبعة الأولى ،2006.

2.اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،عمان، الطبعة الأولى،2014.

3.أفريت هاجن،"اقتصاديات التنمية"،مركز الكتاب الأردني،الطبعة الأولى،1988.

4.جاك لوب،ترجمة أحمد بلبع،"العالم وتحديات البقاء"،مطابع الكويت،1986.

5.جمال حلاوة،علي صالح،"مدخل إلى علم التنمية"،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2009

6.حميدية زهران،"التنمية الاقتصادية والاصطلاح الاقتصادي في مصر"،مكتبة عين شمس،1995.

7.سالم توفيق التحفي ، محمد صالح تركي القريشي ،"مقدمة في اقتصاديات التنمية" ،مديرية دار الكتاب العراق ، الطبعة الأولى ،1988.

8.سعد طه غلام ،"التنمية والدولة"،دار طيبة للنشر والتوزيع،القاهرة،2003.

9.صبحي محمد قنوص ،"أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث"، ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،القاهرة،الطبعة الثانية،1999

10.صلاح الدين نامق،"التضخم السكاني في العالم الثالث الأبعادوالنتائج و أوجه العلاج"،مجلة مصر العربية،الطبعة الأولى،1984.

11.ضياء مجيد الموسوي،"الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثانية ،2009.

12.عادل مختار الهواري ،"التنمية الاقتصادية"،دار المعرفة الجامعية.

13.عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،"اتجاهات حديثة في التنمية" طبع ونشر الإسكندرية،1999.

14.عبد الله الصعيدي ،" تطور النظم الاقتصادية مع إشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،الطبعة الأولى،1992 .

15.عبد المولى محمود،"العالم الثالث ونمو التخلف نظريات،وقائع،أفاق"،الدار العربية،ليبيا،الطبعة الأولى،1982.

16.عبلة عبد الحميد بخاري ، "التنمية و التخطيط الاقتصادي مقدمة في التنمية و التخطيط" ، الجزء الثالث،دار النهضة العربية القاهرة.

17.علي وهب،"خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث"، ،دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى ،1996.

18.عمرو محيي الدين،" التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار النضة العربية،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى ، بدون سنة نشر.

19.عويسات جمال،ترجمة الصديق سعدي،"التنمية الصناعية في الجزائر"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982.

20.غازي محمود ذيب الزعبي،"البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن"، جدار الكتاب العالمي،الأردن،العبد لي،عمان، الطبعة الأولى،2009.

21.فؤاد حيدر ،"التنمية والتخلف في الوطن العربي،اطروحات تنموية للتخلف"،دار الفكر العربي،بيروت،الطبعة الأولى،1990.

22.فليح حسن خلف ،2006 ،"التنمية و التخطيط الاقتصادي" ، عالم الكتب الحديث ، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، الأردن ،الطبعة الأولى.

23.كامل بكرى،"التنمية الاقتصادية"،الدار الجامعية،بيروت،لبنان، الطبعة الأولى، 1988.

24.كميل،حبيب،حازم،"دراسات في الإنماء والتطوير"،المؤسسة الحديثة للكتاب ،طرابلس،لبنان،الطبعة الثانية،1997.

25.محمد أحمد الدوري،"التخلف الاقتصادي" ،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة عنابة، الطبعة الثانية 1987.

26.محمد بجاوي،"من اجل نظام اقتصادي دولي جديد"،باريس،الطبعة الأولى،1981.

27.محمد زكي الشافعي،"التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية،القاهرة،الطبعة الأولى ،1986

28.محمد صالح تركي القريشي،"علم اقتصاد التنمية"،إثراء للنشر والتوزيع،الأردن،عمان، الطبعة الأولى،2010

29.محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عاطف ناصف ،" التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية "، قسم الاقتصاد ، الاسكندرية ، 2000

30.محمود عبد الفضيل ،"العرب والتجربة الآسيوية ،الدروس المستفادة"، ،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2000

31.مدحت القريشي ،" التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر الأردن،الطبعة الأولى،2007.

32. منى قاسم ،"الإصلاح الاقتصادي في مصر"،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة، الطبعة الأولى، 1999

ب-المذكرات

1.بن علو حيزية ،"الاستثمار في قطاع السياحة ودوره في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر"،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص تجارة دولية،قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تيارت،2013-2014.

2.بوختالة سمير،" دور أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر" ، مذكورة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية ، فرع اقتصاد و تنمية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ، جامعة تيارت ، 2009.

3.داود محمد صبح،"إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير و أثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن" رسالة ماجيستير غير منشورة في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا،جامعة الأردن ،1995.

4.زيروني مصطفى،"النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا"،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر، 2000.

5.سايح بوزيد،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة للدول العربية (حالة الجزائر)" ،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية،اقتصاد وتنمية،جامعة تلمسان ،2013/2012.

6.سايح أسماء،"أثر واردات السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية تجارة دولية،تيارت،2013-2014.

7.عبد الرحمان بن سانية،"الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية،دراسة حالة الجزائر"،رسالة ماجيستسر في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2007/2006.

8.عبد الرحمان بن سانية ،" الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان،2012-2013.

9.عدة عابد،تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تبارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص اقتصاد وتنمية،قسم العلوم التجارية،جامعة تيارت،2011.

10.فارس رشيد ،"التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، المملكة الأردنية الهاشمية عمان ، 2008.

11.قندريشة فتيحة، زواتنية كريمة، "آليات وترقية الاستثمار وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم التجارية ،الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص تجارة دولية،تيارت،2013-2014.

12.ماحنوس فاطمة ،"مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الدولية"،رسالة ماجيستير في الحقوق جامعة الجزائر ،2006/2005.

13.هرقون تفاحة،"سياسات دعم المؤسسات المصغرة وأثارها على التشغيل ،داسة حالة ولاية تيارت"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في الاقتصاد،تخصص اقتصاد وتنمية،غير منشورة

كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير،المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير،2011-2012.

ج-الندوات والملتقيات

1.عبد الرحمان بن سانية ،عبد اللطيف مصطفى :مداخلة حول ،"انطلاق الاقتصاديات النامية ،رؤية حديثة" ،حول طرح تصور حديث لفكرة الانطلاق الاقتصادي في ظل وواقع وتجارب التنمية في دول العالم الثالث ، المركز الجامعي بغرداية.

2.عماري عمار،مداخلة حول،" إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"،المؤتمر العلمي الدولي حول :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أفريل 2008،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف.

3.هند جمعوني،صليحة مقاوسي،مداخلة حول ،"نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية"،الملتقى الوطني حول :الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية ،كلية العلوم التجارية،الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية ،باتنة،2009-2010.

د-التقارير والمجلات

- الأفاق الاقتصادية العالمية ، البنك الدولي ، سنة2014

- البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم 2011:الصراع والأمن والتنمية،أفريل 2011.

- البنك الدولي ،التقرير السنوي للبنك الدولي،2009.

- المادة 1/57 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982

- تقرير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2001.

- تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حول البلدان الأقل نموا،1990

-شريط عابد وآخرون،الخلدونية في العلوم الاقتصادية،جامعة ابن خلدون،تيارت،العدد الأول،2012.

- قاسم حجاج،**العالمية والعولمة**،جمعية التراث بغرداية،الجزائر،2003

ه–مواقع الأنترنت

1.http//www.aral-2korea.com/html/consulte.12/404/2015.
2.www.islamonline.net/arabic/economies/07/2003/article.shtml.consulte.15/04/2015

3. m-An quinghu-evolution de la chine vers l'économie de marché site :http//www.impi-fk/documents/parution/chine/pdf/13/03/2014/consulte.29/02/2015.

4. http : //www.minshawi.com/other/china.ht.(02/2014).consul.15/03/2015

ثانيا:باللغة الفرنسية

ا–الكتب

Ouserir Menouar, **Revue des Refumes Economiques et Intégrations en Economique Mondiale**, **École supérieure de Commerce**, Alger, N03

الملخص:

إن التنمية الاقتصادية أصبحت ضرورة حتمية تفرضها الأحداث و التطورات الدولية،خاصة إذا تعلق الأمر بالبلدان النامية والتي تتصف بجملة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ،السياسية والتكنولوجية ومن هذا المنطلق أشارت الدراسة إن هناك تنمية اقتصادية داخل البلدان النامية ركيزتها الانطلاق الاقتصادي التي حددها روستو بمراحل متعددة .فتحقيق انطلاق التنمية كان الهم الشاغل الواقف وراء مختلف النظريات الوضعية التي اهتمت بقضايا التنمية في البلدان النامية وذلك أن السبيل الصحيح للتنمية إنما يكون بأسلوب مرن شامل ،يتخذ السياسات التنموية الملائمة لواقع البلدان النامية على ضوء من واقعها و تجاربها الماضية ،دون وصفات جاهزة واجبة الإتباع، و تعد قضايا ومشكلات التخلف خاصة في البلدان النامية من بين الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين و الدارسين لعلوم السياسة الاقتصاد و الاجتماع إلا أن هناك تجارب جديرة بالأمل كونها تتميز بكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال الانطلاق الاقتصادي كالتجربة الماليزية،تجربة كوريا الجنوبية التجربة الصينية.

أمام هذا الوضع فالتنمية ظاهرة حتمية موضوعية وحقيقية يفرضها الواقع الراهن في عالم يتجه نحو العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل .

الكلمات المفتاحية: التنمية ،البلدان النامية، النمو، الانطلاق الاقتصادي، التخلف.

Résumé:

Le développement économique est devenu une nécessité vu les événements et les circonstances

A cet effet, une étude a montré qu'il a une croissance économique dans les pays en voie de développement basée sur les notions de Rosteau en plusieurs étapes .

La réalisation d'une croissance était le souci majeur de toutes les théories qui s'intéressaient au développement économique dans les pays en voie de développement et ceci parce que la seule issue d'une vraie croissance économique était d'adopter une stratégie souple et complète sans omettre la réalité et les expériences passées de ces pays dans ce domaine sans imposer une stratégie bien définie.

Le problèmes du sous développement dans ces pays est un souci majeur internationales surtout dans les pays en voie de développement sur le plan économique, social, politique et technologie.pour les chercheurs et les étudiants des sciences politiques, économiques et sociales mais il ya des expériences qui donnent espoir parce que a travers celles-ci on peut réaliser un vrai départ économique par exemple les cas de la Corée , la Malaisie et la Chine .le développement économique est une nécessité objective et réelle imposé par les circonstances mondiales actuelles dans un monde qui se dirige vers la mondialisation et l'échange économique.

LES MOTS Clés :LE Développement, LE PAYS Développés, CROISSANCE économique ,LE

Développement ECONOMIQUE , état arriéré